السياسة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

تأليف

الدكتور سعد شاكر شبلي
مستشار مركز حماة الفكر للدراسات
والأبحاث والاستشارات والتدريب

الدكتور محمد حسين المومني
مستشار مركز حماة الفكر للدراسات
والأبحاث والاستشارات والتدريب



السياسة الأمريكية

في إدارة الأزمات الدولية

الطبعـة الأولـى

1437هـ - 2017م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جــوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2016/3/1019)
رقم التصنيف:320.973

المؤلف ومن في حكمه:
سعد شاكر شبلي، محمد حسين المومني

الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
السياسة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

الواصفات:
/ السياسة الخارجية// الولايات الامريكية/ / ادارة الازمات/

ISBN :978-9957-590-70-3

السياسة الأمريكية
في إدارة الأزمات الدولية

تأليــف

الدكتور
سعد شاكر شبلي
مستشار مركز حماة الفكر للدراسات
والأبحاث والاستشارات والتدريب

الدكتور
محمد حسين المومني
مستشار مركز حماة الفكر للدراسات
والأبحاث والاستشارات والتدريب



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع

المقدمة

لم تخف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قامت بإنشاء النظام الدولي الجديد عام 1991 على أنقاض النظام الدولي ثنائي القطبية الذي انهار بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الإشتراكية، كما لم يعد خافياً أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت فرض هيمنتها المطلقة على مجرى العلاقات الدولية وتفردها بالنظام الدولي الجديد وسيطرتها الواضحة على المجتمع الدولي من خلال تحكمها بهيئة الأمم المتحدة وأغلب وكالاتها المتخصصة.

وبذات الوقت فإن تلك الهيمنة الأمريكية أوجدت ردة فعل عكسية أوقعت الإدارات الأمريكية في البيت الأبيض التي تعاقبت على السلطة منذ قيام النظام الدولي الجديد عام 1991، بالحرج الكبير الذي يمكن التعبير عنه بالفشل الذريع جراء السياسات الخاطئة التي انتهجتها تلك الإدارات ، فقد شهدت دول العالم عامة والولايات المتحدة الأمريكية اندلاع أزمة الإرهاب الدولي التي تنامت بشكل كبير بعد أن أوجدت تداعيات عميقة على السلم والأمن الدوليين.

ثم ظهرت نتائج ردة الفعل المعاكسة للرغبات الأمريكية في فرض هيمنتها على العالم ومقدراته حل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، فتعرضت الكرامة الأمريكية إلى إهانة كبيرة لم يكن لها سابقة في التاريخ المعاصر، كونها أدخلت الأجهزة الأمريكية المختصة في دوامة الفشل والتراجع جراء أحداث أيلول 2001، فضلاً عن اندلاع أزمة البرنامج النووي الإيراني منذ عام 2002، التي أعلنت استمرار التحدي الإيراني للعالم وللولايات المتحدة الأمريكية

وحلفائها في المنطقة، الأمر الذي منح موضوع إدارة الأزمات الدولية أولوية كبيرة لدى الإدارات الأمريكية المتعاقبة في البيت الأبيض.

وعليه فإن هذا الكتاب يأتي ليعالج موضوع إدارة الأزمات الدولية البالغ الأهمية خلال هذه الحقبة التاريخية، وذلك من خلال التركيز على إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للازمات الدولية التي لها مساس مباشر في قضية الأمن العالمي، خاصة أن موضوع إدارة الأزمات قد أصبح حقلاً مهماً من حقول البحث العلمي في علوم الاقتصاد والإدارة، لأنها تتركز في مجملها على الاجتهادات والمواقف وردود الأفعال المستندة إلى مقومات علمية وقانونية بغرض احتواء أزمات معينة، بل هي أفضل وسيلة لإحتواء وتطويق المنازعات التي تحدث في هذا المجال وأقلها كلفة، كما أبدى العاملون في قضايا السياسة الدولية، وفي العلاقات الدولية تحديداً، اهتماماً بإدارة الأزمات، وإن كان في وقت لاحق ، وقد صاروا منافسين أقوياء في هذا المجال للاقتصاديين والإداريين، حتى أصبحت إدارة الأزمات الدولية حقلاً مميزاً من حقول الاهتمام الأكاديمي في الدراسات السياسية.

وبينما تبدي جميع دول العالم اهتماماً بإدارة الأزمات التي تكون طرفاً فيها، وتهتم المنظمات الدولية بإدارة الأزمات ضمن جهد جماعي، فان الدول الكبرى تجد نفسها معنية بأزماتها وأزمات الآخرين، كما هي الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودورها الدولي في المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بعد أن خرجت الدول التي كانت توصف بالعظمى مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان، منهكة وتعاني من اختلالات أمنية واقتصادية خطيرة.

ويسعى هذا الكتاب للتعرف على مفهوم إدارة الأزمات الدولية مستعيناً بما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في إدارتها للأزمات الدولية كونها دولة عظمى ساهمت في صنع كثير من التفاعلات الدولية، أبان فترة الحرب الباردة، وعملت مع الاتحاد السوفيتي السابق على إدارة أزمات العالم، عبر محاولة الفوز أحياناً وبالتوافق على الحل أحياناً أخرى.

وإذا كان النجاح قد حالف طرفي النظام الدولي ثنائي القطبية في تحقيق الهدف من إدارة الأزمات في مرحلة الحرب الباردة كونه تطلب تجنب حدوث مواجهات عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المنافسة لها الاتحاد السوفيتي، وفي إبعاد شبح الحرب عن أراضيهما نتيجة التوافقات بينهما ، إلا أنه قد أدى إلى تحميل الآخرين عواقب سياسة التوافق بينهما.

أما الفترة اللاحقة لانتهاء الحرب الباردة أو ما تعرف بمرحلة النظام الدولي الجديد فهي التي تناولها هذا الكتاب وعمل على متابعتها، كونها قد شهدت تحولات سياسية واسعة واختلاف كبير في البيئة الدولية ، نتيجة غياب الطرف المكافىء للقوة الأمريكية، مما أغرى الولايات المتحدة الأمريكية بالانفراد بقيادة العالم وإدارة أزماته بما يخدم مصالحها، ويعزز طموحاتها بالزعامة الدولية.

من هنا قام الكتاب بالإجابة على عدد من التساؤلات المحددة، ومنها : كيفية التعامل الأمريكي مع الأزمات الدولية، وماهية الأدوات والوسائل التي استخدمتها، وكيفية توظيف الأزمات لخدمة أهدافها، وما هي أبرز الأزمات الدولية التي تعرضت لها الولايات المتحدة خاصة ودول العالم عامة والتي كانت لها تداعيات مؤثرة في السياسة الدولية، وخاصة من قبل السياسة الأمريكية التي تعرضت لكثير من الأزمات.

وتدور المشكلة البحثية في هذا الكتاب من خلال الإجابة عن التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية إدارة الأزمات الدولية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد ؟ حيث شهدت هذه الفترة تحولات كبيرة في البيئة الدولية، مما جعل الآراء تتباين تجاه طبيعة الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية لغرض التعامل مع تلك الأزمات الدولية ومدى النجاح أو الإخفاق في معالجاتها، خاصة إن خروج الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة وهي القوة العظمى الوحيدة، وضعت من بين مهماتها وكما أعلنت الإدارات التي تعاقبت على قيادتها خلال فترة عقدين ونصف العقد من الزمن، إيجاد حلول لمشكلات العالم وأزماته، وبشرت العالم بإمكانية حل أزماته المستعصية، فيما أشار واقع الحال إلى اتساع حجم الأزمات وانتشارها في هذه الفترة، وظهور مشكلات وأزمات جديدة اختلفت في طبيعتها وتطلبت أنماطاً وأساليب جديدة من الإدارة.

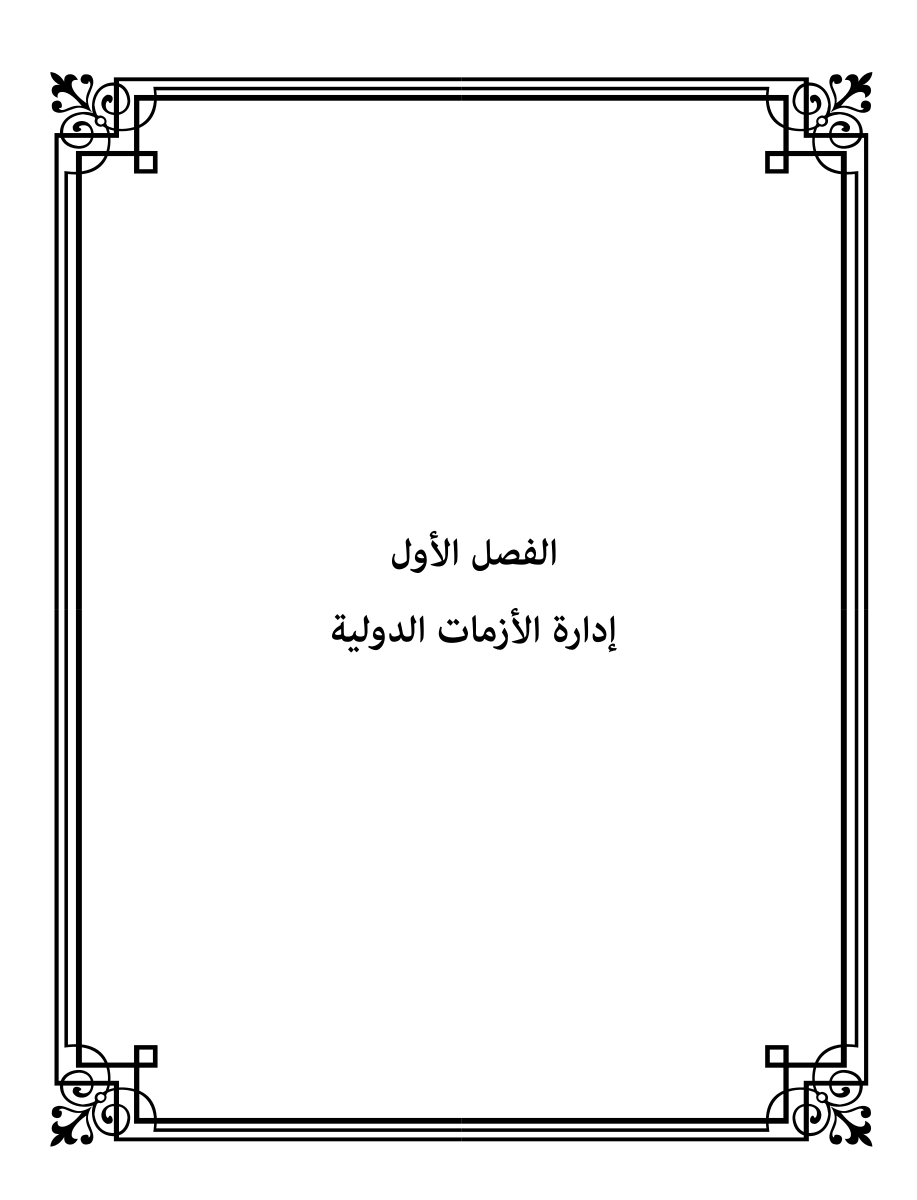
وينطلق موضوع الكتاب من فرضية مفادها: عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإفادة من تحولات البيئة الدولية بعد انهيار المعسكر الشرقي ، في إدارة الأزمات الدولية بالكيفية التي تضمن لها مزيداً من النفوذ والقوة، في إطار تصورات إستراتيجية، ترى في التدخل الواسع في الشؤون الدولية وإخضاعها لاشتراطات السياسة الأمريكية، وسيلة ضرورية للإبقاء على الهيمنة الأمريكية لقرن مقبل. ومن أجل الوصول إلى أهدافها فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحريك الأزمات الموجودة اصلاً، أو تأزيم حالات أخرى، واستخدام وسائل مختلفة للوصول إلى أهدافها مما جعل هذه المرحلة تبدو وكأنها مرحلة بناء إستراتيجية جديدة في إدارة الأزمات.

ويطرح الكتاب تساؤلات عدة ويسعى للإجابـة عليهـا وصـولا إلى الهـدف، ومن ذلك:

1. كيف أثرت معطيات البيئـة الدوليـة في ظـل النظـام الـدولي الجديـد في تحديد أبعاد الدور الأميركي في إدارة الأزمات الدولية؟
2. كيف تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع الأزمات الدولية؟
3. هل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول بعمليات إدارة أزمـة إلى غاياتها؟
4. أين تبرز مكامن النجاح، وما هي الإخفاقـات التـي رافقـت هـذه الإدارة للأزمات؟

وعمد الكتاب إلى الاستعانة بعدة مناهج علمية للوصول إلى غايته بسـبب سعة الموضوع وكثرة تشعباته وتفاصيله. وإذا كانت الاسـتعانة بـالمنهج التـاريخي ضرورية لفهم الواقع والتأسيس لتصورات مستقبلية، فان منهج التحليل الوصفي كان مطلوباً لوصف أبعاد الوضع الدولي وما شابهه من تطـورات وتحـولات، كـان لابد من الوقوف عليها بالوصف والتحليل، إضـافة إلى توصـيف الأزمـات الدوليـة التي شهدتها المرحلة وطبيعتها.

كما ظهرت الحاجة للاستعانة بمنهج التحليل النظمي، لأن النظام السـياسي الأمريكي يتأثر بالبيئة الخارجية والداخلية، خاصـة وإن الحـدود الزمنيـة للكتـاب شهدت تحولات عالمية ، ساهم فيها التقدم العلمي الأمريكي والتفـوق العسـكري والاقتصادي بشكل كبير، وانعكست تلك التأثيرات في الإستراتيجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وبشكل خـاص بعـد أحـداث أيلـول 2001. ولأن موضـوع الكتاب يعنى بإدارة الأزمـات الدوليـة فـان متابعـة وتحليـل المـنهج الأمـريكي في اتخاذ القرارات يمكن أن توصل إلى تقييم نجاحـات أو إخفاقـات الـدور الأمـريكي في إدارة الأزمات.



الفصل الأول

إدارة الأزمات الدولية

إدارة الأزمات الدولية

يواجه صناع القرارات في أغلب دول العالم تحديات حقيقية عند تعـاملهم مع موضوع إدارة الأزمات التي يأتي حدوثها نتيجة خلافـات داخليـة أو خارجيـة، خاصة عندما تتطور تلك الخلافات وتتحول إلى مشكلات مختلفة مع دول أخـرى قد تفضي إلى الـدخول في أزمـات نتيجـة لتضـارب المصـالح بـين أعضـاء المجتمـع الدولي.

وتختلـف طبيعـة تلـك التحـديات بـاختلاف الأزمـات التـي يـراد إدارتهـا باعتبارها وسـيلة لـدرء المواجهـات العسـكرية الوخيمـة العواقـب، إذ تعـد إدارة الأزمات إحدى أهم التقنيات في درء المخاطر التي تعترض مسيرة المجتمع الدولي، وذلك من خلال اعتمادها على السبل التقليدية كالمفاوضات في بادئ الأمر والتـي قد تتطور لتعتمد عـلى طرقـاً فنيـة وتقنيـات عاليـة الدقـة والفعاليـة مـن أجـل التقريب بين أطراف النزاع بعد حدوث الأزمات .

ويعد موضـوع إدارة الأزمـات الدوليـة مـن المواضـيع واسـعة الانتشـار في المجتمع المعاصر كونه أصبح يمس بشكل أو بآخر كـل جوانـب الحيـاة بـدءاً مـن الأزمات التي تواجه الفرد مروراً بالأزمات التي تمـر بهـا الحكومـات والمؤسسـات وانتهاءاً بالأزمات الدولية .

يتناول الفصل الأول إدارة الأزمات الدولية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة الدولية.

المبحث الثاني: مفهوم إدارة الأزمة الدولية.

المبحث الأول

مفهوم الأزمة الدولية

يعد أمر تحديد حالة ما على أنها أزمة دولية من الأمور بالغة الصعوبة والتعقيد كونه يتعلق بإدراك تلك الحالة ومدى تأثيرها وفيما لو كانت مشكلة أو أزمة أو نزاع أو صراع ، فضلاً عن اختلاف الجهود وتباينها في تحديد الموقف الذي يوصف بأنه موقف متأزم لم يحض بما يستحق من الدراسة والتحليل بالرغم من المحاولات والجهود الحثيثة لتقصي مفهوم الأزمة.

ولم تحض تلك الجهود بإجماع من قبل المختصين في دراسة حالات الأزمة وذلك لاختلاف التوجهات والمنطلقات الفكرية ، لذلك ظهرت مفاهيم ومرادفات كثيرة لمصطلح الأزمة وخصوصاً (الأزمة الدولية) التي تعبر عن مجال تحديد أنماط العلاقات بين الدول والكيفية التي تصوغ فيها الدول سياساتها الخارجية.

يتناول المبحث الأول مفهوم الأزمة الدولية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تعريف الأزمة.

المطلب الثاني: تعريف الأزمة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة

أدى عدم وجود إجماع بين المختصين وصناع القرار والباحثين حول مفهوم ومعنى للأزمة إلى استخدام المفهوم في غير موضعه في الكثير من الدراسات والبحوث وغالبا ما يتم الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى.

لذلك لابد من القول أن الاختلاف في الأصل اللغوي و المفاهيمي لمصطلح الأزمة ناتج عن الخلط بالاستخدام لهذا المفهوم لان الكتاب والمختصين درجوا على استخدام هذا المصطلح بلا تمييز (فهنالك أزمة قلبية وهنالك أزمة عاطفية وأزمة حكومية وأزمة طاقة وأزمة ديمقراطية الخ..)[1] فالكلمة تستخدم على كل الصعد والمستويات سواء الفردية أو المحلية أو الإقليمية أو الدولية على حد سواء، فقد أحصى احد الباحثين عدد استخدامات مصطلح الأزمة فوجد ما يقارب (110) استخداما، وإضافة إلى ذلك هنالك أمر يزيد من صعوبة التوصل إلى مفهوم متفق عليه يبين أن الناس يميلون إلى استخدام هذا المصطلح كأنه مصطلح واضح لا يحتاج إلى تعريف[2].

ونتيجة لتعدد الاتجاهات والمدارس التي تناولت دراسة مصطلح الأزمة فقد تنوعت وتعددت التعريفات لهذا المصطلح بحسب التوجهات الفكرية لكل الاتجاهات والمدارس التي تناولت هذا المفهوم.

وبحسب المعاجم العربية فقد ورد مصطلح (الأزمة) في قاموس المحيط، لفيروز ابادي بمعنى: الضائقة، وقد تكون ضائقة مع اضطراب؛ أزمة اقتصادية/

---

(1) احمد مختار ، "المفأوضات وإدارة الأزمات" ، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 107 لسنة 1992، ص 238.
(2) المصدر السابق ، ص 23.

أزمة سياسية/أزمة مالية.كما وردت بمعنى القحط. وفي الطِّبِّ، اشتداد مفاجئ للأعراض يحدث في نوبات؛ أزمة قلبية / أزمة ربو[1] .

وأورد الرازي في مختار الصحاح الأزمة بمعنى الشدة والضيق أي (اشتد الأمر)[2] أما الأصل اللغوي لكلمة أزمة (Crisis) فهنالك من أشار إلى أن (الأزمة) كلمة يونانية تعني نقطة تحول وقد دخلت معظم لغات العالم وفي لغة الحديث العربية على سبيل المثال حيث نقول (كريزة)[3].

وهنالك من يشير إلى أن كلمة أزمة (Crisis) مشتقة من كلمة إغريقية (Kriho) التي تعني وسائل إدارة أو موضعا يتعلق بالقرار الحاسم أو المهم، إلا أن هذه الكلمة تستخدم بشكل عام للإشارة إلى الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق.[4]

أما استخدام مصطلح (الأزمة) على نطاق العلاقات والقانون الدوليين فقد تزامن مصطلح الأزمة مع نشأة التأريخ المدون للعلاقات الدولية ويرى بعض المؤرخين أن جذوره تمتد إلى علوم الإغريق القديمة حيث استخدم الفيلسوف والمؤرخ الإغريقي القديم (نيودنيس) هذا المصطلح ست مرات في مؤلفه عن (حرب البيلوبونيز) للدلالة على حدوث منعطفات حاسمة في مسار هذه الحرب وفي هذا عرف موقف الأزمة بأنه (المحك الدقيق لمعادن الرجال وحقيقة الأحداث)، نجد الإشارة نفسها لهذا المفهوم في التعريف المعاصر الذي

---

(1) معجم المحيط، الفيرروز ابادي، على موقع صخر(المعاجم العربية) على شبكة الانترنت.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1983،3، ص5.

(3) احمد مختار الجمال ، مصدر سبق ذكره 238

(4) Carsten Holbrad,The Super Power and International Conflict- The Macmillan press, ltd- 1979 – p17.

أورده (وليم كوانت) عندما وصف الأزمة بأنهـا :"لحظـات الحقيقـة التـي تسـبق الموت مباشرةً وتتجلى فيها بصيرة الإنسان ترى طبيعة الأشـياء وقـد تجـردت عـن زخرفها".[1]

ومن المعاصرين الذين اهتموا بتعريـف الأزمـة،(السـتر بوخـان) في كتابـه (إدارة الأزمات) بأنها "تحد مرتب ورد فعل مرتب من طـرفين يحـأول كـل مـنهم تحويل مجرى الأحداث لصالحه" ويعرفها (أوران يونج) في كتابه (الوسطاء) بأنهـا أحداث سريعة تؤدي إلى زيادة عدم الاسـتقرار في النظـام القـائم إلى درجـة غـير اعتيادية تزيد من احتمال اسـتخدام العنـف" أمـا (كـورال بـل) فإنهـا تعرفهـا في كتاب (اتفاقيات الأزمة) بأنها "ارتفاع الصراعات إلى مستوى يهدد بتغيـير طبيعـة العلاقات بين الدول[2]

والغرض من إدارة الأزمات حسب رأي الباحث (امين هويدي)عمومـا هـو تجنب القتال باستخدام القوات المسلحة فإذا تطورت الأزمة إلى قتال بين أطرافها تعتبر الإدارة فاشلة، وقوانين إدارة الأزمة تختلف كلياً عن قوانين ومبـادئ القتـال والوسيلة الوحيدة لإدارة الأزمة هي الردع وهو فن استخدام أسلحة القتـال لمنـع القتال أو هو فن تجنب القتال[3].

---

(1) نقلا عن: نادية ضياء شـكارة،(إسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإدارة الأزمـات الدولية)،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2001م.ص117

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بيروت، دار الكتاب العربي، ط1983،3، ص5.

(3) المصدر السابق نفسه.

من خلال ما تقدم نجد أن الأزمة بمعناها اللغوي الاصطلاحي هي تلك النقطة الحرجة واللحظة الحاسمة التي يحدد عندها مصير تطور ما إما إلى الأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها.

ومع كل ذلك فإن مصطلح الأزمة لا يستخدم عادة على صعيد القانون والعلاقات الدوليين ففي ميثاق الأمم المتحدة لا توجد أشارة صريحة لكلمة (أزمة) وإنما استخدمت مصطلحات مقاربة لها مثل (موقف، مشكلة، نزاع، خلاف دولي)[1].

---

(1) نقلا عن: امين هويدي"إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ"مجلة السياسة الدولية،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد112 / ابريل 1993، ص177.

المطلب الثاني: تعريف الأزمة الدولية

لقد كان موضوع تعريف الأزمة الدولية باعتبارها مصطلحاً سياسياً محل اهتمام وعناية الباحثين والمختصين الذين حاولوا وضع تعريف محدد وشامل لمصطلح الأزمة الدولية، بعد أن بدأ تداول هذا المصطلح في السياسة الدولية خلال القرن التاسع عشر بهدف تحديد"الفترة الانتقالية مابين السلم والحرب، سواء أدت الأزمة إلى الحرب آم لم تؤد[1] ، إلا أن الأسس الفكرية للباحثين في هذا المجال اختلفت مما أدى إلى تعدد التعاريف لمصطلح الأزمة الدولية وانقسم الباحثون إلى اتجاهات ومدارس عديدة إلا إنه يمكن إجمال أهم تلك التعريفات في اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول:

يتفق عدد من الباحثين في الجامعات الأمريكية في مقدمتهم شارلس ماكليلاند على أن الأزمة الدولية هي: "أنها فترة انتقالية ما بين الحرب والسلم، واحتمال التصعيد وارد في جميع الأزمات الدولية لتصل إلى مرحلة الحرب ألا أن معظمها يتضاءل دون اللجوء إلى استخدام القوة من قبل الدول المتورطة في الأزمة[2].

ويرى ماكليلاند أنه غالباً ما يستخدم مصطلح الأزمة في السياسية الدولية لتشخيص هذه الإنتقالة. فالأزمة كما يقول :"تشير إلى مقدمة أو تمهيد حقيقي

---

(1) وليد محمد سعيد ، "الأزمة الدولية:دراسة نظرية"مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 1988، ص38.

(2) Charles M. Mcleland, “The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict. (Newyork, Freepress, (1972) P.81.

نحو الحرب، بل هو طريق غير حذر نحـو الحـرب وهـي عـارض مـا بـين السـلام والانفجار المؤدي للحرب[1].

من خلال تعريف ماكليلاند يتبين انه ليس بالضرورة أن تؤدي كافة أنـواع الأزمات إلى اندلاع الحروب وان هنالك اختلافات ليست واضـحة بـالضرورة بـين أزمة تؤدي إلى اندلاع الحرب وأزمة يمكن إدارتها واحتوائها وهذا مـا يعقـد الأمـر على الباحثين في دراسة الأزمة الدولية للتفريق بين أزمة حادة وحقيقية وأخرى لا تتجاوز أن تكون تغيرات في نمط المواجهة لا يمكن أن تسمي هذه الحالة أزمة.

بينما يرى (كنيث بولدنغ) إن الأزمة الدولية هي نقطة تحول في العلاقـات الدوليـة أو النظـام السـياسي أي أن الأزمـة الدوليـة مـا هـي إلا أزمـات النظـام السياسي[2] هذا التعريف من خلال تطرقه لتغير مفهـوم الأزمـة الدوليـة يـرى أن الأزمة ظـاهرة دوليـة تحـدث ضـمن إطـار النظـام الـدولي وتـأتي نتيجـة لتفاعـل وحدات النظام الدولي وهي تمثل تهديدا للعلاقات الدولية.

من حيث يرى كلين سنايدر(Clean.Snyder) أن الأزمة الدولية ما هي إلا مجموعة من التفاعلات المتعاقبة بين حكومتين أو نظامين سياسيين أو أكثر لـدول ذات سيادة يعيشون حالة من التصارع الشديد لكن دون ارتقائه إلى الحرب مـع وجود الإدراك العالي باحتمالية نشوب الحرب[3].

---

(1) Charles M.. Op, cit., P.83.

(2) Kenneth F.BaildingConflict and Defense, (Newyork : Harperanq. Row torch book edition. 1963) P. 250.

(3) Clean H-Snyder: Conflict and Crisis in International System, In Resenan Thompson, Boyd wrld Politics (Newyork Free Press, 1976) P. 682.

ونخلص من التعريف السابق إلى أن العلاقة ما بين النزاعات والصراعات وعلاقتها بالأزمة يتحدد من خلال طبيعة وتصاعد المواقف بين طرفي هذا التفاعل.

أما الباحثة كورال بيل (Coral Bell) فتعرف الأزمة الدولية بأنها المجال الزمني الذي تظهر فيه نزاعات ترتفع إلى الحد الذي تهدد فيه بتغيير طبيعة العلاقات القائمة[1].

ومن خلال ما تقدم من التعريفات نخلص إلى نتيجة مفادها أن هذا الاتجاه أكد على مسببات الأزمة ولا سيما التفاعلات والأنماط التصارعية لفواعل النظام الدولي وأثرها على طبيعة ونمط النظام السياسي الدولي أي أن الأزمة ذات علاقة وثيقة بطبيعة التفاعلات التي تحدث في النظام السياسي الدولي.

وعموماً فإن هناك اتفاقاً على أن الوصول إلى الحرب يعني انتهاء عملية إدارة الأزمة بالإخفاق وبدء مرحلة جديدة تتطلب تفاعلات وتحركات مختلفة مثل العمل على الوصول بالحرب إلى غاية معينة أو العمل على إيقافها ضمن وسائل عسكرية وسياسية واقتصادية.

الاتجاه الثاني:

يعد (جيمس روبنسون) و (شارلس هيرمان) [*] أبرز من يمثل هذا الاتجاه في تعريف الأزمة الدولية حيث يعرفان الأزمة على أنها حدث مفاجئ يصيب وحدة صنع القرار في الأنظمة السياسية.

---

(1) نقلا عن:فاضل زكي محمد، " الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات" مجلة ام المعارك، العدد 9/8، 1996، ص37.

(*) جيمس روبنسون وتشارلس هيرمان أستاذا الفلسفة السياسية في جامعة أوهايو.

فقد عرف (هيرمان) الأزمة على أنها موقف ينطوي على تهديد عال لمنظومة القيم وأهداف العليا لوحدة صنع القرار كما يتضمن هذا الموقف محدودية الوقت واحتوائه على عنصر المباغتة والمفاجأة[1].

وكذلك عرفها (ميخائيل بريشر) على أنها حالة ترافقها أربعة ظروف ضرورية تقضي لقيامها كما هي مرئية من قبل أعلى مستوى لصناع القرار المعين وكالتالي:

1. تغير في ظروف محيطها الداخلي والخارجي.
2. تهديد القيم الأساسية آنياً ومستقبليا.
3. احتمال عال الدرجة لقيام أعمال عنف عسكرية.
4. وقت محدد للرد عليها كونها مهددا خارجيا للقيم العليا

وهذا يعني أن أي عرض لمفهوم متكامل حول الأزمة لابد أن يتضمن عناصر أساسية أربعة وهي: "وجود تهديد للقيم والمصالح الأساسية العليا- ضيق وضغط الوقت- المباغتة - وعدم التأكد"[2].

وقد تم تناول هذه العناصر من قبل بعض المفكرين والمختصين بشؤون دراسة وتحليل الأزمة، إذ نظر بعضهم إلى أن عنصر التهديد هو العنصر الحاسم والمحسوس في الأزمة بالنسبة بينما اعتبر البعض الآخر عنصر المباغتة والمفاجأة هو العنصر الحاسم في تحديد الموقف المتأزم في حين ترى الأغلبية من الباحثين أن عنصر ضغط الوقت هو العنصر الأكثر حسما في الأزمة[3].

---

(1) وليد محمد سعيد، مصدر سابق، ص38.

(2)محمد صدام جبر "إدارة الأزمات استراتيج وتكتيك" ، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد 83 لسنة 2000م، (اتحاد الصناعة والتجارة في الإمارات العربية المتحدة، ص23.

(3)The International Crisis Group (Crisis Group) is an independent, non-profit, non-governmental organisation covering over 50 crisis-affected countries and territories across four continents, working through field-based analysis and high-level advocacy to prevent and resolve deadly conflict.

ويؤكد دعاة هذا الاتجاه أن احتواء الموقف على هذه الصفات الأربعة هو الذي يكسب صفة الموقف المتأزم وإن صانع القرار في حالة مواجهته لهذه العناصر سوف يتجه إلى اتخاذ قرارات تختلف عن القرارات التي يتخذها صانع القرار في موقف يتصف بأقل من هذه الصفات الأربعة، وقد أوردت مجموعة (الأزمة الدولية) ((INTERNATIONAL CRISIS GROUP(ICG)) تعريفا للأزمة على أنها: "موقف ناجم عن حدوث تغير في البيئة الخارجية أو الداخلية للقرار السياسي الذي يتسم بثلاث صفات أو خصائص رئيسية تصور واقع الموقف المتأزم الذي يواجه صناع القرار وهي كالأتي:

1. قيام تهديد للقيم الأساسية للمجتمع يتزامن معه أو يعقبه.
2. ترجيح الدخول في مواجهة عسكرية.
3. إدراك أن هنالك وقت محدد للرد على هذا التهديد"

ومن خلال التعريف السابق يلاحظ انه أكد على وضعية صانع القرار والظروف المحيطة به سواء كانت داخلية أو خارجية وتفاعل هذه الظروف مع عناصر ومكونات الموقف المتأزم.

لقد درجت أجهزة الإعلام والدعاية على استخدام مصطلح الأزمة على حروب وصراعات حقيقية مثل الحرب الكورية ، الحرب الفيتنامية، الحرب العراقية الخ.. خلافا للرأي أو الاتجاه الأول الذي يصف أو يعرف الأزمة على أنها المرحلة التي تسبق الحرب.

من خلال ما تقدم يبدو أن اقرب التعريفات إلى الدقة والتحديد هو تعريف (مجموعة الأزمة الدولية) لان هذا التعريف لم يغفل الطابع النسبي لظاهرة الأزمة وذلك عندما خص الظواهر المكونة للموقف المتأزم بثلاث سمات رئيسية وان هذه المشاعر ليست في حقيقتها سوى مواقف نفسية تتحكم

في تصرف من تحرك الأزمة ضده وليست في مواجهة مفتعل الأزمة أي أنها تكون باتجاه صانع القرار الذي يواجه الأزمة ويعمل على الرد على هذا الموقف. إلا أن هنالك عنصرا أساسياً يجب عدم إغفاله هو المساس بالقيم والمصالح العليا للدولة الذي يعد الركن الأساسي الذي يتكون منه موقف الأزمة وان عدم المساس بالأمن القومي والمصالح الحقيقية للدولة يجعل مسألة التصعيد أو موضوع قيام الأزمة قابلا للنقاش ويعمل على تخفيف حدة الموقف المتأزم[1]. أي أن تلك الحالة المتوترة ربما تعالج في بدايتها وبهذا لا يتصاعد الأمر ليصبح أزمة تستدعي جهدا ما دام الأمر لا مساس له بالمصالح والأمن القوميين للدولة المعنية.

وعلى العكس من ذلك فانه كلما كان للأزمة الناشئة مساس بالمصالح الحيوية القومية كان رد الفعل سريعاً وفجائياً[2] يتسم باحتدام وتصاعد وتأثره نتيجة مساسها بالمصالح القومية والمثل العليا بحيث يشعر صناع القرار بتهديدها ويتطلب من صانع القرار سرعة الرد وكذلك تبرز احتمالية اندلاع الحرب خلالها نتيجة المفاجأة التي يحدثها مثل هذا التهديد، وهي أدنى مرتبة من الحرب ولكنها تتضمن احتمالية لنشوب الحرب مثل أزمة الصواريخ الكوبية التي كادت أن تشعل حربا نووية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، في أوائل الستينات من القرن العشرين .

ويمثل المساس بالمصالح القومية العليا من وجهة نظر هذا الاتجاه ناقوس الخطر الذي يشير إلى نشوء وتكون موقف الأزمة الحاد. لذا فان أي نشاط آخر لا يمس المصالح القومية العليا للدولة يبقى مجرد خلاف دولي يحتوي على

---

(1) فاضل زكي محمد، مصدر سبق ذكره، ص 273.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 274.

احتمال تكون موقف الأزمة أي أن السقف الذي يعمل على تكوين ورفع حدة موقف الأزمة هو المساس بالمصالح القومية العليا للدولة.

لذا يمكن القول أن العامل الأساس لحدوث الأزمة الدولية هو رغبة طرف في تحقيق هدف معين مما يشعر الطرف الآخر أن هذا النشاط سوف يمس المصالح العليا لدولته وكذلك منظومة قيمه العقائدية التي تشمل أمنه القومي – عقائده السياسية – موارده الاقتصادية – المثل والقيم العليا التي لا يمكن المساومة عليها، وان هذا المساس سوف يؤدي إلى تقاطع حاد بين طرفي النزاع مما يؤدي إلى خلق موقف أزمة حاد.

وفي ضوء ما تقدم من طروحات هذا الاتجاه يمكن القول أن الأزمة الدولية تمثل موقف ينطوي على تهديد عال لمنظومة القيم وأهداف العليا لوحدة صنع القرار فضلا عمنا تتضمنه من محدودية للوقت وعنصر المفاجأة مما يجعل صناع القرار في حالة عدم اليقين.

ومن خلال استعراض الاتجاهين في تعريف الأزمة الدولية ومفهومها والنتائج المترتبة عليها في تحديد مستوى حدة موقف الأزمة يمكن القول أن الاختلاف بين الاتجاهين أو المدرستين لا ينفي وجود علاقة بينهما حيث يلتقي الطرفان عند حقيقة، إن التفاعلات الدولية التي يؤكد عليها الاتجاه الأول كأساس لدراسة الأزمة الدولية لها تأثير كبير على استقرار وتوازن النظام السياسي وبالتالي اضطراب العلاقة بين أطراف الموقف المتأزم، إذ تصبح هذه التفاعلات الدولية المدخلات الخارجية لصانع القرار ومن هنا تكن العلاقة بين هذين الاتجاهين.

وبهذا فإن الاتجاه الأول يؤكد على دراسة التفاعلات الدولية المحيطة بالنظام السياسي ليس بمعزل عن رأي الاتجاه الثاني الذي يؤكد على ظروف

وإدراك صانع القرار لعوامل موقف الأزمة لذلك نستنتج أن الاتجاه الأول والاتجاه الثاني يكمل احدهما الآخر للوصول إلى مفهوم شامل وعام يتصف بالموضوعية لتعريف الأزمة الدولية وحركة عناصر موقف الأزمة.

ولابد من الإشارة إلى أن أي إجراء للتعاطي مع الأزمات لابد أن يبدأ بتحديد الأزمة، وهناك مزايا ومواصفات ينبغي توفرها من أجل التحديد فالأزمة هي[1]:

1. نقطة تحول في سير وتدفق الأحداث بشكل مستمر.
2. موقف تكون فيه الحاجة ضرورية للقيام بفعل يدور في فكر ومخططات أطراف الأزمة.
3. تهديد للأهداف العليا للأطراف المتورطة في الأزمة.
4. يعقبها عادة نتائج مهمة قد تؤدي إلى رسم مستقبل الأطراف الداخلة في الأزمة.
5. تكاثف للأحداث التي يؤدي تراكمها إلى نوع جديد من الظروف.
6. فترة تزداد فيها ظاهرة عدم اليقين في تقييم المواقف والبدائل للتعامل معها.
7. فترة أو موقف تتضاءل فيه السيطرة على الأحداث ونتائجها.
8. تتميز الأزمة بالشعور بالعجالة التي تؤدي إلى السأم والارتباك والقلق بين أطرافها.
9. ظرف أو مجموعة ظروف تكون فيها المعلومات المتيسرة لأطراف الأزمة غير كافية.
10. تتميز بضيق الوقت بالنسبة للمتورطين فيها.

---

(1) نقلا عن:وليد محمد سعيد، مصدر سابق، ص43-44.

11. تتميز بتغير العلاقات بين أطرافها.
12. تـؤدي الأزمـة إلى زيـادة التـوتر بـين المتـورطين فيهـا وخاصـة في الأزمـات السياسية.

إن الأزمات الدولية تنطلق من العلاقة بين الدول، وما لم تكـن تعنـي أكـثر من طرف أو دولة فهي قـد تكـون مجـرد أزمـة داخليـة، وعمليـة إدارة الأزمـات الداخلية قد تلتقي في الأساليب والأدوات المستخدمة في إدارتها، وقد تكون بعض الأدوات صالحة للتعاطي مع أزمـة داخليـة، ولكنهـا لا تخـدم مـدير الأزمـة حـين تتعدد أطرافها وتختلف اتجاهاتهم، بينما يشكل تدويل الأزمات الداخلية طريقة للتدخل الخارجي وتعقيدا في اغلب الأحيان.

المبحث الثاني

إدارة الأزمة الدولية

تعد إدارة الأزمة مظهراً من مظاهر التعامل الإنساني مع المواقف الطارئة، وكانت تتـــداول تحـت عنـاوين مثـل (حسـن الإدارة – الحنكـة الدبلوماسـية) حيث كان يمارسها قدماء البابليين والمصريين والرومان. وكانت إدارة الأزمـة حالـة مـألوفة وتمـارس في عصر تـوازن القـوى الأوربي ولكنهـا لم تكـتسب أهميتهـا في الدراسـة والتحلـيل إلا في وقـت متـأخر، وخصوصـاً في عصر أسـلحة التـدمير الشامل النووية والبايلوجية والكيميائية وقد جعلت أزمة الصواريخ الكوبية مـن إدارة الأزمات مشروعـاً واقعيـاً وأصبح يبحـث بصـفته حقـلاً جديـداً مـن حقـول البحث العلمي .

وعدت أزمة الصواريخ الكوبية عام 1961 النموذج الناجح لإدارة الأزمات، وإشـارة البـدء لانطـلاق الجهـد الأكـاديمي نحـو التأصـيل العلمـي لمبـادئ إدارة الأزمات حيث أصبح تأريخ أزمة الصـواريخ ، أول دخول لمصـطلح إدارة الأزمـات فـي قاموس الـعلاقات الدولية، وذلك عندما أطلق (روبـرت مـاكنمارا)(*) جملتـه الشهيرة حول إدارة الأزمات :"لقد انتهى عهد الإسـتراتيجية وبـدأ عصر فـن إدارة الأزمات وقد جاء هذا القول ليـبرز أهمـــية أيـلاء إدارة الأزمـات قـدراً أكـبر مـن الاهتمام نتيجة لعواقب انزلاق الأزمات الدوليـة في الـعصر النـووي نحـو الحـرب الذي يسبب بالتالي دفع الكون إلى هاوية الدمار الشامل.

(*) روبرت مكنمارا وهو وزير الـدفاع الأمـريكي الأسـبق في إدارة الـرئيس الأمـريكي الأسـبق جون كنيدي وهو شخص أسهم في بلورة حقل إدارة الأزمات.

ونتيجة لذلك أنشأت العديد من الدول أجهزة ووكالات متخصصة بإدارة الأزمات الدولية.وظهرت منظمات دولية غير رسمية تعنى بمتابعة الأزمات الدولية مثل، مجموعة الأزمات الدولية.

يتناول المبحث الثاني إدارة الأزمة الدولية من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمة الدولية.

المطلب الثاني: أساليب إدارة الأزمة الدولية.

المطلب الثالث: قرارات إدارة الأزمة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة الأزمة الدولية

تشوب مصطلح إدارة الأزمة (CRISIS MANGMENT) الضبابية وعدم الوضوح في استخداماته، فقد عرف هذا المفهوم على أساس الاختلاف في التوجهات الفكرية واختلاف الحقول الدراسية التي تناولت دراسته، لذلك فقد أورد المتخصصون عدة تعاريف لهذا المفهوم كلاً من رؤيته الخاصة.

وعرف (فيليب ويليامز) إدارة الأزمة الدولية على أنها "سلسلة من الإجراءات والقرارات الهادفة إلى السيطرة على الأزمة والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها مؤدياً إلى نشوب الحرب وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة الدولية هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدولة وحمايتها[1].

ويذهب الكاتبان (ج . أي دورتي وفاتزجراف) في تعريفهما لإدارة الأزمة الدولية على أنها "قدرة أحد الأطراف الداخلين في النزاع على أقناع خصمه أو خصومه بصدق عزمه على تصعيد النزاع لحمله أو حملهم على التراجع عن تصعيد الأزمة تجنباً للمساس بمصالحه وقد يفضل أطراف النزاع احتواء الأزمة من خلال ممارستهم لضبط النفس من خلال الوصول إلى تسوية لنزع فتيل الأزمة بدون المساس بالمصالح الجوهرية[2].

وعرفت إدارة الأزمة أيضاً على أنها " تشتمل على سعي صناع القرار إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى

---

(1) فيليب ويليامز (1986). **إدارة الأزمات والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي** ، بغداد ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ص 89.

(2) عباس رشدي العماري (1993). **إدارة الأزمات في عالم متغير** ، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص 48.

تسوية الأزمة عن طريق التعـايش والتوافق دون أن تتحمل دولهـم تكـاليف أو خسائر[1].

ويعرف السيد عليوه إدارة الأزمة عـلى أنهـا "تتضـمن رفـع كفـاءة وقـدرة نظـام صـنع القـرارات سـواءاً عـلى المسـتوى الجماعـي أو الفـردي للتغلـب عـلى معوقات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتـلاحقة والمفاجئـة وبالتـالي إخـراج النظـام أو الكيـان السـياسي مـن حالـة الترهل[2].

وتناولـت الباحثـة اميمـة الـدهان ، مفهـوم إدارة الأزمـة بوصـفها نظامـاً لمواجهة الحالات الطارئة والتخطيط للتعامل مع الحالات التـي يمكـن تجنبهـا أو أجراء التحضيرات للأزمة التي يمكن التنبوء بحدوثها[3]، وهو نظام يطبق للتعامـل مـع هـذه الحـالات عنـد حـدوثها أو قبـل حـدوثها بغـرض الـتحكم في النتـائج المتتابعة التي يمكـن إن تترتب عـلى الخلـل الحاصـل والمـؤدي إلى تلـك النتيجـة، ويفترض نظام إدارة الأزمة أن هنالك إدارة تضمن اسـتمرار عمـل الكيـان المتـأزم بشكل طبيعي وفي الوقت نفسه تقوم إدارة الأزمـة بالتصـدي للأزمـة ومعالجتهـا ومحاولة الخروج منها وليست إدارة الأزمة حلا سريعا فهي تتطلب التعرف عـلى

---

(1) مصطفى علوي . إدارة الأزمات الدولية ، **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** العـدد (6,)، (1983)، ص187.

(2) هشام منـاف عبـد الحسـن (2002) . **اثـر الأزمـة السياسـة في التنميـة الاقتصـادية** ، بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين ، ص34.

(3) أميمة الدهان (1993). **إدارة الأزمة في المـنظمات** ، عـمان ، الأهليـة للـنشر والتوزيـع، عمان، ص 209 .

الأزمـة وإدارتهـا ووضـع الأسـاليب التـي تمكـن الكيـان السـياسي مـن تجنبهـا أو التعامل معها[1].

ويؤكد فليب وليامز عـلى أن إدارة الأزمـة تعنـي قيـادة الأزمـة وتوجيههـا والإمساك بمتغيراتها وإدارتها وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمـن يـديرها بـدفعها إلى الطريق الذي يرغب في أن تدفع أليه لإيصالها إلى الخاتمة التي ينجز في ظلهـا أهدافه ويحمي مصالحه. كما يضيف ويليامز إلى انه يمكن أن تدرك إدارة الأزمـة على أساس كونها كسب الأزمة مع الإبقـاء عليهـا في الوقـت ذاتـه في حـدود مـن الخطر يمكن تحملها من قبل الطرفين[2].

ويرى سنايدر إن إدارة الأزمة هي عمليـة تفاعليـة يـتم بموجبهـا التلاعـب بقيم ومدركات الهويات المشتركة في الأزمة وهي في الوقت نفسـه عمليـة تحكـم بالأزمة بتقليل الفرص لوصولها إلى الحرب[3].

ويمكن فهم إدارة الأزمة أيضاً على أنها استخدام دولة مـا لمختلـف أدوات المسـاومة الضـاغطة القسريـة والمسـاومة التوفيقيـة عـلى نحـو يعـزز سياسـتها ويضعف سياسة الخصم أو على الأقل يقلل من الخسائر[4]، وكـذلك عرفـت إدارة الأزمة على أنها محاولة وقف حدوث تحول جذري إلى الأسوأ في المسار الطبيعـي للعلاقات التي تتعرض لها الأنظمة السياسية[5].

---

(1) محسن الخضيري (1993) . **إدارة الأزمات** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ص 59-60.

(2) فليب ويليامز ، مصدر سبق ذكره ، ص 94

(3) Clean H-Snyder (1976). **Clean H-Snyder: Conflict and Crisis in International System, In Resenan Thompson, Boyd wrld Politics,** Newyork Free Press.

(4) نادية ضياء شكارة (2001). **إستراتيجية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإدارة الأزمـات الدولية**، بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ص33.

(5) عباس رشدي العماري ، مصدر سابق ، ص 19 .

وتجدر الإشارة إلى أن اغلب التعاريف الموضوعة في مصطلح إدارة الأزمة تكاد تتفق على إن إدارة الأزمة هي الوسيلة التي يتم من خلالها مواجهة الظروف والحالات الطارئة والمفاجئة والتقليل من الخسائر والعمل على عدم انزلاق الموقف المتأزم إلى الهاوية حيث يصبح من المستحيل السيطرة عليه والتحكم به.

وفي مجال الحديث عن إدارة الأزمة لا يكون التعريف مكتملاً ما لم نتطرق إلى الوجه الأخر من هذا المفهوم إلا وهو الإدارة بالأزمة (**MANGMENT BY CRISIS**) حيث يقول جيمس ريتشاردسون في معرض حديثه عن إدارة الأزمة، إن الدراسات الخاصة بإدارة الأزمة يجب إن لا تفترض إن تجنب الأزمة أو الحد من تصاعدها هو الهدف الذي يسعى إليه كل إطرافها حيث تلجأ بعض الدول في سعيها لتحقيق مصالحها القومية إلى افتعال أزمة والتخطيط لها وتصعيدها[1].

وتعرف الإدارة بالأزمة بأنها حقل خاص بصناعة الأزمات للتحكم والسيطرة على الآخرين وبناء عليه فان الإدارة بالأزمة تقوم على افتعال الأزمات كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل التي يعاني منها مدير الأزمة داخليا[2]، وتتمثل مواصفاتها بالإعداد المبكر للأزمة وتهيئة المسرح الذي سوف تنفذ عليه الأزمة وتوزيع الأدوار على قوى صنع الأزمة، واختيار التوقيت المناسب لتفجيرها، وإيجاد المبرر والذريعة لها حيث تستخدم الدول الكبرى الإدارة بالأزمة أي (صناعة الأزمات) بهدف إخفاء الأزمات الداخلية وإحكام السيطرة على دول العالم، من خلال التدخل في شؤونها الداخلية أو

---

(1) المصدر السابق ، ص49 . وكذلك انظر: نادية ضياء ،مصدر سابق،ص 23 .

(2) المصدر السابق نفسه

احتلالها أو جزء من أراضيها التي قد تتمتع بأهمية في مجال الثروات والمناطق الحيوية[1].

والأمثلة على هذا الأمر عديدة حيث مارست الإدارة الأمريكية ومازالت تمارس هذه الآلية في إستراتيجيتها الكونية فتعمل على اختيار منطقة جغرافية معينة وتعمل على خلق أزمة ما في تلك المنطقة ومن ثم تدخل هي كطرف ضاغط لتدير الأزمة مثل التشجيع على إثارة الفوضى في العديد من دول العالم تحت شعارات الديمقراطية والإطاحة بالأنظمة المستبدة أو نشر أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب، أو أية ذريعة أخرى، لتبرير تدخلها في شؤون الدولة أو الإقليم.

---

(1) حسن الرفاعي ،" الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع الأزمات الخارجية "،**مجلة التقوى**، العدد 129 ، الرياض، السنة 2003.

المطلب الثاني: أساليب إدارة الأزمة الدولية

يمكن القول أن لكل إدارة أساليبها ووسائلها وأدواتها للتعاطي مع الأزمات إلا أن هنـاك اتجاهين رئيسيين لإدارة الأزمة الدولية، هما:

1. **الحلول السلمية**: يستعين هذا الأسلوب بالأدوات الدبلوماسية والتحكـيم والمفــاوضات والوسـاطة والتوفيـق وتحقيـق الهـدف في هـذا الاتجـاه مـن خـلال السيطرة على الموقف وتجنب المخاطر الجسـيمة، فالأزمـة مـن خـلال وجهـة نظـر هذا الاتجاه عبارة عن مرض خطير لابـد من علاجه والشفاء منـه بـأسرع مـا يمكـن حتى لا يتفاقم ويودي إلى الوفاة[1].

ويتم من خلال التفاوض وهو أحد الوسائل السلمية لحـل الأزمـات حيـث يسعى أطراف الأزمة إلى حل الخلافات التي تشوب علاقاتهم المتبادلة عن طريق الحجة والإقناع بغية التوصل إلى حل مقبول لكل الأطراف في الوقت الـذي يبقـى كل طرف محافظاً على حق اتخـاذ القـرار النهـائي سـواء كـانوا عـلى اتفـاق أم لا ويمكن أن تدار الأزمة من خلال المفاوضات المتكافئة حيـث يتوصـل الطرفـان إلى حل متوازن يرضي كليهما كما يمكن أن تدار من خلال المفاوضـات غـير المتكافئـة حيث يعمل الطرف الأقـوى بالضـغط عـلى الطـرف الأضـعف الـذي يعمـل عـلى تقديم التنازلات المطلوبة .ويعـد التفـاوض " حجـر الزاويـة لاتصـال الدولـة مـع غيرها من الدول، والخطوة الأولى، فالمفاوضات هي الخيـار الأسـلم الـذي يحقـق المصالح ويفضي إلى التسويات[2].

---

(1) احمد مختار الجمال، " المفأوضات وإدارة الأزمات"، **مجلـة الـسياسة الدوليــة** ، العـدد 107، لـسنة 1992، ص 238.

(2) فكرت نامق عبد الفتاح، " النظرية التفأوضية وحل الصراعات الدوليـة" مجلـة دراسـات دولية العدد11 لسنة 2001، مركز الدراسات الدولية، بغداد ص16.

2. **استخدام القوة** : يقف هذا الاتجاه على النقيض تماماً من الاتجاه الأول فهو يفسر إدارة الأزمة على إنها تدريب على شيء واحد هو الفوز والهدف منه هو إخضاع الخصم والحصول على امتيازات وعدم إعطاء أي تنازلات. وبهذا تعزز مكانة الدولة وقوتها في الساحة الدولية، فالأزمة وفق هذا الاتجاه ليست حالة مرضية وإنما فرصة لتعظيم المكاسب ولا يكون التركيز على الأزمة بل على الخصم فتحصل منافسة شرسة يحاول فيها كل طرف أن يؤثر على سلوك الطرف الأخر لكي يحصل على ما يرغب فيه[1].

ولا يتم ذلك إلا من خلال أدوات القوة في إدارة الأزمة التي تشتمل على التحركات والإجراءات الهادفة إلى إظهار الحزم وتمسك كل طرف بمصالحه إزاء الخصم، من خلال التهديد أو استعمال القوة بإشكالها المختلفة لغرض التأثير في خيارات الخصم ودفعه نحو الاستجابة لمطالب الطرف الضاغط، ويوصف هذا الأسلوب بالمساومات القسرية التي تجرى في مناخ التهديد والتخويف وعرض القوة والميل إلى الابتزاز، الذي تحاول أن تمارسه أطراف قوية على أطراف ضعيفة تجعلها تخضع لما يراد املاؤه عليها من شروط مجحفة بحقوقها ومصالحها[2].

ومن خلال ما تقدم فإن الأسلوب الأفضل في إدارة الأزمة، هو عملية المواءمة مابين الاتجاه الأول و الاتجاه الثاني من خلال الجمع ما بين الأدوات السلمية وأدوات القوة، فاستخدام كلا الاتجاهين بجعل عملية الإدارة في الأزمات أكثر جدوى وفائدة من استخدام احد الاتجاهين بشكل منفرد، إضافة إلى إن طبيعة وموضوع الأزمة هو الذي قد يدخل في اختيار احد الاتجاهين إذا

---

(1) احمد مختار الجمال، مصدر سابق ، ص 238 .
(2) فكرت نامق، مصدر سابق ، ص 20.

كانت الأزمة غير مفتـعلة.وربما تحولت المفاوضات في مرحلة ما من اتجاه الضغط نحو اتجاه التصالح، والأمر مرهون بتطورات الأزمة وطبيعة الأطراف المشاركة فيها والعوامل المؤثرة.

رغم ذلك فإن لكل أزمة ظروفها وملابساتها إلا أن إدارة الأزمة الدولية تمر بشكل عام بمجموعة مراحل متعاقبة ومترابطة لتحقيق الإدارة الناجحة للأزمة بهدف معالجتها والتخلص من أثارها السلبية حيث تشكل تلك السلسلة من المراحل منهجاً متكاملاً للتعامل مع الأزمات و احتوائها. وهناك الكثير من النماذج التي صُممت للتعامل مع الأزمة و أدارتها ، البعض من هذه النماذج صُممت لغرض تجنب الأزمة قبل وقوعها و التنبؤ بها و القسم الأخر من النماذج جاء يركز على علاج الأزمة ، أي التعامل مع معطيات الموقف المتأزم الموجود على أرض الواقع. ومن تلك النماذج والأساليب على سبيل المثال:

أولا: الأساليب والنماذج العربية

أ- أنموذج (أميمة الدهان) لإدارة الأزمات : حيث اقترحت أربعة مراحل لإدارة الأزمات وهي كالأتي[1]:

1. الإعداد والتخطيط للتعامل مع الأزمة.
2. التنظيم وذلك بإعداد التشكيلات والفرق والوحدات الخاصة بالتعامل مع الأزمة.
3. التمثيل
4. المتابعة.

ب – أنموذج محسن الخضيري لإدارة الأزمات: حيث بين مراحل إدارة الأزمات والتعامل معها على الأسس الآتية[2] :

---

(1) اميمة الدهان ، مصدر سابق، 26 .

(2) محسن الخضيري ، مصدر سابق ، ص 62 - 63 .

1. مرحـلة الاختراق لجـدار الأزمة .
2. مرحلة التمركز وإقامة قواعد في التعامل مع عوامل الأزمة بعد اختراقها.
3. مرحلة توسيع قاعدة التعامل ومد الجسور في مجالات الاختيار.
4. مرحلة الانتشار السريع لتدمير عناصر الأزمة وشل حركتها ودفعها بعيـداً عن إمكانيات السيطرة.
5. مرحلة التحكم والسيطرة والتأثير في موقع الأزمة.
6. مرحلـة التوجيـه لقـوة الفعـل الإرادي الصـانعة للأزمـة نحـو المجـالات الأخرى ،أي تشتيت قوى الفعل المؤدية إلى الأزمة.

ثانيا: النمـاذج والأساليب الغربية

1- أنمـوذج كريشـنر(KREITNER) لإدارة الأزمـات حيـث يقـترح وضـع برنامج لإدارة الأزمات يتألف من: التوقع ، صياغة خطـة طـوارئ، تكـوين فريـق عمل لإدارة الأزمات، الممارسة[1].

ب – أنموذج نورمان أوغسطين(NORMAN A) حيث عدد ستة مراحـل لإدارة الأزمة وكما يأتي:

1. تجنب الأزمة.
2.التهيؤ لإدارة الأزمة.
3. أدراك الأزمة .
4. احتواء الأزمة.
5. حل الأزمة.
6. مرحلة الاستفادة من الأزمة.

---

(1) المرجع السابق .

ومن خلال ما تقدم نلاحظ أن الخبراء والمختصين بينوا مراحل إدارة الأزمة كلاً بحسب توجهاته الفكرية ورؤيته للمنهج المتكامل لإدارة الأزمات لذلك سوف يتم عرض نموذجين لإدارة الأزمات وكما يأتي:

أولاً: النموذج أو الأسلوب العربي لإدارة الأزمات: يتضمن هذا النموذج ستة مراحل لإدارة الأزمة معتمداً على تشبيه الأزمة حين أدارتها بالشيء الخطير الذي يجب السيطرة عليه وتلك المراحل هي:

1- **مرحلة الاختراق:** يتم في هذه المرحلة النفاذ إلى الأزمة لمعرفة طبيعتها وخصائصها وأسبابها والقوه ألموجهة والدافعة لها ويتم الاختراق من أضعف نقطة في جدار الأزمة وهي النقطة التي تكون المعرفة عنها متكاملة.

2- **مرحلة التمركز:** في هذه المرحلة يتم التمركز داخل القوه الصانعة للأزمة وتجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات وإنشاء قاعدة ارتكازية من خلال استقطاب بعض أطراف القوه الصانعة للأزمة.

3- **مرحلة التوسيع:** حيث يتم التوسيع من خلال إيجاد قواعد ارتكازية جديدة مضافة إلى القواعد السابقة وذلك لزيادة المعرفة بالقوة الصانعة للأزمة والموجِه لها والمهتمة بها لتحقيق التوافق معها باتجاه السيطرة عليها .

4- **مرحلة الانتشار:** هي مرحلة الانتقال إلى مسك زمام المبادرة والحركة والاتجاه بالأحداث بدلاً من الانصياع لها وكذلك تضمن هذه المرحلة السيطرة على تطورات الأزمة وأفعال القوة الصانعة لها .

5- **مرحلة التحكم والسيطرة:** ويتم في هذه المرحلة فرض التحكم والسيطرة على عوامل الكم والكيف والزمن والتكلفة والجهد الخاص بإدارة الأزمات ككل ويتحقق ذلك من خلال الإقناع أو الإخضاع أو الإجبار الموجه ضد القوى الصانعة للأزمة .

6- **مرحلـة التوجيـه:** تعـد هـذه المرحلـة مـن أخطـر مراحـل عمليـة إدارة الأزمات حيث تمثل قمة النجاح الذي يصل أليه مدير الأزمـة تحقيـــقاً للسـيطرة الكاملة على القوة الصانعة للأزمة والمؤيدة لها والمتعاطفة معهـا وهـو مـا يمكنـه من توجيه الأزمة وقيادتها نحـو المسـار الـذي يـراه مناسـباً ويشـير الخضـيري إلى وجود ثلاث صور أو اتجاهات لتوجيه الأزمة:

أ. تصدير الأزمة إلى الخارج.

ب. ركوب موجة الأزمة والانحراف بها.

ج.تحويل الأزمة من أزمة سلبية إلى أزمة ايجابية.

ثانياً: النموذج الغربي : ويتضـمن هـذا النمـوذج الأسـلوب الـذي وضـعه نورمـان أوغسطين (NORMAN AUGUSTEN) حيث يقسـم إدارة الأزمـات إلى سـتة مراحل وكالآتي [1]:

1- **مرحلة تجنب الأزمة:** أو الوقاية، حيث يتم في هذه المرحلة العمـل عـلى تفادي وقوع الأزمة من خلال الاسـتعداد لمنـع حـدوث الحـالات التـي تـؤدي إلى نشوبها وتؤثر التنبؤات والتوقعات خلال هـذه المرحــلة في عمليـة منـع حـدوث الأزمة وتعمل القيادة في هذه المرحلة على توجيه طاقـات العـاملين في المؤسسـة نحو المنع المباشر لحصول الأزمة .

2- **مرحلة التهيؤ لإدارة الأزمة:** وتأتي عند إخفاق المرحلـة السـابقة في منـع وقوع الأزمة فتضع القيادة خطة لمواجهه الظروف المختلفة عند حـدوث الخطـر المؤدي إلى الأزمة ويتم التهـيؤ لإدارة الأزمـة مـن خـلال تـوفير نظـام معلومـات كفـء ونظام اتصـالات جيد وفرق عمل مدربة وخطط جـاهزة للطـوارئ والأهـم من ذلك أنشاء لجنة متخصصة للأزمات.

(1) هشام مناف عبد الحسن ، مرجع سابق .

3- مرحلة أدراك الأزمة: وهي من أكثر المراحل تحدياً للقيادة والمؤسسة لأنها تؤشر الوجود الفعلي للأزمة ويجب في هذه المرحلة معرفة كيفية فهم الآخرين للأزمة وكيفية إدراكهم لها حيث تؤدي الخبرات والنشاطات البحثية المستقلة دوراً أكبر مما تؤديه الوسائل التقنية لتحديد الأزمة وقيمها ومعرفة أسبابها والجهة المسؤولة عنها.

4- مرحلة احتواء الأزمة: تتطلب هذه المرحلة اتخاذ قرارات بأسرع ما يمكن في ظل ظروف عدم التأكد العالي وتكمن المشكلة في هذه المرحلة في عدم معرفة القائد لما لا يعرفه ضمن قدر عال أو ضئيل من المعلومات حيث يجب توفر أربعة عناصر لإتمام احتواء الأزمة وهي كالأتي:

أ- فريق من الأفراد الذين يعملون طوال الوقت لاحتواء الأزمة

ب- اختيار شخص من قبل القيادة يشغل منصب المتكلم بأسم المؤسسة أو وحدة اتخاذ القرار المتأزم، (مجموعة إدارة الأزمة) .

ج- اختلاط أفراد المؤسسة في الوسط العام لمعرفة ردود أفعال الجمهور ولتوضيح موقف المؤسسة من الأزمة.

د- وجود شخص ضمن فريق الأزمة قادرا على مواجهه حالات عدم التأكد والخلل في المعلومات.

5- مرحلة حل الأزمة: تتطلب هذه المرحلة السرعة في العمل لأن مخاطر الأزمة لا تعرف الانتظار وتأتي هذه المرحلة بوصفها سياقاُ طبيعياً لما بعد مرحلة الاحتواء وتعمل أمكانية القيادة في هذه المرحلة بكفاءة عالية لتوجيه وتنظيم وحل الأزمة باستخدام مجموعة من الأساليب سواءً كانت تقليدية أو غير تقليدية مثل:(الترغيب والترهيب).

6- **مرحلة الاستفادة من الأزمة:** وتمثل هذه المرحلة فترة ما بعد التخلص من الأزمة حيث يعمل القائد في هذه المرحلة لإعادة النظر بالأزمة ودراسة مراحل أدارتها من جديد للاستفادة من الدروس والعبر والتجارب المستوحاة منها.

المطلب الثالث: قرارات إدارة الأزمة الدولية

تتطلب إدارة الأزمة الدولية الشروع بعملية اتخاذ القرارات المهمة التي تختلف باختلاف نوع وطبيعة الأزمة التي تكون الدولة طرفاً فيها، وتواجه عملية اتخاذ القرارات في مثل هذه الحالة عدد كبير من العوامل الضاغطة على دوائر صنع القرار الخارجي، والتي تبرز فيها العوامل الآتية:

1. **الوقت**: غالباً ما يكون عامل الوقت محدوداً للتعامل مع الموقف المتأزم وهذا بدوره يؤدي إلى جملة العناصر المترابطة ، والتي من أبرزها: تزايد الضغط النفسي، ونقص المعلومات، وتضاؤل قدرة التحكم في مسار الأزمة، مما يقتضي إقامة مركز لإدارة الأزمة، الهدف الأساس لعمله استقبال المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها وإيجاد البدائل إزاء المواقف المتجددة ثم إصدار القرارات المناسبة والأساسية في عمل ذلك المركز[1].
2. **المباغتة**: يقلل هذا العامل من احتمالية ظهور الموقف بشكل طوعي كحالة استجابة روتينية أو مخططاً لها مسبقاً، وتبرز الحاجة إلى عنصر السرعة في التعامل مع الموقف المتأزم من خلال تحديد عدد الأشخاص الذين تتاح لهم الفرصة في المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالأزمة[2].
3. **خطورة التهديد**: تفرض خطورة تهديد الأزمة عدم اتخاذ القرار من قبل المستويات الدنيا في السلطة.

وتعد هذه العوامل الضاغطة من الخصائص المميزة للأزمة، الأمر الذي يتطلب التعاون الجدي بين عدد قليل نسبياً من المسؤولين عن صناع القرار في

---

(1) امين هويدي، مصدر سابق ص179.

(2) فليب وليامز ، مصدر سابق ، ص 165 .

عملية اتخاذ القرار المتعلق بالأزمات . لذلك يلاحظ أنه خلال حدوث الأزمات تصبح عملية اتخاذ القرارات مركزية ومرتفعة وذلك بالقياس مع مستوى مؤسسة صنع السياسة العليا ، وهذه الحالة قد تناقض مع عملية صنع القرار الروتيني لذلك عرف قرار الأزمة الدولية على انه قرار عادي يتم اتخاذه في ظروف استثنائية تؤثر سلباً في ما ينبغي أن يتوفر لصنعه في الظروف العادية من بيانات كافية وتحليل هادئ وصياغة بدائل متينة لاختيار البديل الأفضل من بينها[1].

وبعبارة أخرى إن قرار الأزمة هو القرار الذي تظهر فيه حالة العجز أو عدم استطاعة في تحقيق المستوى المقبول من التناسب بين وسيلته وهدفه ضمن معطيات ظرفية معينة حيث يودي إلى تهديد جدي للأهداف الرئيسة لصانع القرار[2].

ونتيجة لما تقدم فأن المشاركة في صناعة القرار تكون على نطاق ضيق للغاية وذلك للأسباب الآتية[3]:

1. إن فرص المناقشة الواسعة النطاق تكون محدودة
2. إن ضيق الوقت يعني استشارة عدد قليل من الأشخاص بخصوص الأمور المتعلقة بالخيارات والبدائل.
3. إن تحديد نطاق اللجنة المعنية بالأزمة يكون نابعاً من التهديد الذي تتعرض له الأهداف العليا.

---

(1) عباس رشدي العماري ، مصدر سابق، ص47-48 .

(2) عاصم محمد حسين ، " **سرية وعلانية المعلومات في ظروف الأزمات** "، معهد الإدارة العامة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 1993 ، ص 303.

(3) فيليب وليامز ، مصدر سابق، ص 176 -177 .

4. إن السرية في مراحل التشاور والتـي يمكـن انجـــازها بأحســن حـال تفـرض تحديد عـدد الأشـخاص المشـتركين فيهـا وفي اغلـب الأحـوال يشـعر صـانعو القرارات بالقدرة على انجاز هذه المهمات بأفضل صورة.
5. إن عامل كفاءة الوحدة القرارية يعـد هـو الأسـاس في ظـل الإدارة السـليمة لأزمات كونه يمثل مدى خبرة وانسجام أعضاء الوحدة القرارية، كـما تـرتبط تلك الكفاءة بقلة العدد عند تشكـيل تلك الوحدات.

ويلاحظ أن قرارات الأزمات المهمة قد صـنعت مـن قبـل مجـاميع صـغيرة الأمر الذي يعد مثالياً وتصبح له سمات بعيدة المدى، وعـلى سـبيل المثـال ففـي عام 1948 ، رد الرئيس الأمريكي الأسبق (هاري ترومان) عـلى الحصـار السـوفيتي المفـروض عـلى بـرلين[*] بإقامـة جسر جـوي لإيصـال الإمـدادات كانـت الوحـدة القرارية آنذاك مكونة من (4-7) أعضاء وعلى العكس فقد عـدت وحـدة قراريـة تضم (16-18) عضواً على إن قراراتهم غير حكيمة وغـير ملائمـة للموقـف المتـأزم ومحكوم عليها بالإخفاق والفشل مثل ما حدث أبان أزمة خليج الخنازير[1].

من خلال ما تقدم نجد أن هنالك متطلبات ينبغي توفرها عند اتخاذ قرار في الموقف المتأزم وهي الآتي[2]:

(*) تم حصار برلين من قبل السوفييت في عام 1948، فاقامت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مع الحلفاء جسرا جويا للاتصال بالمدينة.لمزيد من التفاصيل انظر: احمد عطية اللـه مصـدر سابق، ص194.

(1) عباس رشدي ألعماري، مصدر سابق، ص49 .

(2) فاضل زكي محمد، "الأزمة الدولية دراسة في التفاعلات الإستراتيجية التكتيكية"، مجلـة أم المعارك ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، 1995، ص 27.

1. وجود نظام معلومات فعال في داخل الوحدة القرارية وخاصة لدى متخـذ القــرار في الكيان المتأزم .
2. البحث عن الأسباب الحقيقية للأزمة من خلال التفسير الصحيح للحقـائق والمعلومات الذي يمكـن مجموعـة إدارة الأزمـة مـن خـلال الكشـف عـن أهداف من وراء خلقها.
3. تقييم البيئة الداخلية والخارجية للكيان المتأزم .
4. مستوى الوحدة القرارية في إدراك وتحليل الموقف المتأزم
5. مستوى دقة المعلومات المتاحة وكفاءتها لأغراض ذلك القرار .
6. تفحص الإجراءات والقرارات واختيـار العوامـل التـي تعيـق عمليـة صـنع واتخاذ القرار المتعلق بالأزمة.



الفصـل الثانـي

أدوات السياسة الأمريكية

في إدارة الأزمات الدولية

أدوات السياسة الأمريكية
في إدارة الأزمات الدولية

تتطلب إدارة الأزمات الدولية من قبل دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، في ظل نظام الهيمنة، الاستعانة بأدوات ووسائل عديدة، يمكن من خلالها تحديد اتجاهات الأزمة وإيصالها إلى الهدف المنشود، سواء كان التهدئة أم التصعيد. وقد امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من أدوات القوة والفعل والتي استخدمتها بكفاءة في إدارة الأزمات الدولية.

وكما سبقت الإشارة فان إدارة الأزمات تدخل ضمن مهام السياسة الخارجية بالدرجة الأولى، كما أن إدارة الأزمات في دولة عظمى تعد نفسها المسؤولة عن إدارة العالم وليس أزماته فقط، تتطلب الاستعانة بأدوات مختلفة قد تتضافر جميعاً لخدمة الهدف وقد يستعان بواحدة منها دون الأخرى بحسب نوع الأزمة وشدتها.

يتناول الفصل الثاني الأدوات الأميركية في إدارة الأزمات الدولية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: الأدوات الدبلوماسية والعسكرية.

المبحث الثاني: الأدوات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأدوات الاستخبارية والبحثية.

المبحث الأول

الأدوات الدبلوماسية والعسكرية

قد يبدو التعاطي مع الأدوات العسكرية والسياسية في إدارة الأزمة سوية امراً غريبا، ولكن واقع الأمر يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتادت التلويح بقوتها العسكرية إلى جانب النشاط السياسي والدبلوماسي في أغلب الأحيان، بل إنها استخدمت قوتها العسكرية لحسم الأزمات، ولم يكن النشاط السياسي مقصوداً منه الوصول إلى حل بل ربما فقط التسويغ والترويج للنهاية العنيفة للأزمة.

وتعد أدوات السياسة الخارجية من أبرز أدوات إدارة الأزمات الدولية لان عمل الخارجية يعنى تحديداً بالعلاقات الخارجية، وبسبب الثقل الدولي للولايات المتحدة الأمريكية، فان سياستها الخارجية ربما تكون الأكثر نشاطاً بين سياسات دول العالم.

وتتنوع وسائل السياسة الخارجية وأدواتها بتنوع البيئة الدولية وتعقدها، وتمثل الدبلوماسية إحدى أهم تلك الوسائل، فهي تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وطريقة التفاوض معها بما في ذلك توضيح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب.

يتناول المبحث الأول الأدوات السياسية والعسكرية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الأدوات الدبلوماسية في إدارة الأزمات الدولية على عدد من الدوائر ذات الاختصاص، والتي يبرز فيها دور المبعوثين الرسميين سواء كانوا على المستوى المؤقت أو الدائم ، وتمثل وزارة الخارجية الأمريكية مع وزارتي الدفاع والمالية من أبرز تلك الدوائر ، ويعد وزير الخارجية الموظف الأعلى في الحكومة والمستشار الأول للرئيس في السياسة الخارجية وتعود وزارة الخارجية الحديثة العهد إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعد التصديق على قانون روجرز عام 1924.

وبذلك فقد أصبح للولايات المتحدة الأمريكية ولأول مرة سلك دبلوماسي (محترف) بعد أن جرى تعيين موظفو السلك الدبلوماسي الخارجي للولايات المتحدة أمريكية على أساس الكفاءة، وليس النفوذ السياسي أو المكانة الاجتماعية وقد شهدت وزارة الخارجية الأمريكية تطوراً ملحوظا منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة لتوسع مسؤولياتها، حيث امتدت إلى المساعدات الخارجية والدعاية والعلاقات الاقتصادية والقضايا العسكرية إضافة إلى إشرافها على النشاط الأمريكي داخل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى[1].

ويخضع نشاط وزارة الخارجية لرقابة الكونغرس الأمريكي والرئاسة، واحياناً يدخل في منافسة مع بعض المؤسسات التابعة للرئاسة، مثل مجلس الأمن القومي، أو الوزارات الأخرى مثل وزارة الدفاع.

---

(1) فواز جرجس، السياسية الأمريكية تجاه العرب من يصنعها وكيف تصنع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2000، ص57.

ومن الأمثلة على ذلك حرص هنري كيسنجر (مستشـار الأمـن القـومي ثـم وزير الخارجية في رئاسـة ريتشـارد نيكسـون)عـلى تهمـيش دور وزارة الخارجيـة خلال شغله لمنصب مستشار الأمـن القـومي الأمـريكي، واسـتطاع الحصـول عـلى صلاحيات واسعة من الرئيس نيكسون وعمل على تجاوز ويليام روجـرز[1] (وزيـر الخارجية في فترة رئاسة نيكسون الأولى)، وكـان هـذا نتيجـة للثقـة العاليـة التـي نالهـا هـنري كيسـنجر مـن الـرئيس الأمـريكي الـذي عليـه في كثـير مـن الأحيـان، ويعكس هذا الأمر أهمية المتغيرات الشخصية التي تصبح ذات أهميـة كبـيرة في حالة إدارة الأزمات، في الوقت الذي يجـب فيـه اتخـاذ قـرارات حاسـمة وبشـكل فوري، حيث أرتبط اسم هنري كيسـنجر في تلـك المرحلـة بعمليـة إدارة الأزمـات الدولية والتي من أهمهـا أزمـة الصراع العـربي - الإسرائـيلي التـي أدت إلى ثلاثـة حروب خلال ثلاثة عقود من الزمن.

وظهر أثـر العامـل الشـخصي بوضـوح حيـنما تـولى هـنري كيسـنجر وزارة الخارجية في خريف عام 1973، حينما سعى لجعل وزارة الخارجيـة أداة رئيسـية في عملية صنع القرارات، ساعده في ذلك الخبرة السابقة التي اكتسبها مـن عملـه كمستشـار للأمـن القـومي الأمـريكي، لـذلك فـإن مـدى كفـاءة وزارة الخارجيـة الأمريكية كان غالباً ما يحكم عليها وفقـاً لشخصـية الـوزير وعلاقتـه بـالرئيس في اغلب الأحيان[2].

وواجهت وزارة الخارجية الأمريكية صعوبات كثيرة لعل من أبرز أسبابها:

---

(1) سيمور هيرش، ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة خالد إسماعيل، بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد سنة 2000م، ص79 – 81.

(2) المصدر السابق نفسه.

1- إن معظم المناصب الدبلوماسية كانت تمنح إلى الساسة والعسكريين القدامى وأصحاب الثروات وليس إلى أصحاب الاختصاص الدبلوماسي وهو أمر ميز فترة رئاسة (رونالد ريغان 1981-1989) على سبيل المثال، كما إن الرئيس جورج ووكر بوش حرص على المجيء بدبلوماسيين يتفقون مع نهج المحافظين الجدد الذي تبنته إدارته، ومن هؤلاء (جون بولتون)، الذي يعد من أبرز المحافظين الجدد[1]. حيث اختير لمنصب السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة في عام 2005، بقرار من الرئيس رغم معارضة الكونغرس لترشيحه.كما حاول الاقتداء بالرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون، حيث هيأ لمنصب وزير الخارجية الأمريكي شخص يعمل تحت إمرته مباشرة، من خلال اختيار مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندوليزا رايس) التي كانت تعمل بدور استشاري للرئيس الأمريكي[2]. وعموما فمنذ عام 1953 كان وزراء الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية (باستثناء واحد) من وثيقي الصلة بالشركات النفطية[3].

2- تحميل وزارة الخارجية الأمريكية أعباء إخفاق أي نشاط سياسي، في حين يدعي الرؤوساء النجاح لأنفسهم فتعلن الرئاسة كل الأخبار والقرارات الجيدة، وتترك الأخبار والقرارات السيئة إلى وزارة الخارجية لكي تعلنها، كما حدث عندما كلف وزير الخارجية الأميركي السابق كولن بأول بإلقاء خطاب تضمن الكثير من المغالطات أمام مجلس الأمن من أجل دفع المجلس لإصدار

---

(1) علي هبة باكير ، " الجدل حول بولتن لمنصب الأمم المتحدة ". بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على موقع: www.alasr.ws.net

(2) وكالة رويتر للانباء كولن بأول في لقاء مع قناة ABC في 2005/1/9،

(3) ميشيل كولون، احذروا الإعلام، ترجمة ناصرة السعدون، وزارة الثقافة،بغداد 1994 ص112

قرار يمهد للحرب على العراق، وهـو الخطـاب الـذي أعلـن بـأول فـيما بعـد إنـه يشعره بالخجل[1].

3- التنافس بين وزارة الخارجية وبعض الوزارات الأخرى مثل وزارة الـدفاع وأخذها لزمام الأمر في قرارات تتعلق بالسياسة الخارجية في فترات الحروب وقـد ظهر هذا التنافس جلياً بعد احتلال العـراق عنـدما حـرص وزيـر الـدفاع دونالـد رامسـفيلد عـلى تـولي الجـنرال المتقاعـد (جـي غـارنر) الإدارة في العـراق، بيـنما استجاب الرئيس الأميركي لنصيحة وزير الخارجية بتعيين (بـول بريمـر)[*] حـاكماً مدنياً في العراق[2].

لذلك تعد الأداة الدبلوماسية إحدى الأدوات السياسية التي تنفـذها وزارة الخارجية الأمريكية ودوائر أخرى ، والتي تشـير إلى كيفيـة نقـل قواعـد السـلوك السياسي الداخلي على مستوى العلاقـات الدوليـة ، وتعتمـد الإدارة الدبلوماسـية عــلى توظيــف مجموعــة مــن المــوارد وهــي شــبكة الســفارات والقنصــليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الخارجي[3].

وكذلك تستعمل الدبلوماسية في كثير مـن الأحيـان للدلالـة عـلى السياسـة الخارجية لبلد معين حيث تمثل المبادئ والأسس التي تتحرك على ضـوئها سياسـة البلد الخارجية وعلى الأساليب المعتمدة في تحقيق ذلـك فعنـدما نقـول مـثلاً إن

---

(1) احمد نوري النعيمي، مصدر سابق، ص 19.

(*) بـول بريمـر: شـغل عـدة مناصـب في وزارة الخارجيـة الأمريكيـة حيـث عمـل مسـاعدا لوزيرين أمريكيين للخارجية حتى تقاعده سنة 1989م وقد عين في عام 1999م رئيسا للجنـة الوطنية للإرهاب، وبعد احتلال العراق عين رئيسا(للإدارة المدنية)

(2) موقع وزارة الخارجية الأميركية على الانترنت (usinfo.state.Gov)

(3) المصدر السابق نفسه

الدبلوماسية الأمريكية الكيسنجرية قد أخفقت في لبنان فهذا يعني أن السياسة الخارجية الأمريكية والمبادئ الكيسنجرية قد أخفقت[1].

وعند النظر إلى السياسة الخارجية على أنها فن قيادة العلاقات الدولية لدولة معينة بغيرها من الدول، فان الدبلوماسية تمثل في تلك السياسة التنفيذ والتطبيق للبرنامج المحدد من خلال المفاوضات أو في الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسيين بعضهم البعض[2].

وتعرف الدبلوماسية أيضاً : " بأنها تمثل عملية التفاوض والتمثيل التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقتها ومعاملاتها ومصالحها، وإن الدبلوماسية الفاعلة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تمتلكها الدولة سواء كانت أدوات عسكرية أو استخباراتية أو اقتصادية" [3].

ولا خلاف على كون الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسات الخارجية للدولة لاسيما في وقت السلم، كما أن لها تأثيرها الفاعل في أوقات الأزمات والحروب، وتختلف المؤسسات الرسمية التي تقوم عليها الأداة الدبلوماسية، أو جوهر التمثيل الدبلوماسي بين الدول بحسب الظروف والتقاليد والاتفاقيات الخاصة التي تتوصل إليها الحكومات مع بعضها البعض في هذا الشأن، وعادة ما تحدد المرتبة لهذه الوحدة بحسب الأهمية التي تعلقها الدولة

---

(1) ادونيس العكرة ، من الدبلوماسية إلى الإستراتيجية امثولات من الحرب الباردة، دار الطليعة، بيروت، 1981م ، ص16.

(2) احمد نوري النعيمي ، "وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار"، نموذج وزارة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 21 لسنة 2003م، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص18.

(3) اسماعيل صبري مقلد ،العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، ص392.

على العلاقات الدبلوماسية، التي تتبادلها مع الدول الأخرى، أو بحسب مبدأ التعامل بالمثل. ولكن يلاحظ أن معظم البعثات الدبلوماسية تكون على مستوى سفارات يرأسها ممثلون دبلوماسيون بدرجة سفير وتأتي المفوضيات بالدرجة الثانية من ناحية الأهمية التمثيلية ويرأسها الوزراء المفوضون وبخلاف السفارات والمفوضيات فهنالك القنصليات والبعثات العسكرية وبعثات المساعدات الاقتصادية[1].

وتتميز البعثات الدبلوماسية الأميركية بكونها تضم أعداداً كبيرة من الموظفين وخاصة في الدول التي تراهن الولايات المتحدة الأمريكية على دور خاص فيها كما هي الحال مع البعثة الأميركية في العراق التي تعد أكبر بعثة دبلوماسية في العالم وتضم أكثر من ثلاثة آلاف موظف.

وقد تعددت أنماط الدبلوماسية بحسب التطور التاريخي لطبيعة العلاقات الدولية فظهرت هناك عدة أشكال تمثل الأداة الدبلوماسية مثل: الدبلوماسية البرلمانية، والدبلوماسية الشمولية، ودبلوماسية القمة، والدبلوماسية الوقائية، ودبلوماسية التحالفات، والدبلوماسية الثقافية، ودبلوماسية الأزمات[2].

وتعد الدبلوماسية الأمريكية في إدارة الأزمات من أهم تلك الأنماط ، فقد لجاءت إليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ودخول العالم في عصر أسلحة التدمير الشامل حيث عملت على استغلال أو افتعال الأزمات كوسيلة للتغطية والتمويه ولتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الإعداد المبكر للأزمة، وتهيئة المسرح الذي يفترض أن تنفذ عليه

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص392 – 395.

(2) المصدر السابق نفسه، ص417.

الأزمة، والعمل على تحديد اللاعبين وتوزيع أدوارهم على قوى صنع الأزمة[1].

وتبرز عملية الاهتمام بهذا النمط من الإدارة بالأزمات من خلال العودة للشواهد التاريخية للأزمات الدولية التي حدثت سابقاً ، فعلى أثر الحدث الذي كاد أن يؤدي إلى كارثة عالمية عام 1961 خلال أزمة الصواريخ الكوبية، مثلت هذه الأزمة ذروة المواجهة ما بين العملاقين النوويين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، حيث تركت هذه الأزمة الدولية أثراً كبيراً على الساحة الدولية ، وبدأ على أثرها الاهتمام الأمريكي بهذا النمط (دبلوماسية الأزمات) في إدارة الأزمات الدولية، وذلك لأن المجتمع الدولي كان خلال تلك الأزمة تحت تأثير أجواء الدمار والحرب النووية، والخشية من احتمالية المواجهة العسكرية الشاملة ما بين الدولتين. لكن إدارك الطرفين لمخاطر استمرار عملية التصعيد في مواقفهما سيؤدي حتماً إلى نتائج كارثية على العالم، وبالتالي فإن الطرفين قد عملا على ضرورة ضبط مسار تلك الأزمة ومنع انفجارها خشية من النتائج، مما دفعهما إلى إجراء تسويات سلمية عبر تقديم تنازلات متبادلة، فمقابل سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعدم غزو تلك الدولة الكاريبية، وبذلك انتهت إحدى أخطر أزمات

---

(1) حسين الرفاعي ، "الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع الأزمات الخارجية"، مجلة التقوى،المملكة العربية السعودية، العدد 139، لسنة 2003.

العلاقات الدولية وزال شبح الحرب الذي خيم على العالم بأسره طوال تلك الأيام العصيبة[1].

وجاءت مبادرة الرئيس الأمريكي جون كينـدي الـذي لم يسـتغل الموقـف المتأزم لإذلال السوفيت باعتبارهم هزمـوا في المواجهـة، بـل إنـه بـادر إلى إرسـال برقية إلى الرئيس السوفيتي الأسبق (نيكيتـا خروشـوف) يعتـذر فيهـا عـن خـرق الطائرات الأمريكية (U2) للأجواء السوفيتية كما تم الاتفاق عـلى إنشـاء (الخـط السـاخن) للاتصـال المبـاشر بـين الرئيسـين للبحـث في الأزمـات التـي قـد تحصـل مستقبلاً، وفي هذا الصدد قال الرئيس الأمريكي جون كينـدي في خطـاب ألقـاه في 10 كانون الثاني 1963: " إن إيجاد سلام عـادل وحقيقـي وضـبط سـباق التسـلح يمثلان معضلة أساسية مشتركة للمعسكرين الغربي والشرقي"، وطبقـا لـذلك تـم التوصل إلى عقد معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النوويـة في موسـكو 1963/8/5 التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي بتاريخ 9/24 من العام نفسه[2].

لقد أدت تلك الأزمة الدولية إلى بلورة قواعـد عرفيـة تجنبـاً لسـوء الفهـم ومثال عـلى ذلـك " قيـام الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أمريكيـة بتلغـيم المـوانئ الفيتنامية الشمالية عام 1972 بعلم الاتحاد السوفيتي ، مثلما كان دخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان عام 1979 بعلم الولايات المتحدة الأمريكية [3].

---

(1) فاضل زكي محمد ،"الأزمة الدولية دراسة في التفاعلات"، مجلة أم المعارك العدد 3، لسـنة 1995م، وزارة الإعلام، بغداد، ص27. وكذلك انظر :عباس رشـدي العـماري، إدارة الأزمـات في عالم متغير، مصدر سابق، ص48-49.

(2) موسى محمد ال طويرش، تاريخ العلاقات الدوليـة مـن كنـدي إلى غورباتشـوف 1961-1991م، دار الحوراء، بغداد، 2005م، ص30.

(3) فاضل زكي محمد ، مصدر سابق، ص27.

من خلال ما تقدم فإن هذه الأزمات الدولية كانت تمثل نقطة تحول في الدبلوماسية الأمريكية في إدارة الأزمات، إذ بدأ معها ما يمكن وصفه بالنجاح الأمريكي في دبلوماسية الإدارة بالأزمات ، مثلما أعطت الإشارة لبدء الجهد الأكاديمي الأمريكي لدراسة وصياغة دبلوماسية الأزمات التي أرختها أزمة الصواريخ الكوبية وسمحت لمصطلح إدارة الأزمات الدخول إلى قاموس العلاقات الدولية وفق إشارة وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (روبرت مكنمارا) الذي أكد أن إدارة الأزمات سوف تحل محل الإستراتيجية العسكرية الأمريكية[*].

(*) اتضح من وثائق خاصة بوكالة المخابرات المركزية الأميركية ، أفرجت عنها الحكومة الأميركية مع مطلع القرن الجديد أن الجانب الأميركي كان يخطط سرا بعد انتهاء أزمة الصواريخ، لغزو كوبا، وان خطة أعدت لهذا الغرض أطلق عليها اسم(عملية نورث وودز) ووضعت (هيئة الأركان الأمريكية المشتركة) آنذاك مشروعا لافتعال أزمة وإدارتها بالتعاون مع الاستخبارات المركزية، وصولا إلى اصطناع استفزازات تقود إلى رد فعل كوبي، ومن ثم ترد عليه الولايات المتحدة الأمريكية بغزو كوبا، وأورد كتاب للباحث الأميركي جيمس بام فورد، تفاصيل موثقة عن تلك الخطة التي تضمنت القيام بأعمال تخريبية واغتيالات وإغراق زوارق وتفجير طائرات ومحاولة إلصاقها بالجانب الكوبي. انظر:"هل دبرت المخابرات الأمريكية تفجير الأبراج"، ترجمة عزة كبة، مجلة الحكمة، العدد26/مايس 2002، بيت الحكمة، بغداد، ص46-53.

المطلب الثاني: الأدوات العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

من المعروف أن مهمة الجيوش إنما تبرز في زمن الحروب، ولحسم الأزمات المستعصية، وقد عمدت كثير من الدول على مدى التاريخ إلى تعزيز جيوشها واعتبار ذلك أولوية في عملها السياسي.

ويشير تاريخ الإمبراطوريات الحديثة مثل الإمبراطورية البريطانية، إلى أنها استعملت العنف والتوسع الأرضي عاملين أساسيين للوصول إلى القمة، بينما تتربع الولايات المتحدة الأمريكية الآن في قمة الهرم الدولي وتعمل من أجل المحافظة على موقعها، باستعمال العنف والقوة العسكرية كوسيلة أساسية في سياستها الخارجية.

ويصف علماء النفس الأمريكان والباحثون سياسة قادتهم القدامى والمحدثين وأفعالهم وتصرفاتهم على صعيد السياسة الخارجية وإدارة الأزمات، بأنها تنطلق من قناعات ومبادئ ذاتية ترسخت في ذهن الفرد الأمريكي منذ عهد (الآباء المؤسسون) والذي يحدد كون الشعب الأمريكي تباركه السماء أو على حد تعبير (توماس جيفرسون) بأنه شعب الله المختار وأن الله قد جعل في صدورهم الفضائل الحقيقية[1].

وتجسد هذا الاعتقاد في أقوال العديد من الرؤساء الأميركيين وعلى امتداد العقود التي أعقبت تأسيس الدولة الأميركية، ويلخص مقال الصحفي الأميركي

---

(1) نورتن فريش وريتشارد ستيفنز ، الفكر السياسي الأمريكي البعد الفلسفي في إدارة شؤون الدولة الأمريكية، ترجمة هشام عبد الله ، المؤسسة العربية، بيروت، 1989م، ص39. ولمزيد من التفاصيل انظر: والتر ماكدونالد ، ارض الميعاد والدولة الصليبية، أمريكا في مواجهة العالم منذ 1776، ترجمة رضا هلال، الطبعة الثانية، 2001م، دار الشروق، القاهرة.

(جون سوليفان 1839) نظرة الأميركيين إلى بلادهم وإلى الآخرين، حيث يقـول: " هي بلد التطور ، والحرية الإنسانية، والمساواة في الحقـوق.. وهـي قبلـة الأنظـار لاتحادنا.. لا يمكن لنا التراجع ويجب علينا التقدم لانجاز مهمتنـا في تـأمين حريـة الإنسان، حرية المعتقد وحرية التجارة.. هـذا هـو قـدرنا، لا يمكـن التهـرب منـه، ويجب إتمامه.. ومن أجل كل هذا كانت أميركا المختارة " [1].

وبحسـب مـا تقـدم فـإن رؤيـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تقـوم عـلى الاحتفاظ بقوة عسكرية كافية لمنع مختلف التهديـدات. وعنـد اقتضـاء الضرورة القتال ضد الأعداء أو الانتصار عليهم، فعلى الرغم من وجود عدة عنـاصر أخـرى تسهم في تأمين قوة وأمن الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن القناعة الراسخة لدى الإدارات الأمريكيـة المتعاقبـة تؤكـد ضرورة وأهميـة القـوة العسـكرية وكونهـا العنصر المنفرد بهذه الأهمية.

ويؤكـد خـبراء الإسـتراتيجية العسـكرية الأمريكيـة بأنـه حتـى إذا تهـددت مصالح الأمن القومي الأمريكي فإن الإدارة الأمريكية كما اعتادت دائماً سـتلجأ إلى الدبلوماسية عندما تستطيع ولكنها تستخدم القـوة عنـدما (يجـب عليهـا ذلـك) وسوف تعمل مع الآخرين عندما تستطيع إلا أنها ستعمل بشـكل منفـرد عنـدما (يجب عليها ذلك)[2].

---

(1) نقلا عن: الياس حنا،" هل تساهم أحداث المنطقة في افول الحلم الإمبراطوري الأمريكي"، مجلة شؤون عربية، العدد126،جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2006،ص26..

(2) مالـك عـوني، "الإسـتراتيجية العسـكرية الأمريكيـة وموقعهـا مـن السياسـة الخارجيـة الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد127، لسنة 1997م، ص94.

وتبرز المكانة الحاسمة للقوات العسكرية الأمريكية في نجاح سياستها الخارجية وإستراتيجيتها للأمن القومي، وحسب العقيدة الأمريكية فإن الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، هي الدولة التي تملك القدرة على إدارة عمليات عسكرية واسعة النطاق بفاعلية بعيداً عن حدودها كذلك هي الشريك الأمني الرئيس في العديد من مناطق العالم[1].

وقد جرى تعزيز هذا الشعور وترسيخه في أعماق التفكير الاستراتيجي والسياسي الأمريكي خلال القرن العشرين الذي شهد أحداث تركز الجانب الأكبر منها وعلى مستويات مختلفة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، إذ جعلت الحرب العالمية الأولى الولايات المتحدة الأمريكية القوة العالمية الأولى اقتصادياً وقللت من المعارضة لها في العالم بعد اندحار ألمانيا وتقلص دور كل من فرنسا وبريطانيا، أما الحرب العالمية الثانية فقد سمحت للولايات المتحدة الأمريكية ضمان القيادة الفاعلة لكتلة الدول الغربية الصناعية.

وقد عبر عن هذه العقيدة رئيس الأركان الأسبق للجيش الأمريكي (ماكسويل تيلر1987-1901) بقوله: "إن القوة التدميرية المفزعة للقنابل الذرية أوجدت وجه نظر تؤكد أن قواتنا تمتلك الآن سلاحاً حاسماً سيتيح لنا فرض رقابة بوليسية على العالم" ، لذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق تواجد فعال لها في مختلف بقاع العالم حيث تعمل الأداة العسكرية الأمريكية على الانتشار الواسع في دول العالم.وقد وصفها" تشالمر جونسون،

(1) المصدر السابق نفسه، ص96.

بأنها" قوة عسكرية ماحقة هدفها السيطرة على العالم" [1]. وحل البنتاغون(وزارة الدفاع) محل وزارة الخارجيـة، وأصـبح العسـكريون في "إدارات المنـاطق حكامـاً بصفة عسكريـــة ودبلوماسية ومقاتلين يوجهـــون المد الامبريالـــي" [2].

ولـيس مـن السـهل تقـدير الحجـم الحقيقـي أو القيمـة الفعليـة لقـدرة القواعـد العسـكرية الأمريكيـة وحقيقتهـا. فالإحصـائيات الرسـمية حـول هـذه القضـية مظللـة عـلى الـرغم مـن كونهـا تعطـي أشـارات لأشـياء كثـيرة، تتعلـق بالجوانب الآتية [3]:

1. إن الولايات المتحدة الأمريكيـة تـولي اهتمامـاً مميـزاً بالقواعـد السريـة وتشغيلها من أجل مراقبة كل مـا يقـال وتـدر هـذه القواعـد فوائـد ماليـة عـلى الصناعة الأمريكية، مثل المصانع العسكرية وغيرها مثل شركة (كيلوغ براون اندر روت) التي تعد احد فروع شركة هاليبيرتون.

2. إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أو تستأجر (702) قاعدة عسـكرية في نحو (130) دولة بالإضافة إلى (6000) قاعدة أخرى داخل الأراضي الأميركية.

---

(1) نقلا عن:ج.جون اكنبري، " أوهام الإمبراطورية: تعريف النظام الأمريكي الحـديث، مجلـة الشؤون الخارجية ، عدد مارس/نيسان 2004، ترجمة مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية ، دمشق 2004،ص3.

(2) نقـلا عـن:احمـد النـابلسي،"النظـام العـالمي وتحـديات الأمـن القـومي العـربي"، موقـع المستقبليات على الانترنت.

(3) التقرير السنوي لوزارة الـدفاع الأمريكيـة لسـنة 2003 بعنـوان (تقريـر هيكـل القواعـد العسكرية)، وكذلك برادلي تيلر، القواعد الأمريكية في العالم، ترجمـة عـماد فـوزي الشـعيبي، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق 2004، ص4.

3. إن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج إلى (113.2) مليار دولار لإدامة أو تبديل القواعد العسكرية في الدول الأجنبية وحدها، وقد يكون في هذا المبلغ مبالغة ولا يحتمل كثير من الدقة كونه أكبر من الناتج الإجمالي المحلي لمعظم دول العالم.

4. إن وزارة الدفاع الأمريكية تحتاج إلى (591.5) مليار دولار لإستبدال جميع قواعدها المحلية والأجنبية التي يعمل فيها (253.288) جندياً في القواعد الموجودة في الخارج إضافة إلى عدد مماثل من المسؤولين المدنيين في وزارة الدفاع، كما توظف (44.446) شخصا من البلدان التي توجد عليها القواعد.

وعلى الرغم من ضخامة الأرقام المعلنة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إلا أنها لا تعكس حقيقة العدد الهائل للقواعد الأمريكية، فالتقرير لم يتطرق إلى القواعد الموجودة في كل من كوسوفو، وأفغانستان، والعراق، وإسرائيل، وكوريا الجنوبية، وقرغيزستان، وقطر، وأوزبكستان. إضافة إلى أن البنتاغون انشأ قواعد ضخمة بعد أحداث 11 أيلول 2001 في المنطقة المسماة بقوس الأزمات[1].

ورغم كل ما تعنيه المعطيات السابقة، فان تنظيم القوات المسلحة سواء في السلم أو الحرب، مصمم لتنفيذ القرارات بصورة عملية، لان القوات المسلحة لا تدير الأزمة، بل هي عنصر من العناصر التي يستخدمها صاحب القرار في إدارة الأزمة[2].

ونتيجة لما تقدم نجد أن الآلة العسكرية الأمريكية تبدو وكأنها عملاق عسكري وليس هناك منافس للولايات المتحدة الأمريكية في المجال العسكري،

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) امين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ ، مصدر سابق، ص179.

وما تمكنت من الحصول عليه من تفوق عسكري أمر لم يسبقه إليها أحد ، حتى أن بريطانيا وهي في أوج قوتها لم تمتلك ميزة الهيمنة على أي من خصومها الأساسيين كالتي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر.

ويؤكد المختصون بالشؤون العسكرية الأمريكية أن الاستخدام المباشر للقوة العسكرية الأمريكية مشروط نظريا بعدة عوامل، منها أن العمليات التنفيذية وعملية صنع القرار تتأثر بالرأي العام وبالعامل التشريعي بوصفها احد العناصر التي تحتاج إلى شرعية دولية[1].

إلا أن واقع الأمر يشير إلى العكس لان الإدارة العسكرية الأمريكية تعمل وفق المصلحة الأمريكية البحتة حيث عملت الإدارات الأميركية على اعتبار المصالح الأمريكية في كل بقاع العالم، جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي، ويشير خبراء الأمن القومي الأمريكي إلى أن الأمن القومي لا تحده حدود جغرافية، وهو يوجد حيث تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية التي تتميز باتساعها[2].

وينطلق الباحث في الأمن القومي مورغنثاو في تعريفه للأمن القومي (الأمريكي) من واقع المصلحة حيث يرى أن المصلحة على نوعين: أساسية وثانوية، وان الأمن القومي يختص بالمصالح الأساسية الحيوية دون غيرها، ويميل بعض الباحثين إلى إدماج المصلحة والأمن القومي معا بمعنى واحد فيتشابك

---

(1) مارك هيلر ، "النظام الدولي بعد الحرب على العراق"، ترجمة مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق (D.A.S.C)، ص2 .

(2) سعيد رشيد الطائي ، "الناتو وقوس الأزمات الباسفيكي"، نشرة قضايا دولية، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، سنة 2000، ص18.

المفهومان نتيجة سعي كل منهما إلى الدفاع عن كيان الأمة وكفالة الرفاهية والاستقرار لها [1].

ويجري تقسيم المصالح القومية التي تتدخل القوات العسكرية الأمريكية لحمايتها إلى ثلاث فئات رئيسية حسب رأي الخبراء الاستراتيجيين في الولايات المتحدة الأمريكية هي:

الفئة الأولى: المصالح الأمريكية الحيوية:وهي المصالح الضرورية لبقاء وامن وحيوية الولايات المتحدة، ومن ذلك حق الدفاع عن الإقليم والمواطنين والحلفاء والازدهار الاقتصادي [2].

الفئة الثانية: تتضمن الحالات حيث تكون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الهامة ولكن ليس الحيوية مهددة أي تلك التي عند تعرضها للخطر لا تهدد بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القومي ولكنها تؤثر على رفاهها الاقتصادي وفي شكل العالم الذي تعيش فيه، ويكون استخدام القوة العسكرية مشروطا بتعزيز المصالح الأمريكية وبتناسب التكاليف والمخاطر مع المصالح المتحققة، ويعد التدخل في هاييتي والبوسنة في التسعينات من القرن الماضي، من الأمثلة على هذه الفئة من المصالح.

الفئة الثالثة: وتتضمن أساساً حاجات إنسانية ويكون التركيز على الموارد التي يمكن أن تجلبها لاستخدام القوات العسكرية أكثر من التركيز على القوة المقاتلة لتلك القوات، ويكون ذلك في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية، أو

---

(1) كوثر عباس الربيعي (الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي - الإسرائيلي في التسعينات)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد،1999م، ص8.

(2) مالك عوني، مصدر سابق، ص98 ، 99.

الحروب الأهلية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً ما استغلت مثل هذه الاحتياجات لتحقيق مصالحها، كما حدث في الصومال في عام 1994 عندما استغلت تدخلها هناك لإغراض دعائية، كما قام جنودها بالاستيلاء على كميات من اليورانيوم ونقلها إلى الولايات المتحدة [1].

(1) مالك منصور" الهزائم الأمريكية في أفريقيا"، صحيفة الثورة، بغداد 1998،ص3.

المبحث الثاني

الأدوات الاقتصادية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

أخذ الدور الأمريكي في مجال السياسة الدولية ينمو بشكل واضح مع نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية احد قطبي القوة العسكرية والاقتصادية العالمية، فقد تعززت مسيرتها الدولية بالاعتماد على الاقتصاد الحربي منذ عام 1941، وهو ما تطلب منها لاحقاً استمرار التعاطي مع الأزمات والتوترات الدولية واستخدام العنف احياناً، لضمان استمرارية نمو اقتصادها الحربي.

وفي أعقاب نظام القطبية الثنائية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على السياسة الدولية، وقامت بالتبشير بقيام النظام العالمي الجديد من خلال تبنيها لطروحات ما بعد مرحلة الحرب الباردة حسب التوصيفات التي أطلقتها إدارة الرئيس جورج بوش الأب (1989-1993)، ومن ثم تبني مفهوم العولمة خلال فترة حكم الرئيس بيل كلينتون (1993-2001)، فيما اعتمدت إدارتي الرئيسين جورج بوش الإبن (2001- 2008)، وباراك أوباما منذ عام 2009، إلى جانب العولمة على عدد من المؤسسات المالية الدولية عبر توظيف مقررات هيئة الأمم المتحدة بما يخدم توجهاتها في إدارة الأزمات الدولية.

يتناول المبحث الثاني الأدوات الاقتصادية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: العولمة.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: العولمة

عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فرض هيمنتها على العالم على إيجاد صيغة جديدة تكرس الانفراد الأمريكي من خلال العولمة(*)، وذلك من أجل إحداث تغيير جذري للحالة العالمية وتأسيس وضع دولي جديد، وجعلت من العولمة معياراً أساسياً للنخبة السياسية والاقتصادية الأمريكية تعمل وفقاً لبرامجها، وتحولت العولمة خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين من نظرية اقتصادية إلى عقيدة، تم تعظيم إيجابياتها عبر المناداة بها في كثير من المؤتمرات المهنية الدولية، والتشجع على تبنيها من قبل المنظمات المالية والتجارية الدولية تماشيا مع الإدارة والرغبة الأمريكية.

وقد تبين ذلك جلياً من خلال طروحات وتصريحات الرؤساء والمسؤولين الأمريكيين وفي مقدمتهم الرئيس السابق بيل كلينتون، الذي أكد على دور الولايات المتحدة الأمريكية في الأخذ بنشر العولمة ، وعلى حتمية وحاجة العالم إلى القيادة الأمريكية للمسيرة الإنسانية نحو عصر العولمة بصيغتها الأمريكية، فقد صرح أمام جماهير مختلفة مثل مجلس الدوما الروسي والجامعة الفيتنامية الوطنية والمنتدى الاقتصادي العالمي، واصفاً العولمة بأنها "ليست شيئا يمكننا صده وإيقافه انه المكافئ الاقتصادي لقوة الطبيعة لا يمكننا تجاهلها كما أنها لن تغادرنا"، وكذلك أكد على دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم

(*) اجتاح مصطلح العولمة العالم في نهاية القرن العشرين تعبيرا عن فكر اقتصادي ثم تحول إلى عقيدة سياسية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطويرها وجعلها أداتها في صناعة القرن الأمريكي الجديد.

حيث قال: "لا يمكن عكس مسار قطار العولمة إذا ما أرادت أمريكا أن تبقى على المسار الصحيح فليس أمامنا سوى محاولة قيادة القطار"[1].

لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لجذب عدد من حلفائها من أجل دعم جهودها في نش العولمة وفرض أشكالها على كافة الدول في العالم عن طريق استهداف بيئة الأمن القومي في الدول القومية، كون هذه البيئة هي المجال الأرحب الذي أرادت الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية السائرة معها في نهج العولمة التغلغل فيها، بعد أن استفادت الأطراف الدولية الداعمة للعولمة من التقدم الحاصل في وسائل الاتصال والمواصلات، وتزايد الدعوة إلى التعاون الاقتصادي، ونمو فكرة القرية الكونية الواحدة في ظل العولمة، فيما كانت الدول القومية تبذل جهوداً حثيثة لتوفير بيئة أمن قومي ملائمة فيها، عبر العمل على حماية الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من التهديدات التي قد تتعرض لها، وقد جاء عصر العولمة ليوجد وظائف غير تقليدية تتمثل في عدد من القضايا والإشكاليات الأمنية الجديدة التي باتت تواجه الدولة القومية، الأمر الذي يفرض تطوير مفهوم الوظيفة الأمنية للدولة، وتحديث أساليب أدوات هذه الوظيفة[2].

وإلى جانب ذلك كان المجال الاقتصادي هو المحور الأبرز لظاهرة العولمة المتبناة من الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد سبق للعالم الغربي أن أدرك في

---

(1) وكالة رويترز للأخبار، حديث للرئيس كلنتون في الجامعة الفيتنامية الوطنية في 2000/10/17م.

(2) محمد سعد أبو عامود. النظم السياسية في ظل العولمة ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008 ، ص 43.

أعقاب الحرب العالمية الثانية (1945) أن الاستعمار العسكري قد فات أوانه ، بعد أن نشأت في العالم مفاهيم جديدة لاستثمار القوة ، فاتجه نظر العالم الغربي نحو الحقل الجديد القائم على المال والأعمال والاستثمار والتنمية الاقتصادية ، وتمثل ذلك بظهور صندوق النقد والبنك الدوليين، فكانت حجر الأساس لعولمة أطلسية سعت إلى تسييد أصحاب الأعمال وإضعاف التكتلات العمالية ، لذا بدأت القوى السياسية في العالم الغربي تنظر إلى دول العالم النامي على أنها مادة خام يمكن تشكيلها وتوظيفها بحسب رؤى القوى الغربية النافذة ومصالحها ، ثم برزت حركة العولمة في أعقاب الحرب الباردة (1991) لتعبر عن قوة لاقتصاد والثقافة المتوفرة لدى الدول الصناعية [(1)].

ورغم قوة الاقتصاد الأميركي الذي لا ينافسه احد، والذي يدعم الدور الأميركي في إدارة الأزمات والتأثير فيها، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى انتهاج سياسات من شأنها تأكيد دورها الامبريالي الجديد في السياسية الدولية، والسيطرة الكونية، وخصوصا بعد الانفراد الأمريكي، إلا أنها عملت بجد للوصول إلى هذا الدور الاقتصادي العالمي، قبل أكثر من نصف قرن، حيث عملت على أحكام سيطرتها على النظام المالي والاقتصادي الدولي من خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1949، الذي خرج بصياغة اتفاقيتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[(2)] وهما الآن اكبر مؤسستين ماليتين دوليتين.

---

(1) عبد الكريم بكار. العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها، عمان ، دار الأعلام للنشر والتوزيع، 2013 ، ص 17.

(2) صبري فالح الحمدي ، دراسة في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، المكتبة الوطنية، بغداد سنة 2002م، صص59 ، 60. ولمزيد من التفاصيل انظر، جوزيف تكلتر ،العولمة وما وراءها، ترجمة فالح عبد القادر، بيت الحكمة،بغداد، سنة 2003م، ص27.

المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية

كان الهدف الأساسي من وراء إنشاء صندوق النقد الـدولي والبنـك الـدولي للإنشاء والتعمير، المساعدة على زيادة الارتباط بين دول العالم الرأسـمالي، بسـبب استيعاب قادة الدول الرأسمالية، لحقيقة أن تشابك المصـالح الاقتصـادية، آنـذاك كفيل بان يبقي نار الحرب خامدة أطول مدة ممكنة حيـث كـان دور الصـندوق الحفـاظ عـلى نظـام المـدفوعات الـدولي مسـتقرا، مـن خـلال الـتحكم بـالائتمان النقدي والعمل على إعطاء الصندوق دور إعادة بناء ما دمرته الحـرب في الـدول المتحاربة.

ولعل كل ذلك كـان يعنـي بالنتيجـة التحسـب لوقـوع أزمـات اقتصـادية، تشـبه تلـك التـي حـدثت عـام 1929 ومهـدت لانـدلاع الحـرب العالميـة الثانيـة عام1939 [*]، إلا أن المؤسستين كانتا قد وصلتا إلى حالـة مـن التهمـيش في سـنة 1971 عنـدما أعلـن الـرئيس الأمـريكي الأسـبق ريتشـارد نيكسـون إنهـاء ارتبـاط الدولار بالذهب. معلنا بذلك الموت الطبيعي لنظام دام أكثر من ربع قرن[1].

لذا سعت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة للهيمنـة عـلى هـاتين المؤسسـتين، وتوسيع نطاق عملهـما، ومثـال عـلى ذلـك عملـت عـلى إيجـاد وظيفـة جديـدة للصندوق في إدارة التكيف الهيكلي الخاص ببلدان الجنوب ثم وجدت له وظيفة

(*) يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحـدة الأمريكية في عام 1929 في وامتـدت إلى بقيـة دول العـالم، مهـدت لصـعود أحـزاب سياسـية متطرفة كما هي الحال مع صعود النازية في ألمانيا، مما قاد إلى الحرب فيما بعد، انظر: عطية اللـه احمد، مصدر سابق ص48

(1) محمود خالد المسفر ، العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد 2002م، ص150.

أخرى في عقد التسعينات في إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكي[1]، حيث عملت على السيطرة المطلقة على عملية صنع القرار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكون الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع كدولة واحدة بنسبة تزيد على17% من مجموع الأصوات بالبنك الدولي، أما اليابان فنسبة أصواتها تزيد على 6% مع كونها تمول البنك بثاني اكبر حصة مما يشر إلى استمرارية القوة النسبية للولايات المتحدة[2]. ونتيجة لكون الولايات المتحدة الأمريكية اكبر مساهم لم يقتصر دورها على الحقوق التصويتيية بل تعدى ذلك ليمثل اختيار كل من مدير الصندوق النقد ورئيس البنك الدولي والذي عادة ما يحمل الجنسية الأمريكية ومن أمثلة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مجلس المديرين التنفيذيين تعين لويس برتسون عام 1991 رئيسا للبنك الدولي ومن المعلوم انه كان رئيسا لمجلس إدارة شركة أمريكية خاصة لذلك كان اختياره من جانب الولايات لزيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية[3]. وكما يلاحظ أن منصب المدير للبنك الدولي غالبا ما ينسب إلى مسؤولين عسكريين أمريكان كما هو الحال مع وزير الدفاع الأسبق روبرت مكنمارا (1968– 1988) ونائب وزير الدفاع السابق بول وولفيتز عام 2005 مما يؤكد تكامل المهمة العسكرية مع المهمة الاقتصادية. وقد اضطر ووفويتز للاستقالة من منصبه، في حزيران 2007 ، لارتكابه تجاوزات على سياسة البنك، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصرت على أن يكون البديل أيضاً أمريكي وتم اختيار روبرت زوليك لهذا المنصب[4].

(1) المصدر السابق نفسه، ص158.

(2) حنان دويدار ، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات المالية الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، لسنة 1997م، ص119.

(3) المصدر السابق نفسه، ص119، ص120.

(4) على موقع بي بي سي، في 2006/5/30

ويمثل وجود كل من المقر الرئيسي للبنك والصندوق في واشنطن عاملا آخر للسيطرة الأمريكية، حيث تمنح هذه الميزة فرصة للقاءات بين المدير التنفيذي الأمريكي وممثلي الحكومة الأمريكية بصفة منتظمة، وهو الأمر الذي لا يتاح لمديري الدول الأخرى، بل وأكثر من ذلك يقوم رؤساء كل من البنك والصندوق بلقاء ممثلي الحكومة الأمريكية عند الضرورة لاتخاذ أي قرار هام وقد سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على كل من البنك والصندوق من خلال حقوقها التصويتية وعمدت إلى تعبئة جهود المؤسستين لخدمة المشروع والمصالح الكونية الأمريكية[1] لذلك فقد أثبتت هاتان المؤسستان أهميتهما بوصفهما اليد الطولي للأداة الاقتصادية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية من خلال استخدامهما كأدوات لرسم سياسات الدول النامية، على الرغم من أن البنك والصندوق يجب أن لا يستغلا لخدمة أي أهداف سياسية، حيث ينص احد المبادئ الأساسية للبنك الدولي على أن الاعتبارات الاقتصادية هي وحدها محور اهتمام صنع القرار واتخاذه، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت في العديد من المواقف بناء قرارات البنك على الاعتبارات السياسية فمثلا قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1971 إلى عام 1973 بقطع أو منع المعونات عن دولة شيلي بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك الحال مع فيتنام عام 1979[2].

وان السياسات العريضة للبنك كانت وما تزال تتأثر بالسياسات الأمريكية ومن أمثلة ذلك دور البنك في تعزيز رؤية الولايات للنظام الرأسمالي..[3]

---

(1) حنان دويدار ، صص120، 121.

(2) المصدر السابق نفسه، ص120.

(3) المصدر السابق نفسه، ص121.

المطلب الثالث: منظمة التجارة العالمية

يكاد يتفق الباحثون والخبراء المتخصصون في الشؤون الاقتصادية على أن منظمة التجارة العالمية تعد أحد أهم الأجهزة التي سيطرت عليها الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وباتت تسخرها ضد منافسيها وخاصة في الأزمات الدولية التي يكون الجانب الأمريكي طرفاً فيها، فهذه المنظمة تمثل حكومة العالم الجديدة بكامل أجهزتها، بما فيها الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فلو اختلفت أي دولتين فيما يخص الاتفاقية، فالحكم للجهاز القضائي للمنظمة ذاتها، ولا يجوز اللجوء إلى أية جهة خارجية، وتمثل هذه المنظمة إلى جانب صندوق النقد والدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير أخطر ثالوث عولمي عرفته البشرية، وتقوم الأهداف المعلنة التي تسعى إليها منظمة التجارة العالمية على الجوانب الآتية [1]:

1. رفع المستوى المعاشي للدول الأعضاء.
2. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية.
3. تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
4. تسهيل الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
5. خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
6. إقرار المفاوضات أساً لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.

وتأتي سيطرة الأداة الاقتصادية الأمريكية على منظمة التجارة العالمية إضافة إلى سيطرتها السابقة على المال والاقتصاد العالمي من خلال إنشاء

---

(1) علاء الدين كمال. الجات واقتصاديات الدول العربية، القاهرة ، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة، للفترة 21- 23 مايو 1996م، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.

الاتفاقية العامـة للتعريفـات الكمركيـة والتجـارة (الجـات) ومـن خلالهـا راحـت تفرض نفوذها الاستعماري على العـالم بـدعوى مسـاعدة الشـعوب الأخـرى عـلى تجاوز أزماتها ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية[1].

وبشكل عام فـإن منظمـة التجـارة العالميـة التـي ظهـرت عـام (1995) في أعقاب ما يطلق عليه جولة الأورغواي عام (1994)، تهدف إلى وضع إطار قـانوني ينظم التبادل التجاري العالمي بما يضمن اسـتقرار الأسـواق الخارجيـة بعيـداً عـن التيـارات السياسـية ، والتحريـر الكامـل للتجـارة بمـا لا يتعـارض مـع التنميـة الاقتصادية[2].

ولعل ما يعزز ذلك ما قاله الـرئيس السـابق للولايـات المتحـدة الأمريكيـة بيل كلينتون بعد دقائق من التوقيع على اتفاقية الجات في منتصف كـانون الأول 1994 "أن اتفاقية الجات تعزز موقعنا في زعامة الاقتصاد العالمي الجديد"[3].

ومـع بدايـة عـام 1995 تحولـت اتفاقيـة الجـات إلى (منظمـة التجـارة العالمية) بدعم من الإدارة الأميركية، وأصبحت هذه المنظمة أحـد أضـلاع مثلـث الرأسمالية الغربية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكيـة إلى جانـب صـندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذلك فقد عملت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى جعل منظمة التجارة العالمية تتمتـع بسـلطات واسـعة وأصـبحت مسـؤولة عـن

(1) محمود خالد المسفر، مصدر سابق، ص297.

(2) معتصم راشد . اتفاقية الجـات وأثرهـا عـلى اقتصـاديات المجموعـة الإسـلامية، القـاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصـاديات الـدول الإسـلامية للفـترة 21- 23 مايو 1996م ، المحور الثالث، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد اللـه كامل للإقتصاد الإسـلامي، ص 150.

(3) صبري فالح الحمدي ، مصدر سابق، صص59،60.

تحديد قواعد التجارة العالمية حتى باتت توصف بأنها "آلة حرب رهيبة في خدمة الامبريالية الأمريكية"[1].

إلى جانب ما تقدم فان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية القوي ساعدها في فترة ما بعد الحرب الباردة على استثمار الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من دول العالم، ومن ذلك استغلال الأزمة الاقتصادية التي عصفت بروسيا وبقية الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق، حيث عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم الإغراءات المالية عبر منظمات غير حكومية ومجموعات رجال الأعمال والمستثمرين، واتخذت من تلك المساعدات وسيلة لاختراق دول منطقة آسيا الوسطى والتدخل في التفاعلات السياسية والإقليمية الجارية فيها[2].

وبطريقة مماثلة قامت باستغلال الأزمات الاقتصادية في المكسيك والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا في عام 1995، واستغلال حالة عدم الاستقرار في كولومبيا، لتقديم دعم اقتصادي ولإرسال قوات عسكرية وإقامة قواعد دائمة بحجة المساعدة في حفظ النظام[3].

---

(1) محمود خالد المسفر ، مصدر سابق، ص298.

(2) سرمد آمين عبد الستار، الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب أهداف المعلنة والمصالح الحقيقية، مجلة دراسات دولية،مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد20 لسنة 2003،ص64.

(3) سحر بعاصيري،" خطة بوش للطاقة"، صحيفة النهار،بيروت في 2002/3/31.

المبحث الثالث

الأدوات الاستخباراتية والبحثية

تمثل الأدوات الاستخباراتية وأجهزة المخابرات المختلفة ومراكز البحث العلمي، عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الخارجية الأمريكية في إدارتها للأزمات الدولية، إذ إن الإدارات المتعاقبة، اعتمدت على هذه الأدوات في تحقيق برامج السياسة الخارجية، والعمل على الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الأمريكي ، حيث تقوم بانجاز العديد من المهمات مثل: التجسس والتخريب وافتعال الأزمات الإقليمية والدولية، تحت ستار العمل الدبلوماسي الأمريكي، ويمتد نشاط أجهزة الاستخبارات الأميركية إلى جميع أنحاء العالم، لذلك فان الآلة الاستخباراتية الأمريكية تكتسب أبعاداً مهمة ومؤثرة، في صنع وتنفيذ القرار السياسي الأمريكي، مما جعلها محط رعاية واهتمام الرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية أمريكية قي تقديم المشورة، وإعداد الدراسات حيث يتكامل عمل الجانبين في الكثير من الأحيان.

يتناول المبحث الثالث الأدوات الاستخبارية والبحثية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: الأدوات الاستخباراتية .

المطلب الثاني: الأدوات البحثية.

المطلب الأول: الأدوات الاستخبارية

ظهر الاهتمام الأمريكي بالدوائر والمؤسسات الاستخباراتية بشكل واضح أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، عندما تعرضت الأراضي الأميركية إلى أول هجوم على ميناء (بيرل هاربر) في كانون الأول عام 1941 من قبل اليابانيين وإلحاقهم خسائر جسيمة بالجانب الأميركي مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في الحرب العالمية الثانية، حيث اشر ذلك الحدث حقيقة ما تعاني منه لحكومة الأميركية من نقص في مجال المعلومات والنشاطات الاستخباراتية والتجسسية[1] .

وقد دفع هذا الأمر الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفيلت 1933-1945) في 13 حزيران 1942، لإنشاء مكتب الخدمات الإستراتيجية وعهد بإدارته إلى الجنرال (وليام دونوفان) حيث كانت مهام هذا المكتب "جمع وتحليل البيانات للرئيس عن الأحداث العالمية التي كانت تشكل تهديدا كامنا للسلام الأمريكي"[2].

وكان هذا المكتب النواة التي تشكلت منها وكالة الاستخبارات المركزية فيما بعد، ففي عام 1945 تم إنهاء عمل مكتب الخدمات الإستراتيجية وتم تحويل فروع المكتب الخاصة بالأبحاث والتحليل إلى وزارة الخارجية الأمريكية والدوائر التي تقوم بوظائف أدائية إلى وزارة الدفاع الأمريكية[3].

---

(1) احمد عطية الله، مصدر سابق، ص141

(2) محمد عبد العزيز، صنع السياسية الأمريكية والعرب، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1990، ص67.

(3) ري اس كلاين، وكالة المخابرات المركزية بين الحقيقة والخيال، عرض إبراهيم عليان، مجلة الأمن القومي، العدد الثالث 1985، بغداد،ص221.

وفي أواخر فصل الخريف عام 1946 بدأت وحدة الخدمات الإستراتيجية في التحول إلى وكالة المخابرات المركزية ، إذ تم في عام 1947 إنشاء (وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية)[1]، وحينذاك تم الإقرار رسمياً بأنها سلاح ضروري لتقديم الخدمات الاستخباراتية للدولة في عالم متغير. ويشرف على هذه الوكالة مدير وكالة المخابرات المركزية ويعين رئيس الدولة مديرا للوكالة ونائبا له بمشورة وموافقة مجلس الشيوخ. وتدخل ميزانية هذه الوكالة في ميزانيات لوكالات أخرى عديدة حيث لا يعرف إنفاقها الحقيقي إلا عدد قليل من المسؤولين وهي معفاة من تقديم أي تقرير إلى الكونغرس عن نفقاتها المالية[2].

ونتيجة لتأسيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ذات الصلاحية والقدرات الفائقة أصبحت هنالك حكومتان داخل الولايات المتحدة الأمريكية الأولى ظاهرة والأخرى خفية، فالأولى هي تلك الحكومة التي يمكن للمواطن الاعتيادي تتبع أخبارها والوقوف على ممارساتها ونشاطها من خلال مطالعة ما ينشر عن ذلك في الصحف ووسائل الإعلام، أما الحكومة الثانية فهي عبارة عن تركيب خفي وهي تتألف من العديد من الهيئات والتشكيلات التي يتداخل عمل بعضها مع البعض الآخر والهادفة كلها من خلال عملها الاستخباراتي الأمني إلى تنفيذ المخططات الإستراتيجية للولايات المتحدة[3].

---

(1) محمد عبد العزيز، مصدر سابق، ص67.

(2) نقلا عن: داود مراد حسين، (سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي للفترة من 1963-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1988، ص91.

(3) وائل محمد إسماعيل، "وكالة الأمن القومي الأمريكي"، نشرة محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، لسنة 2000م ص2-3.

وتقـوم الحكومـة الخفيـة (مجتمـع المخـابرات) بجمـع المعلومـات الاسـتخباراتية، مـن أجـل إدارة وتـدبير عمليـات التجسـس وتخطـيط العمليـات السرية وخلق الأزمات في العديد من بقاع العالم، وهو عبارة عن ماكنـة عملاقـة تعمل في الخفاء وعلى مدار الأربع والعشريـن سـاعة يوميـا. ويعـد مـدير وكالـة الاستخبارات المركزية الأمريكية مسؤولاً عن تنسيق المعلومات والوظائف الواردة مـن شـتى الأقسـام والـدوائر حيـث تقسـم تلـك الـدوائر أو مـا يعـرف بمجتمـع المخابرات إلى وكالات عدة هي:

1- وكالة استخبارات الدفاع: تقـوم هـذه الوكالـة ، التـي أنشـئت في عـام 1961، بإعداد تقارير الاستخبارات الأجنبية والخارجيـة والمخـابرات لصـالح وزارة الدفاع (البنتاغون) وهيئة أركان الحـرب المشـتركة والقيـادة العسـكرية الموحـدة بالإضافة إلى وكالات أخرى، وتعتبر جميع أجهزة الاستخبارات العسكرية مسـؤولة مسـؤولية مبـاشرة أمـام وكالـة اسـتخبارات الـدفاع ومـن بـين أهـم وظائفهـا ومسؤولياتها، تكليف وتعيين الممثلين العسـكريين في سـفارات الولايـات المتحـدة الأمريكية حول العـالم حيـث يعـين الملحقـون العسـكريون في سـفارات الولايـات المتحدة الأمريكية حول العالم من كبار ضباط أجهـزة وكالـة اسـتخبارات الـدفاع. وقـد سـعى المسـؤولون عنهـا إلى منافسـة وكالـة الاسـتخبارات المركزيـة، وتركـز اهتمامها على رصد عمليات التسلح ومراقبة الحد من الأسلحة[1].

2- وكالـة الأمـن القـومي: وهـذه الوكالـة عبـارة عـن مؤسسـة غامضـة، أنشئت بقرار رئاسي في عام 1952، ولا تتوفر عنها معلومـات كثـيرة لـذلك يصـار أحياناً إلى الخلط بينها وبين (مجلس الأمن القومي) أو ينصرف الذهن بالاعتقـاد

---

(1) بـروس بيركـويتز،"عصر المعلومات،جهـاز المخـابرات"،مجلـة شـؤون خارجيـة العـدد 13 لسنة1996، ترجمة مجلة السياسة الدولية، العدد126 لسنة 1996ص265.

إلى أنها جزء من استخبارات الجيش. إلا أنها تعد من أقوى وكـالات الاسـتخبارات الأمريكية، حيـث تتحمـل المسـؤولية الكاملـة عـن سـائر أنشـطة امـن اتصـالات الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك عـن تطـوير تقنيـات ومعلومـات المخـابرات الخارجية، حيث تضطلع بأنشطة سرية في حقل الاستخبارات الخارجيـة في جمـع المعلومات الاستخباراتية ثـم معالجتهـا وبـث وإرسـال المعلومـات المـأخوذة مـن السفارات، إلى الرئيس الأمريكي وصناع القرار السياسي المعتمدين لـدى الحكومـة الفيدرالية. وتعد هذه الوكالـة مـن أكـثر وكـالات الاسـتخبارات الأمريكيـة سريـة ومبالغة في التخفي لأسباب تتمثل في الاختراقات التـي تعرضـت إليهـا المخـابرات الأمريكية الخارجية من قبل المخابرات المعادية عن طريق فك المفـاتيح والرمـوز والشفرات وليس عن طريق اختراق العملاء البشريين[1] .

3- هيئـة الاسـتخبارات العسـكرية: ويعمـل داخـل هـذه الهيئـة نحـو (40000) شخص وتضطلع بجمع المعلومات والاستخبارات، ومن أولوياتها كشـف مصادر التسـليح العسـكري وقـدرات القـوات المسـلحة، ومـدى تعـداد وأنشـطة تسليح الجيوش الأجنبية وخاصة تلك التي تشكل هدفا مطلوبا وحيويا للولايـات المتحدة الأمريكية، وتعمل باستخدام الأقمار الصناعية وأساليب فك الرموز وحـل الشفرات، لتزويد الجيش بالإحـداثيات عنـد تخطيطـه لوضـع إسـتراتيجية حيـال منطقة ما[2].

4- هيئة الاستخبارات البحرية: وتضطلع هذه الهيئة بجمع المعلومات على المستوى الجـوي والبحـري وتحـت المـاء، كـما تقـوم أيضـاً بالاسـتخبارات

(1) المصدر السابق نفسه،ص265.

(2) مارفن كالب، وبرنارد كالب، كيسنجر، ترجمة الدار الأهلية للنشر بيروت 1975، ص77.

المضادة . وتعد من أقدم فروع جمع الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمكنت من فك رموز الشفرة اليابانية أبان الحرب العالمية الثانية وهو ما كان امراً اساسياً لإحراز النصر في المحيط الهادي[1].

5- هيئة استخبارات القوة الجوية: وتضطلع هذه الهيئة بأضخم برنامج للاستخبارات بسبب مجال عملها، حيث تعمل في الفضاء وما يتعلق به من أسلحة، وتجتهد فرقها التكنولوجية الخارجية في جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها مثل نظم الصواريخ والطائرات الحربية الأجنبية وهي تضمن أن صناع القرار ورسم السياسية التابعين لسلاح الجو يتلقون الاستخبارات الدقيقة والشاملة من أجل تقييم المواقف الحرجة[2].

6- مكتب البحوث والاستخبارات التابع لوزارة الخارجية: يتولى إدارته مدير، وهو عادة احد السفراء الذين خدموا في المكتب كجزء من عملهم الأساسي في إطار وزارة الخارجية، الأمريكية، ويعد هذا المكتب صغيرا ومتخصصا كوحدة استخباراتية بدون عملاء، حيث يتم إعداد التقارير الاستخباراتية لصالح وزارة الخارجية كما يعمل على تنسيق علاقات وزارة الخارجية مع منظمات وكالات استخبارات الولايات المتحدة، ويقوم بنشر التقارير الواردة من المواقع الدبلوماسية والقنصلية التابعة للولايات المتحدة في الخارج، وكذلك يعد تقارير حول الاستقرار السياسي والنوايا السياسية والعسكرية للدول الأجنبية، بما يخدم عملية صنع القرار السياسي[3].

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) ري اس كلاين، مصدر سابق، ص222.

(3) مارفن كالب، ص77.

7- **مكتب التحقيقات الفيدرالية:** إن عمل مكتب التحقيقات الفيدرالية لا يدخل أساساً في إطار مجموعة المخابرات، لأنه تابع لوزارة العدل، ويختص بمهمات الحفاظ على الأمن الداخلي، وحماية المجتمع الأمريكي من الجاسوسية والتخريب وأعمال الإرهاب الداخلي إلا انه يعمل على التنسيق مع باقي الوكالات وأجهزة المخابرات الأمريكية بشأن المعلومات عن إطار نظام الأمن الداخلي[1].

ثم شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولات في طبيعة عمل الأدوات الاستخباراتية، بعد حلول الألفية الثالثة بعد اعتمادها الكبير على الآلة الاستخبارية في الوصول إلى كثير من الغايات والأهداف، فقد أصبح لها ما لا يقل عن 116 جهازاً امنياً و استخبارياً على المستوى الفيدرالي يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة، وان عدد العاملين في الأجهزة الأمنية الحكومية الرسمية يصل إلى (1.625) مليون وستمائة وخمسة وعشرين ألف موظف رسمي، بينما يبلغ عدد أعضاء مكتب التحقيقات الفيدرالية (27.883) موظفا حيث تنفق على هذه الأجهزة مبالغ ضخمة تصل إلى (40) مليار دولار سنويا[2].

لذا فقد وقع اللوم الكبير على هذه الأجهزة الاستخبارية واتهمت بالقصير جراء عدم التوقع أو التحذير لغرض مواجهة ما وقع من أحداث في الحادي عشر من أيلول 2001. ويشار إلى أن أهمية هذه الأحداث تكمن "في القصور العالي في الإمكانية والجاهزية للأمن الأمريكي المتمثل بعالم من الدقة

---

(1) المصدر السابق نفسه.

(2) علي البلأونة،" الهجوم على أمريكا وتداعياته"مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد17، مركز دراسات الشرق الأوسط، ،عمان، خريف 2001 ،ص151

والمعلومات الاستخبارية والجاسوسية، والآلات الالكترونية الحساسة، والعملاء والمتعاونين والكم الهائل من الأسرار"[1].

لقد مثلت هجمات أيلول 2001، تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية ظلت لسنوات عديدة محمية كونها محاطة بمياه محيطين شاسعين، ولا يوجد في الذاكرة الأمريكية الحديثة أي اثر للاعتداء على الأراضي الأمريكية، ما عدا الهجوم الذي أصابها في بيرل هاربر في جزيرة نائية خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يكن ذلك الهجوم في قلب الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا فإن هجمات أيلول 2001 زعزعت الثقة الشعبية والحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية بالآلة الاستخباراتية الأمريكية وكشفت عن ضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والسلطة التنفيذية، خصوصاً بعد تسرب تقارير تشير إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية زودت الرئيس بوش الابن بتحذيرات سرية للغاية في شهر آب 2001 تفيد بان هناك خططاً للبدء بهجمات داخل الأراضي الأمريكية انتقاماً من الضربات الصاروخية الأمريكية على معسكرات القاعدة في أفغانستان عام 1998. وذهب التقرير إلى أن أسامة بن لادن (زعيم منظمة القاعدة) يحاول خطف طائرات لتنفيذ الهجمات داخل الولايات المتحدة، لكن المعلومات الواردة في ذلك التقرير السري لم تعامل بجدية في واشنطن، ورأى منتقدو سياسة الرئيس بوش داخل الكونغرس ، انه كان عليه أن يتخذ قرارات أكثر حزما في فترة ما قبل أحداث 11 أيلول2001 لتعزيز الأمن الداخلي تحول دون حصول مثل ذلك الهجوم، وقد طالب الديمقراطيون

(1) المصدر السابق نفسه.

داخل الكونغرس بإجراء تحقيق في المعلومات والتقارير السرية التي كانت متوفرة لدى البيت الأبيض قبل حصول تلك الأحداث[1].

وصاحب هذه الإجراءات قلق شعبي داخل أوساط المجتمع الأمريكي، وإن كل اثنين من ثلاثة أمريكيين يشعرون بالقلق لإحساسهم أنهم قد يصبحون هدفاً لعمليات إرهابية في المستقبل، وأعلن الرئيس بوش: "أن الإحساس بالأمن قد تعرض لهزة كبيرة نتيجة أحداث 11 أيلول وإننا تعلمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية غير محصنة ضد الهجوم"[2]، كما دعا بوش إلى تحويل وتكييف مؤسسات الأمن القومي الأمريكي لمراجعة التهديدات والاعتداءات الجديدة في الدورة المشتركة للكونغرس في 20 أيلول 2001 على ذلك حيث قال: "لقد هاجم الإرهابيون مصدرا من مصادر الازدهار و رمزا من رموز الازدهار الأمريكي لكنهم لم يمسوا منابعه فلقد كان إنشاء مؤسسات الأمن القومي الأمريكي في حقيقته لتلبية متطلبات مختلفة وهذه المؤسسات كلها يجب العمل على تطويرها لان التهديدات والأعداء قد تغيرت ومناهج التعامل مع تهديدات أكثر تعقيدا ومراوغة، فيجب بناء قدرات جديدة تتماشى مع طبيعة التهديدات فيجب دمج نظام الاستخبارات مع نظام الدفاع والتنسيق مع الحلفاء نظرا لكون التهديدات آتية من حكومات ومجموعات أجنبية يمكن أن تنفذ داخل الولايات المتحدة الأمريكية لذلك يجب أيضاً ضمان الانصهار الصحيح

---

(1) غراهام فولر ، "سياسة أمريكا الداخلية بشأن لحرب على الإرهاب"، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، موقع الجزيرة نت بتاريخ 2002/5/21م.

(2) محمد مصطفى كمال "أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي ، مراجعة في الأجهزة والسياسات"، مجلة السياسية الدولية، العدد 147، لسنة 2001، ص54.

للمعلومات القائم في ما بين أجهزة الاستخبارات وسلطات فرض تطبيق القانون"[1].

لذلك أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بمراجعة منظومة الأمن القومي الأمريكي بهدف سد الثغرات التي كشفت عنها تلك الأحداث ، فعملت على مستوى الأمن الداخلي على إنشاء وزارة للأمن الداخلي في 20 أيلول 2001، لتنسيق جهود أكثر من أربعين وكالة ومؤسسة فيدرالية لمواجهة الإرهاب، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، وباقي وكالات مجتمع المخابرات الأمريكية، وأن يكون دوره شبيها بدور مستشار الأمن القومي، ولكن مع التركيز على قضية الإرهاب. وأوكلت إلى الوزارة الجديدة مهمة تطوير إستراتيجية شاملة لحماية الولايات المتحدة الأمريكية التهديدات أو الهجمات المحتملة، وتنسيق جميع النشاطات المتعلقة بهذه المهمة مع السلطة التنفيذية. وبدأ البيت الأبيض في إجراء إصلاحات أكثر جوهرية لإعادة هيكلة الذراع التنفيذية وتقويتها[2].

وشهد عام 2005 تعديلات جديدة على جهاز المخابرات ، وتم توحيد الأجهزة المختلفة في جهاز واحد أطلقت عليه تسمية (المخابرات الوطنية) وأصبح بول نيغروبونتي أول مدير لهذا الجهاز[3]. وقد قاد إلى تلك التغييرات،

---

(1) الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الأمريكي، مصدر سابق.

(2) ايان انطوني واليسون ج.ك.بايلز وشانون كيل وزدزسلو لاتشوفسكي،" النظام الأطلس-أوروبية والأمن العالمي" من بحوث كتاب :التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2003،معهد ستوكهولم لأبحاث السلام،ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ص140.

(3) تقرير:" 3000 اغتيال واعتقال نفذتها مراكز استخباراتية أمريكية حول العالم"، وكالة أنباء الخليج في 2005/11/10.

إلى جانب ما أشير إليه من اتهامات بالتقصير، التقارير التي كشفت عن نشاطات للوكالـة في الخـارج وأحرجـت الإدارة الأميركيـة وتسـببت لهـا في مشـكلات مـع حلفائها وأصدقائها وخاصة في أوربا. حيث اتضح أن الوكالة أقامت شبكات سرية بالتعاون مع الحلفـاء في أوروبـا والشرق الأوسـط وآسـيا لمكافحـة الإرهـاب، وأن هذه الشبكات ومركزها العـام في فرنسـا، تتـوزع عـلى 24 بلـداً في العـالم، حيـث يتعاون العملاء الأمريكيون والمحليـون في هـذه الـدول عـلى اقتفـاء آثـار مشـتبه فيهم وجماعات إرهابية، وذكرت وسائل الإعلام الأميركيـة أن وكالـة الاسـتخبارات الأمريكية توفر الأموال والتقنيات للعمل. وأشارت نقـلاً عـن شـهادة سريـة أمـام الكونجرس إلى أن هذه الشبكات نجحت في تنفيذ أكثر من 3 آلاف عملية اعتقال واغتيال منذ أحداث 11 أيلول 2001[1].

(1) المصدر السابق نفسه

المطلب الثاني: المراكز البحثية

لا يمكن إغفال الدور الذي تؤديه مراكز الأبحاث الأميركية في تحديد اتجاهات القرار السياسي الأميركي، ويطلق على المراكز البحثية توصيف(مصانع الأفكار) حيث ترافق نشاط المراكز البحثية مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية قوة مؤثرة في السياسة الدولية.

وبرز دور المؤسسات البحثية في إطار حركة تحديث أميركية مع مطلع القرن العشرين بهدف تعزيز الأداء المهني للأجهزة الحكومية ، وتركزت نشاطاتها في على تقديم المشورة السياسية للإدارات المتعاقبة. وقد ارتبطت بداية مراكز البحوث خارج المؤسسات الأكاديمية، بالرغبة في إجراء أبحاث تتناول أسباب نشوء الحروب، والدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، وكان أول معهد انشىء لهذا الغرض هو(مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي) في عام 1910، قبيل الحرب العالمية الأولى ومازال هذا المعهد يمارس عمله البحثي وقد تطورت أدواته وإمكاناته كثيراً [1].

وقد تزايد إعداد المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وتنوعت اختصاصاتها حتى تجاوز عددها مع مطلع القرن الحادي والعشرين 1200 مؤسسة متنوعة الاتجاهات مثل معهد الاقتصاديات الدولية ومعهد الحوار الأمريكي الداخلي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومؤسسة راند ومجموعة الأزمات الدولية (التي تنشر شبكة من المحللين والخبراء في المناطق الساخنة من العالم لمراقبة الحالات المثيرة للقلق وتقديم نصائح وخيارات من أجل الضغط والتأثير للوصول إلى حلول سلمية للنزاعات) وغيرها، وتعمد هذه

---

(1) منذر سليمان،" دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأميركي"، مجلة المستقبل العربي، العدد325 لسنة 2006،ص31.

المراكـز إلى إيصـال أفكارهـا ونشـاطاتها عـبر اسـتخدام وسـائل الاتصـال الكثـيرة، وبإصدار الكتـب والمجـلات والدراسـات والتقـارير، إلى جانـب تكـريس الحضـور الإعلامي لباحثيها عبر الصحافة والراديو والتلفاز، ورعاية مواقـع الانترنـت، وهـي في كل ذلك تهدف إلى التأثير في الرأي العام الداخلي والخارجي[1].

وتستفيد هذه المراكز البحثية كثيراً من معطيات الثورة العلمية، إذا كانت مراكز البحث والتطوير تعنى بتحديث الأسلحة وتطويرها، فان هناك الكثـير مـن مراكز التحليل الاستراتيجي، وكلها تستخدم أحدث التقنيـات العلميـة ، كـما هـي الحال في اسـتخدام الفضـائيات والأقـمار الصـناعية وشـبكة الانترنـت، إلى جانـب الوسائل التقليدية مثل الراديو والتلفاز والصحافة المكتوبة.

وقد عمـدت الإدارة الأميركيـة إلى تسـخير المراكـز البحثيـة لـدعم مواقفهـا السياسية ومغامراتها العسكرية، ومن الأمثلة الواضحة عـلى ذلـك القـرار الصـادر عن مجلس الأمن في عام 2002 برقم 1441، والذي مهد لشن العـدوان الأمـريكي عـلى العـراق عـام 2003، إذ وصـفه هـانز بلـيكس، رئـيس لجنـة الأمـم المتحـدة للتفتيش والتحقق من برامج الأسلحة في العـراق(انموفيـك) بأنـه " وثيقـة لـوزارة الدفاع الأمريكية" كونـه ارتكـز في الأسـاس إلى دراسـة أجرتهـا مؤسسـة كـارنيغي للسلام الدولي، التي أقامت ورشة عمل حول التفتيش في العراق، بدعوى البحـث عن سبل لتجنب الحرب، وشـارك في تلـك الورشـة عـدد مـن الخـبراء العسـكريين ومفتشين سابقين في اللجنة الدولية مـن بيـنهم رالـف ايكيـوس الـرئيس السـابق للجان التفتيش في العراق [2].

(1) المصدر السابق نفسه، ص37،38.

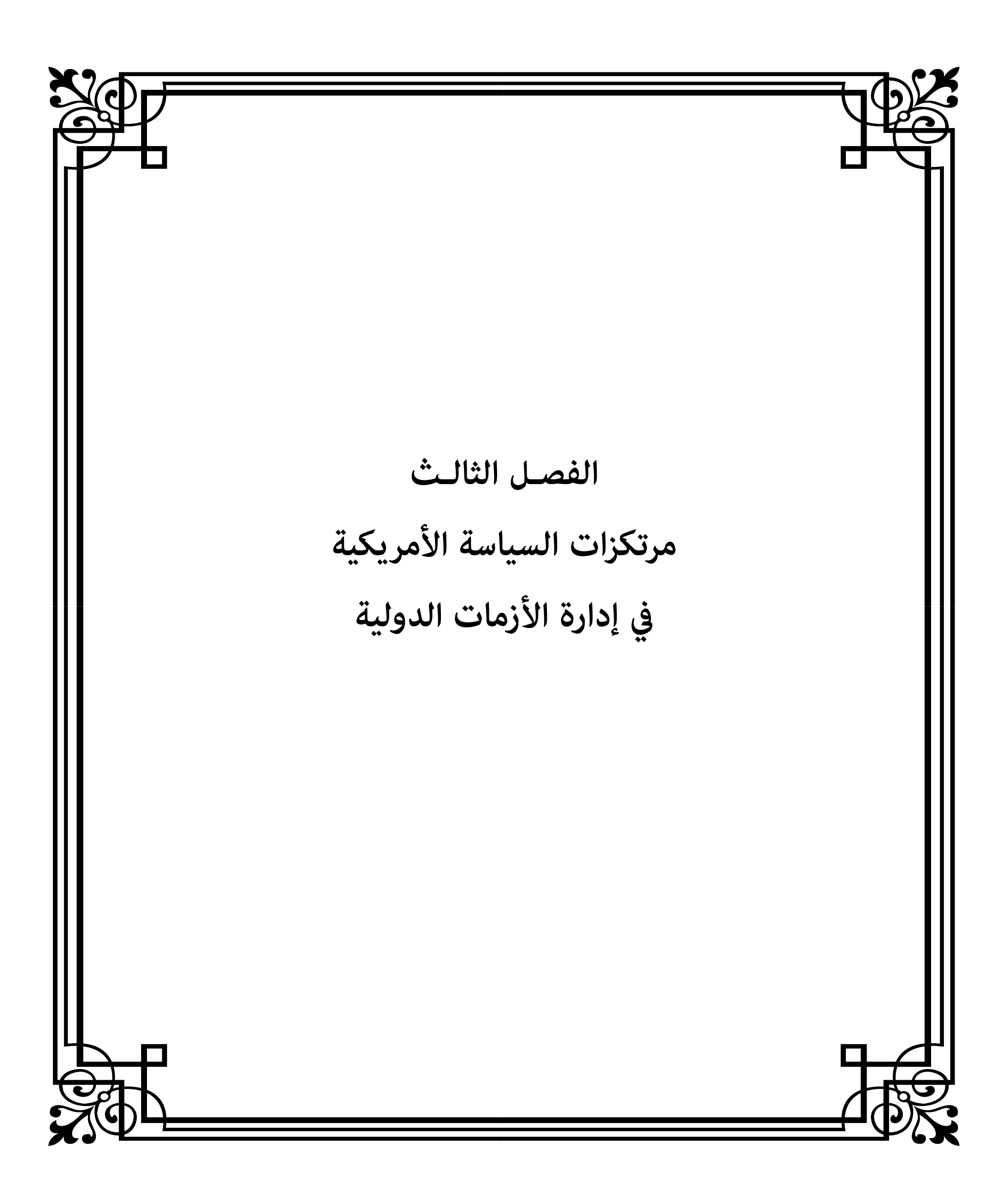
(2) هانز بليكس، مصدر سابق، ص87،88

وقد أصبحت السيطرة الأميركية على وسائل الاتصال والإعلام والمعلومات، الحقيقة الأساسية في الإعلام الدولي المعاصر، حيث مكنت ثورة المعلوماتية الشركات الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية من تصنيع أقمار صناعية وهي صناعة تتطلب أموالا باهضة، وبحسب وجهة النظر الأمريكية فان "المعرفة هي قوة أكثر من أي وقت مضى والدولة التي بإمكانها قيادة ثورة المعلوماتية ستكون أقوى من أي دولة أخرى"[1].

وتمثل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الجانب الأكبر من تكنولوجيا المعلومات ومحاولة تسخير هذه الأدوات لخدمة طموحاتها في الهيمنة على العالم، عاملاً مؤثراً في إدارة الأزمات الدولية حيث تدار شبكة الانترنت منذ تأسيسها من قبل مهندسين أميركيين وتعبر بشكل كبير عن فلسفة المجتمع الأميركي، التي يقودها الانفتاح التقني[2].

(1) جوزيف ناي،" المعلوماتية الأمريكية موارد قوة للمستقبل"، ترجمة شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية،العدد7/6 لسنة 1996، دار الجماهير للطباعة، بغداد، ص93.

(2) كينيث نيل كوكيير، إدارة الانترنت صراع دولي جديد، مجلة شؤون خارجية عدد ديسمبر 2005عرض شيرين حامد فهمي،على موقع إسلام أون لاين.



الفصـل الثالـث

مرتكزات السياسة الأمريكية

في إدارة الأزمات الدولية

مرتكزات السياسة الأمريكية
في إدارة الأزمات الدولية

تكاد تكون مرتكزات إدارة الأزمات الدولية متشابهة في كـل مكـان وزمـان بما تعنيه من الإفادة من مكامن القـوة والتـأثير ومجـالات التفـاوض، إلا أن إدارة الدول لأزماتها أو تدخلها في إدارة الأزمات تشتمل على أطراف أخرى، لـن تكـون بالمستوى نفسه من الفاعليـة، والأمـر بالنسـبة للولايـات المتحـدة أمريكيـة التـي تتدخل في أزمات دولية قد لا تكون طرفاً مباشراً فيها، أو في مناطق بعيـدة عنهـا، منطلقة من أدوات شديدة الفاعلية، وذلك مـن خـلال اسـتنادها عـلى مرتكـزات وبدائل كثيرة في التصرف حسب ما تقتضيه الحالة، ومن التكيف مع نـوع الأزمـة الدوليـة، سياسـية كانـت أو اقتصـادية أو ماليـة أو حتـى الأزمـات الناجمـة عـن الكوارث الطبيعية، يدعمها في ذلك دورها المهيمن عسكرياً واقتصادياً وسياسياً.

يتنـاول الفصـل الثالـث مرتكـزات السياسـة الأمريكيـة في إدارة الأزمـات الدولية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول: المرتكزات السياسية والعسكرية.

المبحث الثاني: المرتكزات الاقتصادية والإعلامية.

المبحث الأول

المرتكزات السياسية والعسكرية

تتداخل أهمية اعتماد المرتكزات السياسية والعسكرية من خلال مقولة أن الجيوش هي ذراع السياسة في الميدان، فهي تنفذ رغبة القادة السياسيين وتدافع عن الأوطان.

وتتعرض المهمات الملقاة على عاتق الجيوش إلى احتمالين لا ثالث لهما، فهي أما أن تحقق النصر في العمليات أو تندحر في القتال، وذلك ليس بسبب الكفاءة العسكرية وحسب، بل نتيجة لتأثيرات وأسباب عديدة أخرى، يكون للجانب السياسي دوراً مهماً فيها من خلال ما يتوفر لها من إرادة شعبية جماعية تلتقي مع العزم السياسي للقيادات في الدول، إلى جانب الإحساس بعدالة القضية التي تدخل المرتكزات العسكرية من أجلها الحروب، فضلاً عن الكفاءة المهنية للقوات المسلحة النابعة من الروح القتالية المستندة إلى المعرفة بالعلم العسكري وفنون الحرب.

ولم يغب كل ذلك عن المنهج الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع الأزمات الدولية التي تتطلبها المصالح القومية الأمريكية التي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً عند تحول التهديد إلى أسلوب عمل أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها للتهديدات الجدية الأمر الذي يفرض عليها الدخول في الأزمات الدولية.

يتناول المبحث الأول المرتكزات السياسية والعسكرية من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: المرتكزات السياسية.

المطلب الثاني: المرتكزات العسكرية.

المطلب الأول: المرتكزات السياسية

توظف الولايات المتحدة الأمريكية العديد من وسائل الدعم السياسي لإدارة الأزمات الدولية، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانات في السيطرة، فقد عمدت إلى استغلال تأثيرها في تحديد اتجاهات الأزمات وإدارتها، وذلك من خلال مجموعة من المرتكزات السياسية، من أبرزها:

1. **السيطرة على المنظمات الدولية:** عمدت الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من الأحيان إلى استخدام الدبلوماسية الأمريكية كمرتكز للسيطرة على النظام الدولي، من خلال السلوك التداخلي الذي يعد سلوكا قديما. ويعد مبدأ مونرو 1823م الذي يمنع الأوربيين من التدخل في العالم الجديد ، أول مبدأ يعطي الولايات المتحدة الأمريكية حق التدخل في الاميركتين، لمنع أي تدخل خارجي، وبعد ذلك أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق (تيودور روزفيلت) في 1904م عن توسيع مبدأ مونرو، حيث جعل من الولايات المتحدة الأمريكية رجل شرطة له الحق في التدخل في أمريكا اللاتينية وحتى خارجها[1].

ومع بدء سياسة محاربة الشيوعية حدثت تدخلات كثيرة ضد الأنظمة الماركسية، حيث بدأ التدخل في شؤون الآخرين وإثارة الأزمات تحت ذريعة محاربة الشيوعية، ومثال على ذلك قيام الحكومة الأميركية في عام 1965 بإرسال قواتها العسكرية، (لاستعادة النظام العام في الدومينكان)، حيث أعلن الرئيس الأسبق (لندون جونسون 1963-1969) إن مبدأ الولايات المتحدة الأمريكية القانوني في هذا التصرف هو الدفاع عن النفس استناداً إلى اعتبارات الأمن القومي والتهديدات المتوقعة في حال قيام نظام شيوعي في الدومنيكان.

---

(1) عبير بسيوني ،" الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127 لسنة 1997، ص116،115.

ولم يقتصر التدخل على دول أمريكا اللاتينية ففي عام 1958 كان هناك تدخل أميركي في لبنان[1]، وتوالت التدخلات الأمريكية في دول العالم من خلال افتعال الأزمات وإدارتها.

وقد أصبح استخدام مفاتيح التدخل (الإدارة بالأزمات) سياسة أمريكية ثابتة تقوم على البحث عن بؤر التوتر وإشعال الصراعات الإقليمية والدولية، في مناطق نفوذ القوى الأخرى ومجالاتها الحيوية، ثم التحكم في هذه الأزمات والصراعات عن طريق الإنهاك الجماعي للقوى الإقليمية المتصارعة وحلفائها، مع القوى الكبرى ثم التدخل لوضع خاتمة لهذه النزاعات بعد ضمان سيطرتها على المنطقة[2].

وتعد حروب البلقان أبرز مثال على ذلك ، إذ أنها من أكثر الأمثلة نموذجية لاستخدام سياسة مفاتيح التدخل أو الإدارة بالأزمات، ففي هذه المنطقة بالذات تتوفر الشروط الموضوعية الملائمة لتحقيق نجاح كبير في هذه السياسة فهي منطقة شائكة ومعقدة التركيب القومي والديني وترقد فوق حساسيات تاريخية كبرى، وهي مليئة أيضاً بزعماء الصراعات الصغار الذين يفتقرون للتجربة السياسة، كما أنها منطقة تداخل للمصالح الأوربية وهي أيضاً ليست منطقة نفوذ أمريكية، لكنها حيوية من وجهة النظر الأمريكية، مما يوجب خلق الأزمات وإشعال الصراعات تمهيداً للسيطرة عليها وهذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية فور انهيار الاتحاد السوفيتي حيث شجعت الأطراف

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص116،117.

(2) ابراهيم ابو خزام ،" الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 31، لسنة 2000م، ص67.

الإقليمية على إشعال فتيل الأزمة القومية والدينية بدعوى (الحق في تقرير المصير والاستقلال القومي) [1].

وكانت جمهورية البوسنة والهرسك ساحة مثالية لهذا الغرض، حيث اندلع الصراع داخل هذه الجمهورية واتسم بالوحشية المطلوبة من قبل الآلة الإعلامية الأمريكية لدفع الدول الإسلامية إلى المطالبة بالدفاع عن إخوانهم المسلمين وكانت النتيجة توقيع اتفاقية (دايتون)[2] للسلام الذي أتاح للولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الجمهورية بواسطة 60000 جندي أمريكي وعدد من الشركات للسيطرة الاقتصادية وأدت إلى اندحار الدور الروسي والفرنسي في منطقة شرق أوروبا[3].

وإلى جانب ما سبق فإن السياسة الأمريكية ترتكز أيضاً على ذرائع الدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات لدفع الأمم المتحدة لتشريع التدخل في شؤون الدول المستقلة تحت تسمية(التدخل الإنساني)، وهي ذرائع تبدأ باستصدار قوانين أمريكية ثم دفع الأمم المتحدة لتبنيها، ومن الأمثلة على ذلك الأسلوب في التدخل هو (قانون تحرير العراق) الذي اقره الكونغرس الأمريكي عام 1996، وقانون (حماية حقوق الأقليات في مصر) الصادر عام1998 الذي كان موجه ضد مصر بحجة أنها تضطهد الأقليات الدينية.

---

(1) عبير بسيوني، مصدر سابق، ص115-119.
(2) ابراهيم ابو خزام ، مصدر سابق، ص67 – 69.
(3) حميد حمد السعدون ،مصدر سابق، ص71.

لقـد أدى هـذا المرتكـز في إدارة الأزمـات الدوليـة، إلى هيمنـة الولايـات المتحدة الأمريكية وتفردها بإصدار القـرارات الدوليـة وتنصيب نفسـها كقطـب أوحد يحكم العالم وفقاً للصفات التي رسمها المخططون الأمريكان[1].

وظهر هذا الأمر واضحاً بعد انهيار الاتحاد السـوفيتي والمعسـكر الاشـتراكي مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين، عنـدما افتقـد العـالم التـوازن الـذي كان سائداً قبل انتهاء القطبية الثنائية، وبدأت دول العالم تهيئ نفسـها لاسـتقبال النظام الـدولي الجديـد بقيـادة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة[2]، التـي شعرت بمزيد من القوة والغطرسة وبدأت تطرح خططها لإعـادة رسـم الخارطـة العالمية[3]، وبدأت الطروحات الأمريكية عنـدما أخـذ الـرئيس جـورج بـوش الأب 1988 الإشارة في كثير من لقاءاته وخطبه وتصريحاته إلى الخطوط العامة للنظـام الدولي الجديد حيث قال "أننا أمام حقبة جديدة خالية مـن التهديـد باسـتخدام الإرهاب أكثر قوة في متابعة العدل، وأكثر أمناً في السعي نحو السلام"[4].

وأكد الرئيس بوش الأب ذلك عشية الحـرب عـلى العـراق في كـانون الثـاني 1991 بقوله:"منذ قرنين من الـزمن والولايـات المتحـدة الأمريكيـة تطـرح نفسـها

(1) لهيب عبد الخالق (بين انهيارين) الإسـتراتيجية الأمريكيـة الجديـدة، دار الأهليـة للـنشر والتوزيع، عمان،2003،ص116 ولتفاصيل أكثر حول الموضـوع انظـر التقريـر السـنوي لـوزارة الخارجية الأميركية حول الحريات المدنية في العام 2004،

www.usinfo.sterte.com

(2) احمد عبد الرحيم الخلايلة، العـرب والتـأثير في النظـام العـالمي، مجلـة دراسـات دوليـة، العدد 11 لسنة 2001م ص86،87.

(3) لهيب عبد الخالق ، مصدر سابق، ص116.

(4) سعد حقي توفيق،"إشـكالية فهـم النظـام الـدولي الجديـد"، مجلـة العلـوم السياسـية ، جامعة بغداد ، العدد 14، لسنة 1995، ص7.

إنموذجا للحرية والديمقراطية واليوم في هذا العالم المتغير القيادة الأمريكية للعالم غير قابلة للتعويض وان القرن القادم سوف يكون قرنا أمريكيا"[1]، كما أكد على أن النظام العالمي أو الدولي ليس دولة صغيرة وإنما هو فكرة كبيرة.. نظام دولي جديد طريق جديد للعمل مع الأمم الأخرى[2]. وبموجب تلك الطروحات اتجهت الإدارة الأميركية في مساعيها للسيطرة على المنظمة الدولية بوصفها تمثل النظام الدولي وتعد الأداة الوحيدة التي تتمتع بتكوينها الشمولي في ضبط مسار العمل الدولي.

وعملت الدبلوماسية الأمريكية والبيت الأبيض على الدعوة إلى إعادة صياغة المنظمة الدولية مستندين إلى الإخفاقات التي رافقت عمل الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة مما جعلها عاجزة عن الاضطلاع بمسؤوليتها التي حددها الميثاق، حيث مرت المنظمة الدولية بأوقات عصيبة تم تجميدها فيها وأخرى تم تحديد حركتها، وأخرى استخدمت فيها أداة لخدمة المصالح الأمريكية أو السوفيتية، وكان الصراع بين القوى الكبرى العامل الأكثر تأثيراً في السياسة الدولية وهو الذي أدى إلى تعطيل فاعليتها[3]. وحالت كثافة استخدام حق النقض من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية دون صدور قرار من مجلس الأمن ينطوي على ما يعتبره ضاراً بمصلحته ويخدم بالتالي مصلحة الطرف الآخر وهذا بدوره انعكس على أداء وفاعلية المنظمة الدولية[4].

---

(1) احمد الخلايلة مصدر سابق،ص87.

(2) المصدر السابق نفسه .

(3) حسن نافعة ،" الأمم المتحدة والنظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 84 لسنة 1986، ص56-71.

(4) محمد زكي إسماعيل ،" النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 143 لسنة1991،ص99.

ومثال على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض الفيتو عام 1986 على أساس إبطال تنفيذ حكم المحكمة الدولية (محكمة العدل الدولية) بشأن مسؤوليتها الدولية في الاعتداء على نيكاراغوا رغم تعارض تصرفها مع اختصاصات هيئات في الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن الدولي، وتعارضه مع مواد الميثاق الدولي الذي يرفض الاستخدام غير المشروع للقوة وفقا للمادة الثانية فقرة (4) منه مما يؤكد بوضوح مدى تمادي الإدارة الأمريكية في عدم احترام مبادئ القانون الدولي[1].

وأدى التوظيف الأمريكي لميثاق الأمم المتحدة ومنظماتها الأساسية إلى جعل الإدارة الأمريكية تبدو كأنها المرجع الأوحد في قيادة وتغيير الأحداث الدولية حسب أهوائها، واتخاذ القرارات الدولية، وفق ما يؤمن مصالحها. على صعيد آخر أدت هذه السياسية المهيمنة على المنظمة إلى خلق أوضاع سلبية في مجالات عديدة ألحقت الضرر بمصداقية المنظمة الدولية التي وقفت مكتوفة الأيدي إزاء تفاقم مشكلات المجتمع الدولي فعلى الرغم من مرور أكثر من ستين سنة على تأسيسها إلا أنها لا تمتلك إمكانية تحقيق تغيير ملموس في واقع الحال أو إيجاد حلول لمشكلات باتت مستعصية[2].

لقد عمدت الإدارة الأمريكية إلى خرق ميثاق الأمم المتحدة، وتعطيل المنظمة عن القيام بدورها في حل الأزمات الدولية وإتباع سياسة التفريق

---

(1) فكرت نامق العاني ،" الإرهاب في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة أم المعارك العدد 2 لسنة 1995، ص31. ولمزيد من التفاصيل انظر: اليسون ج.ك بليز ، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي التسلح ونزع السلاح، الكتاب السنوي لسنة 2003، ص97.

(2) صبري فالح الحيدري ،مصدر سابق، ص75-85.

والتمييز في معالجة الأحداث العالمية ومارست ضغوطا على المنظمة بهدف إصدار قرارات جائرة تخضع للتفسير الأميركي، ومن ابرز تلك الممارسات:

أ. إدارة أزمة دخول القوات العراقية للكويت في عام 1990 وصولاً إلى الحرب بدل التهدئة.

ب. إشعال فتنة قومية ودينية البلقان تمهيدا للسيطرة عليها تحت ذريعة الحق في تقرير المصير والاستقلال القومي مما أدى إلى تشظي يوغسلافيا الدولة الأوربية الموحدة لتتحول إلى جمهوريات ودويلات عدة بعد دحر النفوذ الفرنسي، والمجيء بستين ألف جندي أميركي، وعدد من الشركات الأمريكية للسيطرة على اقتصاد البوسنة والهرسك بموجب اتفاق دايتون[1].

ج. إخضاع الأزمة في إقليم كوسوفو الألباني للشروط الأمريكية، وخوض الحرب دون إعلان والاكتفاء باعتبارها عملية عسكرية لإصابة الأمم المتحدة بالشلل، وعدم تحمل المسؤولية عن أعباء الحرب، ليخضع الإقليم للسيطرة العسكرية الأمريكية ولكن تحت لواء حلف شمالي الأطلسي[2].

د. التدخل في عمل لجان الأمم المتحدة الخاصة بالأزمات . وقد شهد الملف العراقي مع الأمم المتحدة الكثير من أساليب التدخل الأميركي في توجيه الأزمة، عبر استغلال فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة . وعن ذلك يقول هانز بليكس(رئيس لجنة التفتيش والتحقق التابعة للأمم المتحدة (انموفيك) في أشارة إلى المحاولات الأميركية للسيطرة على اللجنة: " على المدى البعيد تقلصت

---

(1) ابراهيم ابو خزام، مصدر سابق، ص68.

(2) المصدر السابق نفسه.

شرعية الأمم المتحدة المرجوة في اللجنة، وتحولت هذه الأخيرة في ما بعد إلى جهاز تحكم عن بعد يتحكم به عدد قليل من الدول إلى حد كبير[1]".

هـ. التعامل مع الأمم المتحدة بمنطق الابتزاز تحت ذريعة الإصلاح والدعوة إلى تعديل ميثاقها وإلى تغيير هيكلية مجلس الأمن الدولي[2]، خاصة وأن حصة الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانية المنظمة الدولية تبلغ نحو 25% وكثيراً ما تمتنع الولايات المتحدة الأمريكية عن الوفاء بكامل التزاماتها المالية، حتى بلغ المتأخر من التزاماتها قبيل أحداث 2001/9/11 أكثر من 1.7 مليار دولار[3].

و. إلغاء اتفاقيات مهمة سبق أن عقدت أبان الحرب الباردة لتحقيق التوازن الدولي، ومن أهمها اتفاقية منع الصواريخ المضادة للصواريخ المعقودة مع الاتحاد السوفيتي في عام 1972، والتي كانت ضرورية لنظام الردع النووي، والتراجع عن اتفاقية كيودو المتعلقة بالانحباس الحراري[4].

ومن خلال ما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تصر على استغلال المنظمة الدولية، وخصوصاً مجلس الأمن الدولي باعتباره أداة دبلوماسية مؤثرة ذات قوة ملزمة تبرر من خلالها القرارات الخاصة بفرض

---

(1) هانز بليكس، مصدر سابق،ص34.35

(2) محمد احمد النابلسي ،" الإستراتيجية القادمة للولايات المتحدة الأمريكية"، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع المستقبليات

(3) عصام نعمان،العرب والعالم بعد 11ايلول/سبتمبر (ضمن حلقة نقاشية تحت عنوان :التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2 2004، ص85.

(4) محمد الأطرش، وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر،مركز دراسات الوحدة العربية ط2، بيروت 2004،ص24.

الحصار أو الحظر، وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الدولية على الـرغم مـن أن واجبات المجلس تختص في حفظ النظام والسلم الـدوليين، إلا أنهـا أصـبحت أداة أمريكية لصياغة الهيمنة عـلى النظـام الـدولي، أو أنهـا تتعـرض للتهمـيش إذا مـا حاول أعضاؤها معارضة التوجهات الأمريكية.

لقد عملت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة خـلال إدارتي جـورج بـوش الأب وبيل كلينتون، طوال العقد الأخير من القرن العشرين، عـلى معالجـة كـل قضـية معالجة فردية بحتة لصالحها ، مع تنوع الأساليب، من خلال الالتفاف على هيئـة الأمم المتحدة بتوجيه ضربات إلى عدة دول. وقد وصف (مالكولم. فرايـز) رئـيس الـوزراء الاسـترالي السـابق في كلمـة ألقاهـا في 22 نيسـان عـام 2002 في جامعـة هارفرد استياء العالم بمن فيهم الحلفاء من السلوك الأميركي تجاه المنظمـة عنـدما قال: "إن العقوبة الوحيدة التي يمكن أن تفرض من قبل هيئـة الأمـم المتحـدة في هذه اللحظة هي بحق الولايات المتحدة الأمريكية فقد أصبح الهدف ليس إقامة نظام دولي أفضل، بل إرغام هيئة الأمم المتحدة على تأييد السياسـة التـي تتبعهـا الولايات المتحدة"[1]، ويضيف: " إن الخرق الذي عد عنصراً أساسياً في القضاء على دور المنظمـة الدوليـة هـو غـزو العـراق مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة متجاهلة جميع الأصوات العاقلة التي عارضت تلك الحرب يأتي في إطـار سلسـلة من التجاوزات والانتهاكات الأمريكية المتراكمة والتي سوف تقود العـالم متاهـات يصعب التكهن بنتائجها على صعيد السلم والأمن الدوليين"[2].

(1) عبير بسيوني ، مصدر سابق، ص116.

(2) زياد حافظ ،"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته على سياسـاتها الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 306 لسنة 2004، ص91-92.

لقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاوز دور الأمم المتحدة وقادت الأزمة مع العراق نحو الحرب في عام 2003، لأن ذلك كان جزء من مساعيها الرامية لمنع الأمم المتحدة من أداء أي دور على الأرض في المرحلة الأولى بعد الاحتلال، لكنها عادت لتستعين بالمنظمة الدولية عندما وجدت نفسها في مأزق واضح، وبات عليها الاستعانة بأدوار الآخرين وجهودهم، خاصة وأن العديد من الدول رفضت المشاركة فيما سمي(إعادة إعمار العراق) أو تقديم المساعدات المالية، دون الحصول على تغطية من الأمم المتحدة.

2. **التحالفات السياسية وتبادل الأدوار مع الحلفاء والأصدقاء**

اعتمدت الإدارات الأميركية أسلوب إيجاد تحالفات سياسية تتحول فيما بعد إلى تحالفات عسكرية في التعامل مع الأزمات الدولية ، وذلك من خلال تبادل الأدوار مع حلفائها وصولاً إلى إدارة أكثر فاعلية للأزمات، بما يحقق الهدف منها. وترى الإدارة الأميركية انه عند "مقاومة التحديات الجديدة المهددة لأمنها، فان" المهمة" هي التي تحدد "التحالف" وليس العكس، ومن هنا فان كل أزمة تعامل بخصوصية"، وبحسب هذا المنطق لم تحرص الإدارة الأمريكية أثناء أزمتها مع العراق في عامي 2002 و2003 الإبقاء على حلفائها التقليديين وخاصة الأوربيين منهم ، كما تجاهلت دور الأمم المتحدة في بعض المراحل، وبعد احتلالها للعراق حرصت ولعدة أشهر على معارضة أي عمل مؤسسي خارجي، على الأراضي العراقية، التي أصبحت تحت سيطرة قواتها العسكرية[1].

---

(1) اليسون ج.ك.بيلز" مقدمة: العراق: الميراث، من بحوث الكتاب السنوي 2004(التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2004، ص82.

ويعد الدور الذي لعبته بريطانيا في دعم الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف معها، من الأمثلة الواضحة في هذا المجال، بل أن عملية تبادل الأدوار اقتضت في كثير من الأحيان قيام الحكومة البريطانية بتسويغ المخططات الأميركية، وممارسة الضغط على أطراف دولية أخرى، كما حدث في التعاون البريطاني الأمريكي في تأزيم الملف العراقي وصولا إلى الحرب.

وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة توسعاً في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذرائع شتى، خاصة وإن توترات المرحلة السابقة لم تحل بفعل حالة توازن القوى التي أبقت على كثير من الأمور العالقة.

وانطلاقاً مما تقدم فإن عوامل التوتر كانت موجودة أساساً وأضيفت إليها ساحات أخرى، لذا عمدت الإدارة الأمريكية إلى تفعيل بعض الصراعات، ولم يقتصر الأمر على الدول الصغيرة بل إن الدول الكبيرة لم تسلم من التدخلات الأمريكية التي اتخذت أشكالاً مختلفة مثل الدفاع عن حقوق الإنسان في الصين، والحق في تقرير المصير بالنسبة لبعض الأقاليم التابعة للاتحاد الروسي كما هي الحال مع الشيشان والقوقاز.

المطلب الثاني: المرتكزات العسكرية

تمتلـك الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أكـبر الإمكانـات العسـكرية في العـالم وأكثرها تطورا، ويقـدم اسـتخدام المرتكـزات العسـكرية خيـارات عديـدة لصـانع القرار، وفي أوقات الأزماتش، إذ إن الفعل السياسي يكون أكثر تأثيراً عنـد تدعيمـه بموقف عسكري ذو صدقية.

وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية الأميركية بإدارة الأزمات الدولية ، فإن استخدام المرتكزات العسـكرية غالبـاً مـا يـأتي لأغـراض الـردع والترهيـب، أو للتدخل المباشر والحسم.

لذلك اعتمدت مؤسسات الأمن القومي على القوة العسـكرية عنـد وضـع خططها، وسخرت إمكانات الدولة الاقتصادية والاجتماعيـة والتكنولوجيـة، لـدعم المؤسسة العسـكرية مـن أجـل تـأمين متطلبـات الـردع في فـترة الحـرب البـاردة وإستراتيجية الهيمنة في المرحلة التي تلتها[1].

ومن الخيارات الأميركية في استخدام المرتكزات العسكرية:

التحالفات العسكرية: يعد أسلوب التحالفات العسـكرية الإسـتراتيجية الأمريكية أحد الثوابت البارزة في الخط العام للسياسـة الأمريكيـة، حيـث يعـد مـن أهـم المرتكـزات الأمريكيـة في إدارة الأزمـات الإقليميـة والدوليـة. وتمـارس الولايات المتحدة الأمريكيـة الضـغط في أكـثر مـن مكـان وتعمـل عـلى التهويـل والاستفزاز ضد الدول المسـتقلة مـن خـلال خـرق قواعـد القـانون الـدولي عـن طريق التحالف مـع أطـراف عديـدة، وتسـعى مـن خـلال تلـك التحالفـات إلى تقريب أداتها العسكرية إلى الدول التي تنوي ممارسة الضغط ضدها، وبـالقرب من الأقاليم التي تهدف إلى إشعال فتيل أزمة في داخلها حيث عملـت الولايـات

(1) كوثر عباس الربيعي، مصدر سابق، ص93.

المتحدة الأمريكية على خلق سياسة قاعدية عسكرية مفادها ما يسمى (خطوط الدفاع المتقدمة) التي تغطي من خلالها سياسة التحالفات بتوزيع القوات الأمريكية والأسلحة في المناطق الرئيسية في العالم لتأمين السيادة الأمريكية في كل مكان[1].

ومن خلال نقل تجربة المستعمرين وإتباع مبدأ الحرب على أي أرض، قامت الدوائر الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بوضع خطة لبناء إستراتيجية عسكرية تشمل جميع دول العالم ، لذلك بدأت بتنفيذ سياسة الأحلاف العسكرية، والمعاهدات العسكرية ثنائية الأطراف حيث تسعى إلى السيطرة على أي إقليم يمثل أهمية إستراتيجية للمصالح الأمريكية من خلال ادعائها محاربة المد الشيوعي في فترة الحرب الباردة، من خلال تطويق الأعداء الأساسيين للامبريالية الأمريكية أي الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي السابق.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون من الأطراف الأساسية في كل التحالفات العسكرية فانضمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معاهدة (ريو) التي تعد من أقدم التحالفات العسكرية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ضمت هذه الاتفاقية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أغلب دول أميركا اللاتينية، باستثناء نيكاراغوا والإكوادور وكان الهدف المعلن من

(1) نقلا عن كتاب بعنوان (العقيدة العسكرية الأمريكية) - منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.موقع المعرفة.

تلك الاتفاقية الدعوة إلى تضامن الدول الأعضاء في رد أي اعتداء على إحدى دول المجموعة.[1]

وكذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية وراء إنشاء تحالف على صعيد القارة الأوروبية وهو حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتحجيم النفوذ السوفيتي عقب الحرب العالمية الثانية ، بعد أن اتفقت مع كل من فرنسا وانكلترا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا على إن مصلحتهم تقتضي التحالف العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إخفاق اتفاق بروكسل[*]. ودخلت تلك الدول في مفاوضات انتهت بإبرام معاهدة حلف شمال الأطلسي التي تم توقيعها في واشنطن بتاريخ 1949/4/4 حيث صوت مجلس الشيوخ الأمريكي على إبرام الحلف بواقع أغلبية 82 صوتا مقابل 13[2]، حيث مثل هذا التحالف أكثر الوسائل فاعلية في مواجهة المعسكر الشيوعي أبان الحرب الباردة.

وأقامت الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم دفاعي آخر في منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك بعد أن أصبحت الصين قوة فاعلة في الإقليم، لذلك تم الاتفاق على معاهدة حلف جنوب شرق آسيا بتاريخ 1954/9/8، حيث ينظر الخبراء العسكريون إلى ذلك الحلف امتداداً موسعاً لحلف الانزوس الذي كان قد عقد مع استراليا ونيوزلندة في أيلول 1951 للدفاع عن منطقة المحيط

---

(1) احمد عطية، مصدر سابق، ص120، كذلك انظر: محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسية العالمية، دار عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى 1978، ص25.

(*) عقد ميثاق بروكسل في 1948/3/17 ما بين فرنسا وانكلترا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ وكان ينص على إيجاد تحالف أوربي بوجه الاتحاد السوفيتي.

(2) محمد عزيز شكري ،مصدر سابق، ص43 وللتفاصيل أكثر انظر كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، 1991، ص415.

الهادي[1]، فيما يكمن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا الحلف إلى تقييد الحركة السوفيتية في تلك المناطق وليس خدمة للإقليم، لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تضمين بنود الحلف مواد خاصة تتحدث عن العدو الوحيد الذي تكون فيه المجابهة مباشرة هو العدو السوفيتي وأن باقي الاعتداءات على الدول الأعضاء في هذه الأحلاف لا بد من التشاور لاتخاذ القرارات اللأزمة بحقها[2].

ومن خلال ما تقدم فإن طبيعة الأحلاف والتكتلات العسكرية متعددة الأطراف التي عملتها الولايات المتحدة الأمريكية كان هدفه إدارة العديد من الأزمات الدولية في أكثر من بقعة من بقاع العالم ، فقد أولى حلف شمال الأطلسي اهتمامه بالأسلحة التقليدية والنووية معاً وسعى لزيادة فاعليتها تماشياً مع رغبة الإدارة الأمريكية التي تسيطر على الحلف بشكل واضح ونتيجة للسيطرة الأمريكية على الحلف أصبحت سياسة الحلف وطبيعة المهام الموكلة إليه تسير حسب (وجهات نظر البيت الأبيض) خصوصا بعد طلب الدول الأعضاء من الولايات المتحدة الأمريكية بان تقدم لها مساعدة عسكرية بالسرعة القصوى فتم ذلك بموافقة الكونغرس على برنامج المساعدة الأمريكية والذي قدرت تكاليفها آنذاك بـ (1314) مليون دولار[3].

---

(1) إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الخامسة، 1987، ص354.

(2) محمد عزيز شكري ، مصدر سابق، ص56، ولمزيد من التفاصيل انظر إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، بيروت، ص275.

(3) رياض الصمد ، مصدر سابق، ص141.

ثم جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الإشراف على الصواريخ النووية مـن مسؤوليتها، لذلك فـان المواجهـة الفعليـة بـين الاتحـاد السـوفيتي وبينهـا سـوف تنصب آثارها على أوربا الغربية، التـي تشـكل بموقعهـا الجغـرافي جبهـة أماميـة دفاعية لأمريكا، كذلك وقفـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة معارضـة أي خطـوة سياسية أوربية لا تنسجم وتوصـياتها الخاصـة ولا تـدعم مشـاريعها في السياسـة الخارجية، فلقد خلقت سياسة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة أجـواء مـن التشـنج بتهديدها الدول الأوربية التي حاولـت الخـروج مـن الشرنقـة الأمريكيـة، ليظـل الحلف واقعا ثابتا في السياسة الأمريكيـة والدوليـة ،سـواء خـلال مرحلـة الحـرب الباردة أو المرحلة التي تلتها حتى في ظل غياب القطب المنافس[1].

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والانفراد الأمريكي بالهيمنة على النظام العالمي على، إعادة رسم دور جديـد لحلـف النـاتو لكي يصبح اليد الطولي للولايات المتحدة الأمريكية في كل بقاع الأرض حتى أقر في اجـتماع رؤسـاء الـدول والحكومـات المنعقـد في واشـنطن في 24 نيسـان 1999 المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الناتو والقاضي بتوسيع مهماته بإدارة الأزمات على مجمل الأراضي الأوربية وخارجها وأشار البيـان إلى أن الـدور الجديـد للنـاتو يعد خطوة مهمة لمساعدة الحلف في مواجهة تحديات القرن المقبل[2].

---

(1) نقلا عن : (مبادئ الرؤساء الأمريكان من ترومان إلى ريغان) تقريـر منشـور عـلى شـبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع(Islam today.com).

(2) قيس محمد نوري ، "الناتو الجديد التوسـع في مـديات العمـل"، بيـت الحكمـة، بغـداد 2001، من بحوث ندوة بيت الحكمة حول حلف شمال الأطلسي وآفاق تطوره، بغداد،ص81.

إن هذا التوسع في مديات العمل يمثل امتداداً لمهـمات الحـف إلى مـا وراء حدود الحلف لتشمل بذلك الشرق الأوسط والخليج العربي ووسط آسـيا وشـمال إفريقيا.

ومن خلال المفهوم الجديد للناتو تم رسم قوسين للأزمات الخارجية التي تهدد من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الأمن والاسـتقرار عـبر جانبي الأطلسي أحدهما القوس الجنوبي الـذي يشـمل الـدول العربيـة الواقعـة شمال أفريقيا وحوض المتوسط ، والثاني قوس الأزمات الشرقي الذي يمثل الدول الإسلامية غير العربية. فالحلف يرى في هـذين القوسـين عنـاصر كافيـة لأزمـات وصراعات عرقية ودينية، وكـذلك نـوازع لـدى دول هـذين القوسـين في امـتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيث يتوجب على الحلف في دوره الجديـد أن يتصـدى ويسيطر على هذين القوسين من خلال استخدام مسميات ومسـوغات جديـدة للتدخل واستخدام قوة الحلف بشكل مباشر وهجـومي، سـواء كـان محـدداً أو شاملاً بحسب طبيعة الأزمة وذرائعها مثل حماية الديمقراطية وحقوق الأقليات في تقرير المصير، أو مكافحة الإرهاب أو نزع أسلحة الدمار الشامل. فعلى سبيل المثال، حقق الحلف جانباً من أهدافه في السيطرة على هـذين القوسـين عنـدما ضم مالطا إلى برنامج الشراكة من أجل السلام 1994 ودفع تركيا إلى عقد اتفـاق عسكري للتعاون مع إسرائيل عام 1996 لذلك فان المسار الأمريكي لقوة الحلف يكـون عـبر إيجـاد مواقـع، يسـيطر مـن خلالهـا الحلـف عـلى هـذه المنـاطق، التـي تـؤمن لـه إنـزال قواتـه واسـتقبال طائراتـه القادمـة مـن أمريكـا وأوربـا لاستخدامها في عمليات تعرضية ضد الـدول الواقعـة في هـذين القوسـين[1].وإلى

(1) نزار إسماعيل الحيالي، المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات التكميلية، نـدوة خاصـة عـن حلف شمال الأطلسي، آفاق وتطورات. بيت الحكمة، بغداد 2001، ص23 – 25

جانب التحالفات الإستراتيجية كانت هناك تحالفات وقتية أو ترتبط بأزمة معينة، كما هي الحال مع التحالف الأمريكي البريطاني الاسباني في الحرب على العراق.

ومن خلال ما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت من خلال التحالفات متعددة الأطراف إلى تفعيل مبدأ الإدارة بالأزمات في كل بقاع العالم من خلال التحالفات المتعددة التي دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية عند منتصف القرن الماضي سواء في وقت الصراع مع المعسكر الشيوعي أو بعد انهيار القطب الشيوعي وانفرادها في قيادة العالم.

2. **إقامة القواعد، ونشر القوات في مناطق الأزمات:** عقدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهدات الثنائية من أجل نشر قواتها العسكرية في كافة بقاع العالم حيث ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية بإتفاقيات مع أكثر من 40 دولة بشأن التعاون العسكري سواء كانت تلك الدول أعضاء في التحالفات متعددة الأطراف السابقة الذكر أو دول أخرى غير داخلة في تلك التحالفات. وعندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستعد لشن الحرب على العراق، حلل دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، المشهد العسكري على الشكل الآتي [1]:

---

(1) قدم رامسفيلد هذه التحليلات في اجتماع حضره أعضاء هيئة الأركان المشتركة والجنرال تومي فرانكس قائد المنطقة المركزية وعدد من معاونية ، وكان الجنرال دافيد ماكيرنان الذي أورد تفاصيل ما جرى في الاجتماع من بين الحضور. انظر:موقع مفكرة الإسلام على الانترنت، في 2004/5/1

أ. إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قواعد تشكل دائرة كاملة حول العراق بدءاً من الخليج العربي إلى باكستان ثم أفغانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان ثم إلى تركيا وإلى إسرائيل ثم الأردن ومصر حتى السعودية.

ب. إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود في مياه الخليج والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

3. **زيادة الإنفاق العسكري:** شهدت الأعوام العقد الأول من القرن الحادي والعشرين زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري العالمي المخصص لمواجهة الإرهاب، وذلك بفضل المخصصات الأمريكية الضخمة التي قامت بتخصيصها ضمن الميزانية من أجل استخدامها فيما أسمته الحرب العالمية على الإرهاب.

وحسب ما جاء في التقرير السنوي للمعهد الدولي للأبحاث من أجل السلام SIPRI في ستوكهولم إن الإنفاق الأمريكي في عام 2003 بلغ 405 مليار دولار، فيما بلغ 455 مليار دولار في عام 2004، أي ما يقارب نصف الإنفاق العالمي، بما يتجاوز الإنفاق الإجمالي لأقوى 32 دولة تلي الولايات المتحدة الأمريكية في القائمة.

وقال التقرير أن الإنفاق الأمريكي "زاد بسرعة خلال الفترة 2002-2004 نتيجة للمخصصات المالية الضخمة للحرب العالمية على(الإرهاب) وخاصة العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق".[1]

كما أن نسبة زيادة الإنفاق الأمريكي بلغت 48 % من زيادة الإنفاق العالمي في عام2005. وتعود هذه الزيادة وفقا للتقرير إلى الإنفاق على حربي العراق وأفغانستان إضافة إلى إعصاري كاترينا وريتا. وتأتي بعد الولايات

---

(1) التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2006، ص82.

المتحدة الأمريكية بفارق كبير كل من بريطانيا وفرنسا واليابـان والصـين بنحـو 4 إلى5% لكل واحـدة منهـا. وأوضـح المعهـد في تقريـره أن "نزعـة إدارة بـوش" إلى استخدام القوة بشكل أحـادي الجانـب لم تتغـير، لكـن (الاضـطرابات) في العـراق على ما يبدو تمنعه من الذهاب إلى ما ابعد من الإشـارة لاسـتخدام القـوة بشـكل وقائي من حين لآخر. (أمن بحوث الكتاب السنوي 2006)[1]

إن الزيادة الكبيرة في الإنفـاق العسـكري تـدخل ضـمن معطيـات سياسـة الترهيب التي تستخدمها الإدارة الأمريكية وهي تساعد على مواصـلة المغـامرات العسكرية وتعطي للتهديد باسـتخدام القـوة لـردع الخصـوم مصـداقية واضـحة. ويأتي الإعلان عن زيادة الميزانية العسكرية سنويا مترافقـا مـع تهديـدات يطلقهـا المسؤولون الأمريكيون تجاه هذه الدولة أو تلك من مغبة القيام بسلوك لا ترضى عنه الولايات المتحـدة، كـما كـان يحـدث قبيـل اجتيـاح العـراق، كـما يحـدث في الضغط على إيـران في أزمـة الملـف النـووي، وعـلى السـودان بشـأن أزمـة إقلـيم دارفور، وغير ذلك.

4. زيادة الدعم العسكري للحلفاء: استخدمت الولايات المتحدة الأمريكيـة أسلوب تقديم المساعدات والـدعم لحلفائهـا أبـان الأزمـات الدوليـة منـذ وقـت مبكر، وكانت هذه السياسـة متبعـة منـذ فـترة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة وطوال فترة الحرب الباردة، إلا أنها اتخذت أشكالاً إضـافية بعـد أحـداث سـبتمبر 2001، حيث اتجهت الإدارة الأمريكيـة في هـذه المرحلـة إلى تقـديم المزيـد مـن الدعم العسكري لحلفائها فيما عرف بالحرب ضد الإرهاب. وقد أخذ هذا الـدعم صورا مختلفة شملت نقل الأسـلحة ذات التكنولوجيـات المتقدمـة، والمسـاعدات المالية والعسـكرية، بالإضـافة إلى التـدريبات العسـكرية المشـتركة. وأصـبح دعـم

(1) (المصدر السابق نفسه)

الحرب الأمريكيـة ضـد (الإرهـاب) الشرط الأول في قـرارات نقـل أو بيـع السـلاح وتقديم المساعدات العسكرية للأطراف الخارجية.

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة عمدت الإدارة الأمريكية إلى تعديل شروط مـنح وتقـديم المسـاعدات العسـكرية، التـي "تحظـر نقـل السـلاح أو تقـديم المساعدات العسكرية في الحالات التي قد يأتي فيها هذا النقل على حساب الأمن والاستقرار، بحيث لا تساهم عمليات نقل السـلاح في إضـعاف عمليـات التحـول الـديمقراطي، أو في تشـجيع فـرص الانقلابـات العسـكرية، أو تصـعيد سـباقات التسلح، أو تأجيج الصراعـات القائمـة وتعقيـدها، أو زيـادة القـدرات العسـكرية لوحدات الأقاليم غير المستقرة، أو تدهور أوضاع حقوق الإنسان"[1].

وحسب دراسة قام بها"مركز معلومـات الـدفاع الأمـريكي" حـول "مشروع التهديدات التقليدية " الذي ينظمه المركز، فقد تضمنت الدراسة الآتي [2]:

أ. أشارت إلى وجود تجاهل واضح للتهديدات التقليدية، إذ احتلت كثـير من الدول مواقع متقدمة بين قائمة الدول الأكثر اسـتقبالاً للأسـلحة والمسـاعدات العسكرية الأمريكية خـلال السـنوات الخمـس اللاحقـة لأحـداث سـبتمبر 2001، رغم أن هـذه الـدول كانـت توصـف بالفاشـلة وذات السـجل السـلبي في مجـال انتهاكات حقوق الإنسان، والتي ظلت هدفاً أساسياً للانتقادات الأمريكيـة بحجـة غياب الديمقراطية، بل ودعم الإرهاب في بعض الحالات.

---

(1) تقرير بعنوان: "سياسة بيع السلاح الأمريكي بعد 11 سبتمبر" منشور على موقع (المـؤتمر نت) على الانترنت بتاريخ 22007/2.

(2) Challenging Conventional Threats Project, "www.cdi.org Center for Defense Information.

ب. قامت بتصنيف وترتيب 25 دولة لعبت أدواراً مختلفة في دعم الولايات المتحدة الأمريكية في إطار (الحرب ضد الإرهاب) وذلك وفقا لتطور مجموعتين من المؤشرات خلال الفترة الزمنية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى عام 2005، هما:

أولاً: المجموعة الأولى: أشارت إلى مستوى الخدمات والدعم الاستراتيجي الذي قدمته تلك الدول للولايات المتحدة في إطار هذه الحرب، وحجم الدعم والمساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لتلك الدول (نقل السلاح، المساعدات المالية العسكرية، التدريبات العسكرية).

ثانياً: المجموعة الثانية: ركزت على الأوضاع السياسية الداخلية لتلك الدول، خاصة مستوى الاستقرار السياسي، وحجم الإنفاق العسكري، وإجمالي عدد القوات المسلحة، وأوضاع حقوق الإنسان داخل تلك الدول وفقا لتقارير وبيانات وزارة الخارجية الأمريكية...الخ. وقد شملت تلك الدول: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، الهند، نيبال، باكستان، إندونيسيا، الفلبين، تايلاند، البحرين، عمان، اليمن، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان، الجزائر، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، جيبوتي، إثيوبيا، كينيا.

ج. خلصت إلى أن تنازل الولايات المتحدة الأمريكية عن الشروط التقليدية لتقديم السلاح والمساعدات العسكرية هي سياسة قصيرة النظر وخطيرة، لان دعم تلك الدول للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب لا يعني ولاءها للولايات المتحدة والسياسة الأمريكية على المدى البعيد، خاصة مع ما تعانيه تلك الدول من عدم استقرار سياسي، قد يقود إلى ظهور نظم سياسية ذات توجهات مغايرة للسياسة والمصالح الأمريكية، أو إلى تورطها في نزاعات إقليمية قد تفرض عليها تبني سياسات مغايرة للمصالح الأمريكية. ولم تستبعد

الدراسة إمكانية إقدام هذه الدول على استخدام السلاح والقدرات العسكرية، التي قد تنجح في بنائها في سياق هذه الظروف، ضد الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها أو حلفائها، أو نقلها إلى أعداء الولايات المتحدة الأمريكية في مراحل لاحقة. وبمعنى آخر، فأن تقديم السلاح والمساعدات العسكرية استنادا إلى مصالح سياسية قصيرة المدى سوف يقوض الأمن القومي والمصالح الإستراتيجية الأمريكية بعيدة المدى.

ويتضح مما تقدم أن الإدارة الأمريكية تجاوزت الكثير مما كان يوصف بالثوابت في عملية إدارة الأزمة ضد الإرهاب ، عندما قدمت السلاح والمعونات العسكرية بأسلوب يهدد باندلاع المزيد من الأزمات ويزيد من الاحتقان العالمي.

5. العمليات العسكرية المباشرة: كان الهدف الرئيس لتجنب استخدام القوة العسكرية في الأزمات الدولية، أبان الحرب الباردة، الوصول إلى حلول مقبولة ومتفق عليها بين القوى العظمى، ومحاولة إبعاد ساحات الصراع عن أراضيها، لذا كانت الحرب بالنيابة هي إحدى وسائل تلك القوى لمواجهة الأزمات.

أما المرحلة التالية فشهدت استعراضات عديدة للقوة الأمريكية، ووصلت ذروتها مع مطلع القرن الجديد وأحداث أيلول 2001، وبات استخدام الآلة العسكرية الضخمة وسيلة لحل الأزمات، إستراتيجية معلنة، تحت تسميات مختلفة من مثل الحرب الوقائية أو الاستباقية، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ إلى السلاح والحرب وتضرب أهدافاً مختارة، دون استنفاذ الوسائل التقليدية في إدارة الأزمات وصولا إلى التهدئة، فالمطلوب حسب التوجهات الأمريكية في ما يسمى بالحرب على الإرهاب عدم انتظار التهديد، بل مباغتة الأعداء في فترة الاستعداد، بل حتى بمجرد الاعتقاد بوجود نوايا قد لا تنسجم

مع متطلبات السياسة الأمريكية. بل يمكن القول أن الإدارة الأمريكيـة لجـأت إلى إثارة الأزمات، وخلق بؤر توتر جديدة، بدلا مـن معالجـة الأزمـات الكثـيرة التـي تعاني منها البيئة الدولية وتتطلب جهدا حقيقيـا للمواجهـة وفي مقـدمتها ازديـاد الأوبئة والكوارث الطبيعية، والنزاعات والتوترات التـي نشـأت في مرحلـة سـابقة واستمرت بعد انتهاء الباردة.

المبحث الثاني

المرتكزات الاقتصادية والإعلامية

تمثل الإمكانيات الأمريكية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكيـة في مختلف الأصعدة أحدى أبـرز مرتكـزات سياسـتها في إدارة الأزمـات الدوليـة ، وذلك نتيجة لتتنوع هذه الإمكانيات بـين مـا هـو عسـكري وسـياسي واقتصـادي إعلامي، خاصة أنها اسـتطاعت ومنـذ انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة بنـاء نظـام اقتصادي دولي يخدم أغراضها من خلال المؤسسـات الاقتصـادية والماليـة الدوليـة التي أفرزها نظام "بريتون وودز" فهي تهيمن عـلى 30 % مـن التمويـل الخـاص بالبنك وصندوق النقد الدوليين ، وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على اختيار رؤسائها ووجود مقـرهما فـوق ترابهـا, وهـو مـا مكنهـا مـن تعبئة سياسة كل من المؤسستين لخدمة مصالحها.

ثم يأتي دور الاتصالات والمعلومات والإعلام والترفيه الذي تـوافر للولايـات المتحدة الأمريكية ليعضد تلك الإمكانيات والقدرات التي تميز الاقتصاد الأمـريكي مما مكنها في استثمار ذلك بشكل جيد في إدارة الأزمات الدولية مـن خـلال نهـج سياسة العقوبات الاقتصادية أو سياسة المساعدات الاقتصـادية والماليـة والتقنيـة التي أضحت من المرتكزات الفعالة في تنفيذ سياستها الخارجية.

يتناول المبحث الثاني المرتكزات الاقتصادية والإعلامية من خلال المطلبـين الآتيين:

المطلب الأول: المرتكزات الاقتصادية.

المطلب الثاني: المرتكزات الإعلامية.

المطلب الأول: المرتكزات الاقتصادية

استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بأدواتها الاقتصادية الفاعلة من أجل التأثير في الدول الأخرى سواء من خلال تقديم المكافآت للمواقف المؤيدة لسياستها، عبر المعونات والمساعدات والقروض، والاتفاقيات التجارية، أو عبر المقاطعة الاقتصادية للشركات والمصالح المعنية للدولة المناهضة للسياسة الأمريكية، أو بدفع المنظمات الدولية والحلفاء إلى فرض حظر اقتصادي، مستعينة بالمؤسسات المالية والتجارية الدولية. وكان من أبرز تلك المرتكزات لهذه الغاية:

1. تسييس المساعدات الخارجية والقروض الدولية الأمريكية

تعد المساعدات والقروض الاقتصادية من أهم المرتكزات التي تمتلكها وتسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية في الساحة الدولية حيث تعمل على توظيفها في إدارة الأزمات الدولية.

فمن خلال هذه المرتكزات والتي تتفرع عن الاقتصاد الأمريكي الذي يحتل المرتبة الأولى في الاقتصادات العالمية، وعبر السيطرة على المنظمات الاقتصادية والمالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي أصبحت تمثل في سياساتها الخط العام للتوجه الأمريكي في قيادة العالم نحو القرن الأمريكي والانفراد بالاقتصاد العالمي، وأصبحت تلك المنظمات اليد الأمريكية الطولي للولايات المتحدة في قيادة العالم من خلال سياسة تقديم المساعدات الإنمائية الخارجية والقروض الدولية، وعملت على إدارة عمل هذه المؤسسات الدولية بما يتماشى مع مصالحها الخاصة، وخير مثال على ذلك التجربة الآسيوية حيث التجأت العديد من الدول الآسيوية أثناء الأزمة المالية العالمية إلى صندوق النقد الدولي لينقذها من تلك الأزمة

الاقتصادية الخانقة في عام 1997، إلا أن شروط الصندوق عملت على شل وتغيير حركة الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول تماشياً مع التوجه الأمريكي[1].

وتتباين أنواع المساعدات الإنمائية الخارجية التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقديمها لدول العالم وكذلك الآثار المترتبة على تلك المساعدات، والتي من أبرزها:

أ. **المساعدات الثنائية:** وهي أولى أنواع المساعدات الخارجية (الإنمائية) التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية أو الضعيفة اقتصادياً حيث تقدم بشكل قروض ميسرة ومنح مساعدات مالية وقتية بموجب اتفاقيات ثنائية، وإن السبب وراء اللجوء لهذا النوع من المساعدات يكمن في أن الدول المقترضة لا يتاح لها الاقتراض وفقاً للشروط التجارية السائدة في الأسواق العالمية، كما لا تسمح الظروف السياسية السائدة في تلك الأسواق على تشجيع المؤسسات المالية الدولية لتقديم القروض التجارية لتلك لبعض الدول، ويتصف هذا النوع من المساعدات بارتباطه بالاعتبارات السياسية والعسكرية للبلد المقترض[2].

ب. **المساعدات متعددة الأطراف:** وتتمثل في قيام مؤسسات متعددة الأطراف إقليمية أو دولية بتقديم المساعدات والقروض الميسرة والتجارية للدول النامية ومن أهم تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[3].

---

(1) حنان البيلى، الفساد المؤسسي (سلبيات الأداء ومحاولات الإصلاح)، مجلة السياسة الدولية، العدد 143 لسنة 2001، ص228.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي،" المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير"، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، آذار 2006، السنة الثالثة، على موقعwww.uluminsan ia.net

(3) المصدر السابق نفسه.

ج. **القروض المشروطة:** تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم بعض المساعدات الخارجية على أسلوب القروض المشروطة، حيث تعمل على تأسيس برنامج تنموي في الدولة المستدينة، وهو أسلوب ساد في منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين حيث كانت الذريعة الأمريكية لهذا التعامل، إن الدول المستدينة لم تكن جادة في مجال التنمية الاقتصادية لذلك فان هذه المساعدات المشروطة تمثل حافزا للتنمية، إلا أنها في حقيقة الأمر تمثل البيئة المثلى للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المستدينة حيث جاء في دراسة صادرة عن البنك الدولي تؤكد بان هذا الأسلوب في المعونة المشروطة يكون في كثير من الأحيان، اقل فاعلية ويؤثر على الاقتصاد بنسبة 25% من مثيلاتها من المساعدات الخارجية الأخرى[1].

لذلك فليس مصادفة أن تفرض وكالة المعونة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية شروطا سياسية أو اقتصادية مقابل منح المعونة أو المساعدة، بل تذهب إلى ابعد من ذلك عندما تفرض الشروط نفسها الخاصة بوصفات صندوق النقد الدولي التي تستوجب على الدول المستفيدة اتخاذ إجراءات من شأنها أن تساعد على جعل الاقتصاد المستفيد من المعونة اقتصادا مفتوحا أمام الشركات الأمريكية وسلعها الاستهلاكية[2].

وتضع الولايات المتحدة الأمريكية شروطا يصعب التأكد من تحققها، من أجل تقديم المساعدات والقروض وهي شروط سياسية في أغلب الأحيان، مثل

---

(1) Khemani, Stuti, Decentralization and Accountability: Are boters bigilant in local than in notional Elections. (world bank, washington, Dc. 2001) P.33

(2) محمود خالد المسفر ، مصدر سبق ذكره، ص137.

تعزيز حقوق الإنسان لـدى إدارة كـارتر وتعزيـز التجـارة الحـرة في إدارة رونالـد ريغان وكذلك تعزيز نشر الديمقراطية لإدارة جورج بوش الأبن [1].

لذلك فان هذا الاشـتراط للـدول المانحـة يمثـل كـذلك حجـب المسـاعدات الخارجية أو تقليصها عندما ترغب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في بلـورة وضـع داخلي في إقليم معين بما يـتماشى مـع التوجـه الأمـريكي في تلـك المنطقـة ، ومـن الأمثلة على ذلك توقف المعونة الأمريكية التي كانت تقدم للأردن ،عنـدما رفـض سـنة 1991 أن يـدعم العـدوان الأمـريكي ضـد العـراق حيـث توقفـت المعونـة الأمريكية لـلأردن ، كـما تـم تعليـق الاتفاقيـات الخاصـة مـع الصـندوق والبنـك الدوليين،ثم تم تخفيف الضغط عندما غـيرت الحكومـة الأردنيـة سياسـتها تجـاه العراق، فحصلت على مبلغ 44.4 مليون دولار من صندوق النقـد الـدولي وبعـد عقده اتفاقية التسوية مع إسرائيل عام 1994 حتى حصل على 130 مليون دولار من الصندوق و 80 دولار من البنك[2].

وفي رئاسة بيل كلينتون اقـترح مسـاعد وزيـر الخارجيـة الأمـيركي لنصـف الكرة الأرضية (بيتر روميرو) آلية جديدة للتدخل الإقليمـي ، في عـام 2000 عـبر إنشاء صندوق خاص لمواجهة الأزمـات، تـابع لمنظمـة الـدول الأمريكيـة، تحـت عنوان"آلية للدبلوماسية الوقائية" لاستخدامها لمواجهة الأزمـات في دول أمريكـا

---

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سبق ذكره.

(2) جين هاريغان، مصدر سبق ذكره، ص117-118.

ولمزيد من التفاصيل انظر: عبد المنعم السيد عـلي، العـرب في مواجهـة العولمـة الاقتصـادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 290 لسنة 2003، ص45.

اللاتينية حتـى لا تتحـول الأزمـات الاجتماعيـة في دول مثـل الأرجنتـين، إلى أزمـة مؤسسات[1].

وقـد أدت هـذه القـروض والمسـاعدات الاقتصـادية إلى تـراكم الـديون والفوائد إلى مستوى أوصلت الحالة الاقتصادية للبلدان المتعاملة معها إلى وضع التـأزم وتزايـدت أزمـات المديونيـة[*]، نتيجـة لـلشروط الأمريكيـة والرأسـمالية الملحقة بالقروض والمساعدات الخارجية، لذلك عجزت اغلب الدول عـن السـداد فتراكمت عليها الفوائد وما يسمى خـدمات الـديون مـما أدى بـبعض الـدول إلى إعلان عـدم قـدرتها عـلى التسـديد ومثـال ذلـك مـا ذهبـت إليـه المكسـيك عـام 1982[2]، وتكرر الأمر في التسعينيات مع بعض دول أمريكا اللاتينية.

كـما عمـدت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إلى اسـتخدام النظـام المصرفي العالمي لإدارة الكثير من الأزمات الدولية عبر تحديد اتجاهـات سياسـة المصـارف الدولية، والجهاز المصرفي الأميركي، كما حاولت ربـط سياسـة العقوبـات بقـرارات دولية ، تصدرها الأمم المتحدة وتنفـذ بعضـها عـبر المؤسسـات الدوليـة وبعضـها الآخر ترغم الدول على الالتزام به تحت ذريعة تنفيذ قرارات دولية.

(1) جانيت هابل، هندسة أمنية جديدة في الأميركيتين، دراسة منشـورة عـلى الانترنـت، عـلى موقع(Mond diplomati) روبرت غليبـث، الاقتصـاد السـياسي للعلاقـات الدوليـة، ترجمـة ونشر مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004، ص288.

(*) أزمة ناجمة عـن عـدم قـدرة الـدول المسـتفيدة مـن القـروض السـداد وقـد قـال عنهـا ريتشارد نيكسون "إن العالم المتخلف هو السبب في أزمـة الـديون في العـالم" انظـر الفرصـة السانحة، مصدر سابق،ص190.

(2) عبد الخالق عبد اللـه ، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عـالم المعرفـة، الكويـت سـنة 1989، ص184.

ومن الأمثلة على ذلك قرارات الحظر الاقتصادي التي طالت العديد من الدول في أعوام التسعينيات من القرن العشرين، وفي مطلع القرن الجديد، والتي كان العراق البلد الأكثر معاناة منها، ومن أمثلة ذلك قيام الحكومة الأمريكية بسحب مبلغ 24 مليون دولار كانت مقررة كمساعدة سنوية لليمن ، بسبب رفض مندوب اليمن التصويت على قرار في مجلس الأمن الدولي يخول الحرب على العراق في عام 1991، حيث "قال الدبلوماسيون الأمريكيون للسفير اليمني بأنه قد أدلى للتو بأغلى تصريح في حياته"[1].

ويبدو هذا المثال بوضوح أكثر بعد أحداث أيلول 2001 عندما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استصدار القرار 1373 في 2001/9/29، الذي يقضي بفرض عقوبات على الدول التي تمتنع عن قطع كل دعم مادي ولوجستي عمن يوصف بأنه تنظيم إرهابي، أو ترفض التعاون في حملة مكافحة الإرهاب، وهو قرار لا يسمي دولة بعينها مما يضع جميع الدول تحت طائلته، وقد وصفه السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة آنذاك(جان دافيد ليفيت) بأنه"صناعة للتاريخ"[2].

ولقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً اقتصادية على الدول الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي، عندما كانت تحاول استصدار قرار في شهر آذار 2003 يخولها شن العدوان العسكري على العراق، ومن هذه الدول بلغاريا التي كانت تسعى لدعم اقتصادي أميركي، كما تم تأخير اتفاقية للتجارة الحرة مع تشيلي[3].

---

(1) هانز بليكس، مصدر سابق،ص211.

(2) عصام نعمان وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، ص67.

(3) هانز بليكس، المصدر السابق، ص211.

المطلب الثاني: المرتكزات الإعلامية

شهد العالم منذ مطلع القرن العشرين كثير من الصراعات والأحداث، ويشهد خلال الحقبة الحالية صراعات وأحداث وتحولات كبيرة ، الأمر الذي رافقه حصول تجاوزات قامت بها أغلب الحكومات باختلاف أنظمتها السياسية على الدور الايجابي لوسائل الإعلام بما يعنيه من نقل الخبرات وتبادل الثقافات والمعلومات والمعارف بين الأمم والشعوب، وقامت حكومات تلك الدول بتسخير هذه الوسائل الإعلامية لخدمة غايات وأهداف ومنافع سياسية واقتصادية.

وتعاملت الولايات المتحدة الأمريكية كونها الدولة التي تسيطر على أغلب أجهزة الإعلام الدولية على اختلافها ، بأسلوب يخدم مصالحها وأهدافها بصورة سافرة وباستخدام أساليب شتى، كان من أبرزها : **الإفادة من تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت والقنوات الفضائية والأقمار الصناعية في العمل الاستخباري والإعلامي ، حيث** تقول مجلة نيوزويك: "إن التكنولوجيا تكتسب بعدها التاريخي من إعادة تشكيل حال البشرية"[1].

وظهرت دعوات عديدة للتعامل مع أدوات الإعلام بأسلوب يعوض عن استخدام السلاح لإدارة العالم ولحل الأزمات، من أبرزها الدعوة التي وجهها

---

(1) (مجلة نيوزويك ، العدد الصادر في 2000/1/24، نقلا عن: أسامة الخولي، تكنولوجيا المعلومات: ما بين التهوين والتهويل، من بحوث كتاب العرب وثورة المعلومات، لمجموعة مؤلفين ط1، سلسلة كتب المستقبل العربي (44)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت 2005، ص14.)

الباحثين الاستراتيجيين الأميركيين (جون اركيلا و دافيد روزنفلت)[*] اللـذين أكـدا أن حـروب المسـتقبل يجـب أن تواكـب التحـولات الإجتماعيـة العميقـة في بنـى المجتمعات. وإن إدارة الحروب الرئيسية ستكون متمثلة بالإعلام وليس بالأسـلحة التقليديـة أو بأسـلحة الـدمار الشـامل أو حتـى بالأسـلحة الذكيـة. وأن الإعـلام (حسـب رأيهـما) هـو ميـزة فيزيائيـة مثـل الطاقـة والمـادة. وبـذلك يصـبح مـن السذاجة الاستمرار في قبول التعريفات التقليدية للإعلام على أنه مرسـل ورسـالة وأداة اتصال ومستقبل.. وان القيمة الرئيسية هي للرسالة. فعـن طريـق الرسـالة يمكن خوض الحرب عـبر الشـبكات (Network). فحـروب الغـد لا يكسـبها مـن يملك القنبلة الأكبر بل يربحها ذلك الذي يخبر الرسالة (الرواية) الفضلى! ويصـبح الصراع مرتكزاً على قطبي التنظيم / الإرباك (حيث النصر للطـرف الأكـثر تنظـيماً والأقل إرباكاً). وعندها تصبح القـدرة عـلى إربـاك العـدو مسـاوية للقـدرة عـلى تدميره. وعلى هذه الأسس تحديداً يبني الباحثان مفهومهما لما يسميانه بـالحرب الإفتراضية (Cyber war). حيث يتحول الإعلام إلى بعد استراتيجي رئـيسي يمكنـه الحلول مكان البعد العسكري (الحروب التدميرية) في حل الصراعات[1].

ومـن هـذا المنطـق تعاملـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مـع التقـدم التكنولوجي والعلمي، مـن ميـزة التفـوق، فعمـدت إلى تسـخير معطيـات العلـم

(*) (جون اركيلا: استاذ في جامعة مونترامي متخصـص في الإعـلام إلى جانـب كونـه عسـكرياً سابقاً من رجال البحرية الأميركية ، و دافيد روزنفلت: محلـل في مركـز رانـد للأبحـاث الـذي يقدم استشاراته لجهاز المخابرات العسكرية)

(1) The emergence of Noopoli-tik Toward of Americam Strateay .Rand Monograph Report Rand, Sanga Monica ,California , 1999.

الحديث لتسويغ سياساتها وتأمين مصالحها، عبر الدعاية المدروسة ، ومن أهداف الدعاية الأمريكية[1]:

1. محاولة إقناع الداخل الأمريكي بعدالة وسلامة القضية التي توجه دعايتها إليها أو ما تحارب من أجله، للحصول على الدعم والمساندة.
2. تعبئة الكراهية وتوجيهها نحو الخصم لإضعاف روحه المعنوية وهز ثقة جمهوره في عدالة قضيته.
3. تطوير علاقاتها مع الدول الحليفة والمحايدة وكسب من يناصر خصمها.

وعموماً يمكن القول إن الدعاية أصبحت إحدى أهم مرتكزات السياسة الخارجية الأمريكية ووسائلها ، وباتت مهمتها تبرير وتفسير وتغطية المواقف السياسية للدولة حتى في حالة تناقضها[2].

ويتم ذلك عبر الأعداد المحكم للرسائل الاتصالية ، باعتماد أساليب المراوغة والكذب والخداع، للتأثير في عواطف الناس، ولتكييف سلوكياتهم، والوصول إلى مواقف تخدم أغراض صانع الرسالة الاتصالية[3].

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن رئيس المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق جورج تنيت "اتصل بجاك فالنتي رئيس رابطة السينما الأميركية وشدد عليه بضرورة مشاركة صناعة الأفلام الأميركية في الجهود التي تبذل في الحرب على الإرهاب، والتقى شخصيات من قبيل مايكل أيزنر من شركة ديزني،

(1) جيهان احمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية،دار الفكر العربي، القاهرة 1985، ص82.

(2) عصام فاهم العامري، الدعاية الإيرانية والدعاية الإسرائيلية، دار الحرية للطباعة، بغداد 1987 ، ص32

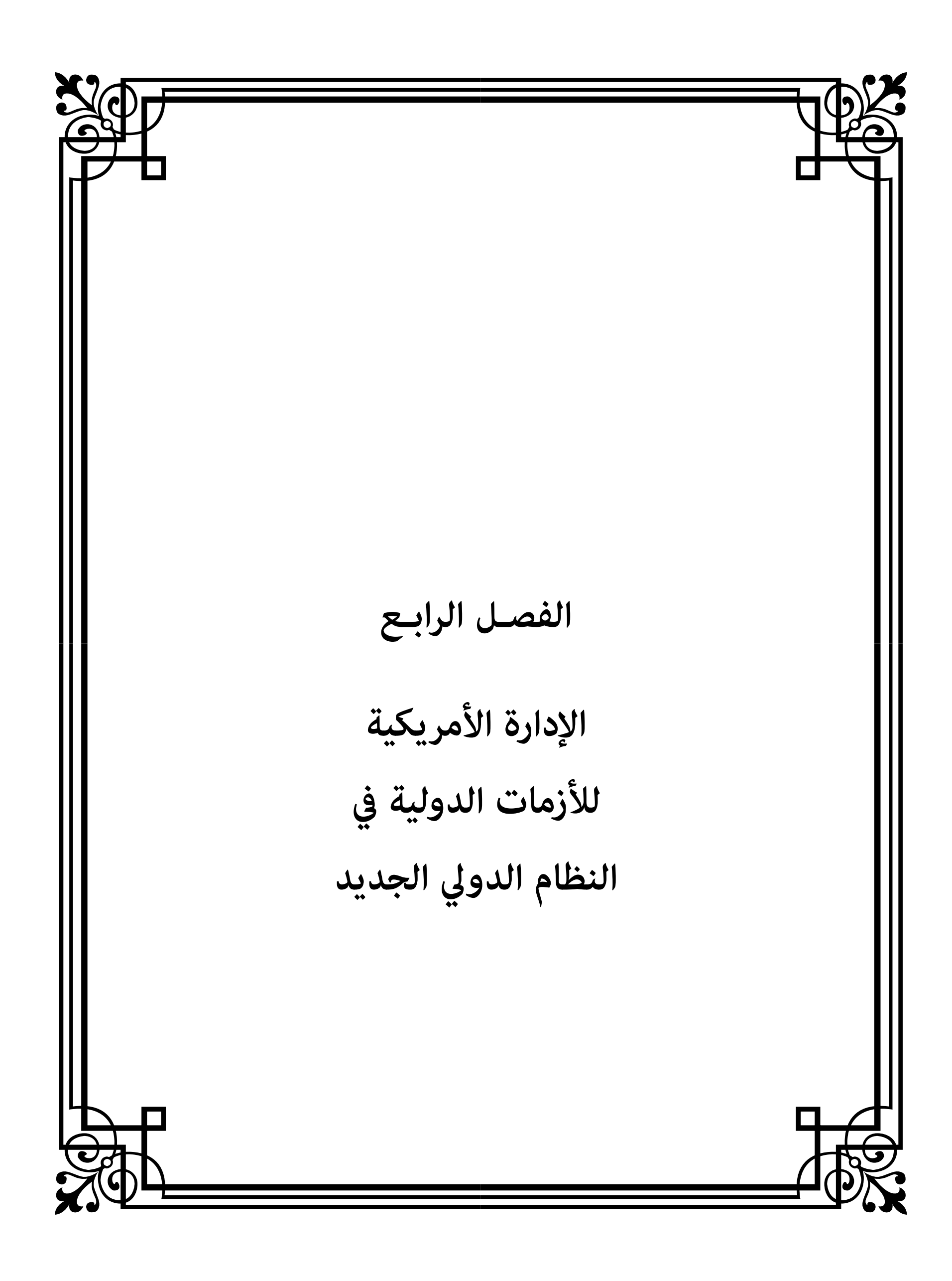
(3) نزهت محمود نفل، (اتجاهات الدعاية الأمريكية إزاء الإرهاب الدولي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام ، كلية الآداب، جامعة بغداد 2002، ص27.

وجاري بينمان المفوض الوطني للرابطة الوطنية لرياضة الهـوكي، وديفيـد شـتبرن مفوض الاتحاد الوطني لكرة السلة ليهيـب بهـم التـدقيق في إجـراءات الأمـن في مواقع أنشطتهم والمشاركة في هذا التيار العارم من الجهود المبذولـة عـلى أوسـع نطاق." [1].

ويتضح مما تقدم أن وسائل الإعلام بأساليبها المختلفة قـد جـرى توظيفهـا بشكل كبير كأحدى المرتكزات الرئيسية من أجل دعـم الإدارة الأمريكيـة في إدارة الأزمات الدوليـة ، سـواء عـبر تسـويغ الإجـراءات التـي تتخـذها، أو عـبر إشـغال المواطن الأمريكي ومـواطني الـدول الأخـرى مـن خـلال رسـائل اتصـالية محكمـة شاركت فيها الإذاعات والصحافة المكتوبة والمرئية والمسموعة إلى جانب السـينما والانترنت.

---

(1) جورج تنيت، في قلب العاصفة،ص162، عرض موقع المعرفة على الانترنت 2007.



الفصـل الرابـع

الإدارة الأمريكية
للأزمات الدولية في
النظام الدولي الجديد

الإدارة الأمريكية للأزمات الدولية
في النظام الدولي الجديد

كانت إدارة الأزمات الدولية في ظل نظام ثنائي القطبية تهدف إلى تجنب القتال باستخدام القوة العسكرية المسلحة حيث كان الردع هو العمود الفقري لإدارة ذلك النوع من الأزمات، كون الردع يمثل فن استخدام وسائل القتال في تحقيق الغرض دون اللجوء إلى القوة العسكرية، من خلال التهديد باستخدام القوه الذي يعتبر أفضل من استخدامها فعلاً، إذ أنه يفضل في حالات الموقف المتأزم عدم التصعيد في الموقف أو الوصول به إلى حافة الهاوية مباشرةً لأن ذلك قد يؤدي إلى انزلاق الأزمة مسبباً دفع العالم إلى حافة هاوية الدمار الشامل.

ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك المعسكر الاشتراكي ، وقيام نظام القطبية الأحادية، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام النظام العالمي الجديد ، وفرضت خلاله أسلوبها في إدارة الأزمات الدولية، بعد أن أحست بأنها القطب الوحيد المهيمن على العالم.

يتناول الفصل الرابع الإدارة الأمريكية للأزمات الدولية في النظام الدولي الجديد من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول: أساليب النظام الدولي الجديد تجاه الأزمات الدولية.

المبحث الثاني: دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في النظام الدولي الجديد.

المبحث الأول

أساليب النظام الدولي الجديد تجاه الأزمات الدولية

مثلت مهمة إدارة الأزمات الدولية في ظل الحرب الباردة أهمية كبيرة للقوتين العظمى في العالم، لذلك منحتا هذه المهمة قدراً كبيراً من الاهتمام حيث سار الاتجاه نحو سياسة إدارة الأزمات لمعالجة القضايا الحساسة في العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي أفضى إلى تجاوز الردع بصورته التقليدية إلى سياسة (الانفراج) أو ما سمي بالوفاق الدولي، حتى وصف الوفاق بأنه صيغة من صيغ خوض الصراع، فأصبحت مسألة التوازن وإعادة التوازن تبدو وكأنها الحالة المسيطرة على العلاقات بينهما، وفي هذه المرحلة من أعوام السبعينات والثمانينات من القرن العشرين أصبحت الحرب بالنيابة سمة واضحة، حتى أن بريجنسكي(مستشار الرئيس جيمي كارتر لشؤون الأمن القومي1977- 1981) قال: "أن الحرب أصبحت مكلفة جدا بالنسبة للشعوب الغنية، وان الشعوب الفقيرة هي وحدها التي تتمكن من خوضها".[1]

وفي خضم الحرب الباردة كان تحرك القوتين المتنافستين(الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي) في مواجهة أي أزمة إقليمية تنظمه قوانين محددة فإذا اضطـــرت الظروف أحدى القوتين إلى التدخل بقواتها المسلحة داخل أحدى النقاط الساخنة فأنه يحتم على القوة العظمى الأخرى أن تحترم وتتقبل الدوافع التي أدت إلى ذلك ومن ثم تتحاشى دفع قواتها المسلحة إلى المنطقة نفسها خوفاً من مواجهات محتملة.

(1) نقلا عن: حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988، ص100-101.

فعلى سبيل المثال عندما تدخل الاتحاد السوفيتي في أفغانستان في عام 1979 لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بقواتها هنالك، وكذلك حينما وجهت الولايات المتحدة الأمريكية ضرباتها إلى ليبيا أثناء أزمة خليج سرت في عام 1986 تجنب الاتحاد السوفيتي دفع قواته إلى تلك المنطقة الساخنة.

لقد تبلور الموقف آنذاك إلى قوة عظمى متداخلة (داخل الملعب) وقوى عظمى مراقبة (خارج الملعب) حيث يصبح واجب القوة المتداخلة منع تصعيد الموقف تلافياً لاشتعال المنطقة مما يهدد بمواجهة نووية مع القوة الأخرى، ثم العمل على تهدئة الموقف ويصبح على القوة المراقبة العمل على التدخل من خلال الإمداد بالسلاح (الحرب بالنيابة) وكذلك إحراج موقف الدولة المتدخلة إعلاميا بكيل الاتهامات لها و بالمناورة داخل الهيئات الدولية، ثم يتم الاتفاق من خلال إستراتيجية الترابط، وربط الأزمة الإقليمية بأخرى حيث يكون الطرف المراقب داخلاً في تلك الأزمة لذلك يتوصل الطرفان إلى عملية تساوميه على أساس الحصول على نقاط في أزماتهم الإقليمية الأخرى فالعملية كلها عبارة عن توازن للقوى العظمى عن طريق وسائل متعددة يمثل أهمها وأخطرها نقل السلاح والتكنولوجيا.

يتناول المبحث الأول أساليب النظام الدولي الجديد تجاه الأزمات الدولية من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: نظرية الضربات الاستباقية.

المطلب الثاني: نظرية الاحتواء المزدوج.

المطلب الثالث: نظرية الفوضى الخلاقة.

المطلب الأول: نظرية الضربات الاستباقية

جرى وصف النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بأنه كان يعاني من "اللامركزية والفوضى وغياب آليات الضبط.. لكن شيوع ظاهرة افتقاد الضوابط والقواعد لا تعد خاصية مميزة للعلاقات الدولية فقط، بل إن كل نظام اجتماعي يحمل في ذاته أزمات تنظيمية حادة وعنيفة، وهذه الأزمات هي بمثابة آليات ضبط ذاتي للنظام الدولي"[1].

وقد أدت التغييرات التي طرأت على النظام الدولي بطريقة دراماتيكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية حلف وارشو إلى بعض التعديل في عملية التعاطي مع الأزمات الدولية ، وأصبحت إدارة الأزمات مختلفة في ظل الوضع الجديد فبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتفكير للعودة إلى ما كان ينادي به الرئيس الأمريكي الأسبق (ودرو ولسون) في مطلع القرن العشرين، من شعار وحدة القوة COMMUNITY OF FORCE ضد المعتدي بدلاً من إستراتيجية توازن القوى التي سبق أن أتبعت في عصر سباق التسلح.[2]

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها كقوة عظمى وحيدة ولم يكن لها أي منافس، من الجانب السياسي أو الجانب العقائدي، فأوروبا منسحبة واليابان في حالة ركود، وظهر هذا الأمر جلياً وواضحاً في عملية إدارة الأزمة العراقية - الكويتية عام 1990-1991، فلم يكن الرئيس الأمريكي جورج

---

(1) التعبير للباحث الفرنسي برتراند بادي، نقلا عن:محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة الدولية، بيروت 2006،ص300.

(2) أمين هويدي،(إدارة الأزمات في ظل العولمة)، مقالة منشورة في جريدة الأهرام المصرية، العدد 4123، لسنة 1993

بوش الأب واضحاً تماماً في خطابه الذي ألقاه مفتتحاً العمليات العسكرية ضد العراق 1991 فقد تحدث عن النظام العالمي الجديد بعبارات غامضة قائلاً " أن النظام الدولي الجديد أصبح انقلاباً على استراتيجيات وسائل الحرب الباردة".[1]

ثم حدث كل شيء أمام الجميع ولم تعد هناك قوة متداخلة وأخرى مراقبة حيث عملت روسيا الاتحادية التي ورثت الاتحاد السوفيتي السابق في صف واحد مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب عدد من الدول الأخرى المؤيدة ، بل أنها لم تعترض على حشد القوات المتحالفة في أراضي المملكة السعودية لمحاربة العراق ضمن متطلبات نظرية الضربات الاستباقية التي ابتدعها الفكر الاستراتيجي الأمريكي، والتي تجسدت في انطلاق حرب الخليج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للتحالف الدولي الذي شكلته لإخراج القوات العراقية التي سبق أن اجتاحت الأراضي الكويتية في 2 آب 1990.

إن نظرية الضربات الاستباقية أو الوقائية إنما هي حالة متطورة من إستراتيجية الردع التي كانت تستند على افتراض مفاده: إن القوة هي أفضل علاج للقوة، فقوة الدولة هي العامل الأساسي لكبح جماح الآخرين، فعندما يتحقق لدولة ما تفوق في القوة فإنها تستطيع فرض إرادتها على الدولة الأخرى ولا يكبح جماحها إلا قوة مضادة لها أو متفوقة عليها وهو الأمر الذي بنيت عليه سياسة الردع أو ردع القوة، أما الضربات الاستبقاقية، فهي نظرية جيء بها بعد حالة التطور التي شهدتها الثورة الكبيرة في المجالات العسكرية التي شهدها العالم في ظل النظام الدولي الجديد، والتي دفعت بعض الدول إلى تبني الإستراتيجية الوقائية بعد أن أصبحت هي المحفز الواجب تبنيه في ضوء ما شهده العالم من

---

(1) امين هويدي، المصدر السابق

سباق في التسلح وذلك بهدف تحقيق الهيمنة ، لذلك فإن كل من هاتين الإستراتيجيتين (الردع والضربات الاستباقية) إنما يمثلان حالة هدفها منع أي منافس من فرض سيطرته العسكرية أو لبقاءه قوة عسكرية مسيطرة، بمعنى إن ارتكاز الردع على التطور في الأسلحة قد دفع بعض الدول لتبني الإستراتيجية الوقائية والتي تقوم على توجيه الضربات الاستبقاقية إلى تبني مشروع الدرع المضاد للصواريخ.

لذلك اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية الضربات الاجهاضية الاستباقية التي تتضمن عنصر المبادرة بالهجوم والمباغتة من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنها المساس بأمن الدولة وتوفير مبدأيين استراتيجيين هما:

1. الانتشار الاستراتيجي لقوات الدولة العسكرية لتتلائم مع المصالح الحيوية التي تشتمل على العالم كله وأقاليمه المختلفة .
2. توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لعمل القوات الصديقة والحليفة عسكرياً.

ومن خلال ما تقدم فقد أحست الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية قد عرض مصالحها للخطر، الأمر الذي دفعها للإعلان عن البدء بتطبيق الأساليب الجديدة التي جاء بها النظام العالمي الجديد في إدارته للأزمات الدولية (الضربات الاستباقية) والتي لم يعترض عليها أحد، وفق ما سمي بعملية (درع الصحراء)، والتي كان الهدف المعلن من وراءها حماية المملكة العربية السعودية من القوات العراقية التي أصبحت على مشارف الحدود المشتركة بين البلدين، ثم تحولت عملية درع الصحراء إلى عملية عاصفة الصحراء حيث انطلقت العمليات الحربية في ليلة 16-17 كانون الثاني 1991ــ تلك العملية التي تم فيها حشد قوات ما عرف بالتحالف الدولي، وأصبح

استخدام القوة في إدارة الأزمات أمراً طبيعياً تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية الأمريكية، وذلك في ظل تجاهل واضح للشرعية الدولية بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 1988: "نحن على أعتاب قرن جديد، فأي اسم سيحمله هذا القرن؟ أقول سيكون قرنا أمريكيا آخر"[1].

وكان واضحاً أن الإدارة الأميركية تحت قيادة الحزب الجمهوري آنذاك تسير وفق نهج فرض الحلول على العالم بالقوة وإدارة الأزمات وصولا إلى الحرب وليس إلى التهدئة وهو ما اتضح في ازدياد عدد العمليات العسكرية التي شاركت فيها القوات العسكرية الأميركية في تسعينيات القرن الماضي، وفي أكثر من منطقة ، وكثيرا ما كانت تستعين بحلفائها في حلف شمالي الأطلسي لأداء ادوار محددة في العمليات العسكرية أو في إمساك الأرض بعد انتهائها، كما حدث في كوسوفو مثلا[2].

ورغم إن الإدارة الأميركية بشرت بعد سقوط جدار برلين عام 1989 وانهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1990، بعالم يسوده السلام والاستقرار، إلا أن ما حدث، كان تصاعد العنف والعنف المضاد، وازدياد الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية، وكان من المفترض أن" تبلور الولايات المتحدة الأمريكية رؤية إستراتيجية للتعامل مع هذه الاختلالات وغيرها، ليس بهدف إصلاح العالم، ولكن من منظور القوة الأعظم التي تقتضي مصالحها تحقيق قدر من الاستقرار في النظام العالمي تحت قيادتها".

(1) ج.جون اكنبري، أوهام الإمبراطورية: تعريف النظام الأمريكي الحديث، مجلة الشؤون الخارجية، مارس/ابريل 2004، ترجمة مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق 2004، ص1.

(2) امين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المرأوغ، مصدر سابق، ص180.

لقد وضعت نظرية الضربات الاستباقية الأسس الجديدة لعملية إدارة الأزمات الدولية انطلاقا من وجهات النظر الأمريكية التي ترى بأن مصالحها تعد نقطة الانطلاق في أي تحرك دولي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، حيث تضمنت أشارة واضحة إلى منع أي قوة سواء كانت صديقة أو غير صديقة من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها الدولية كما أنها حددت أسس التوجهات الدولية المستقبلية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: نظرية الاحتواء المزدوج

واجهت فكرة النظام العالمي الجديد التي تناولها الرئيس الأمـريكي جـورج بوش الأب في أحاديثه التي أدلى بها خلال سنوات حكمـه الأولى، تسـاؤلات كثـيرة عـن الجديـد في ذلـك النظـام، فهنـاك مـن يـرى أنـه جديـد لأن إحـدى القـوتين المهيمنتين على الشـأن العـالمي تراجعـت لتصـبح إحـدى الـدول الكـبرى، وباتـت تعمل مع الآخرين إلى جانب القوة العظمى الوحيـدة، ورأى الـبعض أن الجديـد يتمثل في صعود المنافسات الاقتصادية على سلم الأولويات الدوليـة، إلا أن العـالم واجه حقيقة زيادة الفجوة بين دول الشمال ودول الجنوب، وزيادة حالات عـدم احترام القانون الدولي، وأصبح استخدام القوة مناط بقوة عالميـة واحـدة في إدارة الأزمات الإقليمية، مما جعل ذلك يصبح أكثر سهولة بعد اختفاء التحـديات التـي كانت تفرضها قوة عالمية أخرى [1].

وبينما كان الخوف من اسـتخدام حـق الـنقض (الفيتـو) في مجلـس الأمـن الـدولي يقـود إلى إدارة الأزمـات بـالتوافق وبعيـداً عـن الشرعيـة الدوليـة، فـإن التدخلات العالمية تحت سـتار الشرعيـة وبموجـب قـرارات دوليـة أصـبحت أكـثر سهولة، وبات ما يطبق في بعض الحالات لا يطبق في حالات أخـرى، ومثـال ذلـك يبرز في قرارات الأمم المتحدة التي صدرت لإدارة الأزمة بين العـراق والكويـت في عام 1990 والتي أوصلت الأزمة إلى الحرب بدلاً مـن التهدئـة أو الحـل السـلمي، وفي المقابل استمر التجاهل الأمريكي لعشرات القرارات الدولية المتعلقة بـالصراع العربي- الإسرائيلي[2].

---

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 1998، مصدر سابق ، ص47.

(2) المصدر السابق نفسه، ص44

وعليه بحثت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن أفضل وسيلة لإدارة الأزمة الدولية التي نشبت في منطقة الخليج العربي بعد الاجتياح العراقي للأراضي الكويتية في آب 1990، إلى جانب تنامي التطلعات الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي البالغة الأهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية، فوجدت تلك الإدارة الأمريكية أن الحل يكمن في تطبيق نظرية الاحتواء المزدوج تجاه العراق وإيران في آن واحد.

وتمثل نظرية الاحتواء المزدوج تعبير صريح عن السياسة الأمريكية المتبعة تجاه العراق خلال الفترة من كانون الثاني1993 لغاية دخول القوات الأمريكية إلى العراق نهاية آذار 2003 حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإتباع إستراتيجية جديدة من اجل فرض هيمنتها المطلقة على الشرق الأوسط بعد أجراء تغييرات جوهرية على سياستها الخارجية في منطقة الخليج، لاحتواء كلاً من العراق وإيران اللذان كانا يشكلان نقطة المواجهة الحقيقية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وقد هدفت هذه السياسة عزل العدوين الأساسيين لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال إبقاء العراق تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري، ومحاولة تعبئة المعارضة الدولية ضد إيران بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي [(1)].

ويقوم مفهوم نظرية الاحتواء المزودج التي تم تبنيها من قبل مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عام 1993 مارتن أنديك (Martin Indyk) عندما كان مستشاراً للأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في الولاية

---

(1) طه المجدوب. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: **الإمبراطورية الأمريكية**، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 387 . .

الأولى للـرئيس بيـل كلينتـون(Bill Clinton)، وذلـك وفقـاً لأفكـار انطـوني ليـك (Anthony Lake) الذي يعد المهندس الرئيس لنظرية الاحتواء المـزدوج، إذ قـام ببلورة أسس هـذه النظريـة وشرح مضـامينها عنـدما أعلـن في 18/أيـار 1993 في محـاضرة لـه أمـام معهـد واشـنطن لسياسـات الشرق الأدنى، مـن أن السياسـة الأمريكية في الخليج العربي تقوم على مبدأ الاحتواء المزدوج للعراق وإيران، هـذا المبدأ الجديد عد أحد أهم الوسائل التي خصصتها الإدارة الأمريكيـة في سياسـتها الخارجية للتعامل مع العراق في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية [1].

لذلك تعد نظرية الاحتواء المزدوج (Dual Containment) من المفاهيم الإستراتيجية التي هـي مـن بنـات أفكـار انطـوني ليـك (Anthony Lake) وقـام بعرضها في دراسة نشرها بعنـوان " في مواجهـة الـدول المرتـدة "(Confronting Backlash States)، وهي دراسة تـم نشرهـا في مجلـة (Foreign Affairs)عـام 1994، بعد أقل من عام من طرحها أمام معهد واشـنطن لسياسـات الشرق الأدنى ، حيث قال أنطوني ليك " إن الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوى العظمـى الوحيدة تتحمل مسؤولية خاصة لتطوير إسـتراتيجية تهـدف إلى تحييـد واحتـواء الدول المرتدة "، والتحييد والاحتواء هنا بمعنى منع انتشار قوتها أو إيديولوجيتها المعاديـة للولايـات المتحـدة الأمريكيـة؛ للحيلولـة دون ممارسـة أي دور فاعـل في المنطقة العربية، وذلك من خلال العمل على تحقيق عزلتهـا، عـبر الإجـراءات الدبلوماسـية والاقتصـادية، مـع تشـجيع بقيـة المجتمـع الـدولي عـلى الانضـمام لجهودهـا في مسـعى متفـق عليـه ... فالولايـات المتحـدة منهمكـة في توظيـف نشـاطات الاسـتخبارات، والسياسـات الجماعيـة للحـد مـن قـدرات هـذه

(1)David H.SALTIEL & Jason S.PURSLLl ,” Moving Past Dual Containment : Iran ,Iraq and the future of U.S. Policy in the Gulf “ , Bulletin the Stanley Foundation , TheAtlantic Council of the United States , Vol.XIII, No.1 , January2002 . P. 1 .

الـدول (المرتـدة) العسـكرية، والتكنولوجيـة وبخاصـة المتعلقـة بأسـلحة الـدمار الشامل ومنظومات إطلاق الصواريخ [1].

ومن الواضح، إن إستراتيجية الاحتواء المزدوج التي تبنتها الولايات المتحدة منذ بداية التسعينات مـن القـرن العشريـن، يقصـد بهـا أضعاف وعـزل العـراق وإيران عن محيطهما الإقليمي من ناحية، وعن المجتمع الدولي من ناحية أخـرى سـواء عــن طريــق اســتخدام القــوة، أو مــن خــلال الإجــراءات الدبلوماســية والاقتصادية، دون مراعاة احدهما في مواجهـة الآخـر، كمـا فعلـت الإسـتراتيجية السابقــة (تـوازن القـوى)، وهـي بـذلك تعـد السـبيل الأفضـل لحمايـة المصـالح الأمريكية التي تمثل الهم الأكبر للدارة الأمريكية .

لذلك فإن سنوات عقـد التسـعينات شـهدت حالـة مـن عـدم الوضـوح في الرؤية الإستراتيجية الأميركية، تمثلت في الأسلوب المرتبك في التعاطي مـع الأزمـات التي نشبت آنذاك، حتى وصف أداء فريق الرئيس بيـل كلينتـون (1993-2001) بأنه كان يدير الأزمات من موقع رد الفعل ويتعامل أحياناً مع الأزمة يوماً بيـوم، ودون سعي حتى إلى امتلاك زمام المبادرة، ومن أمثلة ذلك طريقـة التعامـل مـع الملف العراقي عبر نظرية الاحتواء المزدوج التي عكست أخفاقاً استراتيجياً، وهـو ما أدى إلى دعوة خبراء و مسـؤولين أميركيـين سـابقين في منتصـف عـام 1998 إلى تأسـيس لجنــة تهـدف إلى إعـادة تحديـد المصـالح القوميـة للولايـات المتحـدة الأمريكية، حيث اسـتهل مؤسسـو هـذه اللجنـة وثيقـة التأسـيس بالتحـذير مـن استمرار أزمة التوجه الاستراتيجي لبلادهم.

---

(1) Anthony Lake , “Confronting Backlash States” ,Foreign Affairs, Vol. 73,No.2 , March - April, 1994. PP. 45-55.

ويمكن وصف المشهد العالمي في هذه المرحلة ، بأنه كان مليئاً بالأزمات، بعضها تم ترحيله من أيام الحرب الباردة، واستجدت أزمات أخرى بفعل انهيار التوازن الدولي، وهناك أزمات كان وراءها مساعي أميركية نحو الهيمنة عبر محاولة إدارة شؤون العالم منفردة. وبينما كانت السياسة الأمنية والخارجية الأميركية فيها الكثير من الوحدة أبان الحرب الباردة بفعل تحديد الجهة المنافسة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت لمدة عشر سنوات تبحث عن سياسة خارجية وسياسة أمنية, حيث أصبحت الإدارة الأميركية تتعاطى وفق فلسفتها البراغماتية التي تأخذ مجموعة مواقف وأحداث و تتعاطى معها كمصالح متفرقة ومواقف متفرقة.

المطلب الثالث: نظرية الفوضى الخلاقة

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية للفوضى الخلافة التي جرى الشروع بتنفيذها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وفق المبدأ الذي يطالب باستبدال الدول الموروثة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بكيانات أصغر من أحادية الطابع العرقي، وتحييد هذه الدويلات من خلال إقامة المشكلات بشكل دائم فيما بينها ، مع العمل على إعادة النظر في الاتفاقات السرية المبرمة عام 1916 بين الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية، بموجب اتفاقيات سايكس بيكو، ووضع بديلاً عنها عبر الهيمنة الكاملة من الأنجلو ساكسون على المنطقة . وهذا يتطلب تحييد الدول الجديدة، التي لا بد أن تقوم بعد تدمير الدول القائمة. وهذا هو العمل الذي شرعت به إدارة الرئيس جورج بوش الأبن وحلفاؤها في المنطقة[1].

واستخدمت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس مصطلح "مخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد" عندما تحدثت عن التفجير الإرهابي الذي وقع في لبنان وأودى بحياة رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، إذ إن الهم الأمريكي الوحيد هو إعادة تشكيل المنطقة بما يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وجعل المنطقة تسير وفق الأجندة الإسرائيلية، لذا فإن الاسم الرمزي لتلك النظرية من أجل إعادة تشكيل المنطقة هو "الفوضى الخلاقة.

وعد مايكل ليدين وهو من كبار رجالات المحافظين أن فكرة الفوضى والتغيير من خلالها هي ذات جذور في الفكر الغربي الليبرالي وإنها معلم أساسي في ذلك الفكر وداخل مجتمعه وخارجها، حيث العمل على تدمير النظام

---

(1) Meyssan, Thierry (2006) .The Neo Conservatives and the Policies of Constructive Chaos, Paris, Voltire Network Organization.
http://www.voltairenet.org/article142429.html.

القديم والعمل على التقدم نحو المهمات التاريخية، كما شرح جيل دورونسورو إستراتيجية الفوضى الخلاقة بقوله أنها تتضمن استغلال عناصر داخل المجتمع تتطلع نحو التغيير، ودعمها عبر تحريك الإعلام المحلي والعالمي، واختيار رمز يمكنهم من التوحد حوله، وزيادة الضغط تجاه القوى التي يعارضونها[1].

لذلك تفتق الفكر السياسي الأمريكي عن ميلاد فكرة الفوضى المنضبطة أو الخلاقة كإحدى السياسات التي أتبعتها الخارجية الأمريكية في السعي للسيطرة الكاملة على العراق بعد احتلاله في نيسان 2003، بعد تطويع قواه الحية، وسبق أن أعلن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج بيكر، بأن التأكد من سبب غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق لا يزال غير ممكن، فهو الأمر الأكثر إثارة للانتباه بشأن الحرب في العراق [2]، فيما قال ريتشارد هاس مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية أبان الولاية الأولى للرئيس بوش الأبن، بأنه سيذهب إلى القبر وهو غير عارف بالجواب ، سوى ما يتعلق بإيجاد ما يعرف بالفوضى الخلاقة[3].

لكن هذه الفكرة لم تستطع أحداث أي تغيير في المجتمع العراقي الذي رفض الاحتلال بسبب ممارسته الاعتداء على حرية الإنسان وحقوقه، كما أن إلية الاحتلال قد أفرزت الآتي:

1. إن الاحتلال الأمريكي للعراق قد قام على القمع والاستبداد.

---

(1) هادي قبيسي. **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية** ، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 58.

(2) Packer. George (2005). **The Assassins Gate: America in Iraq** , New York: Farrar , Straus and GirouxK p:46.

(3) Mearsheimer, John and Stephen Walt, **The Israeli Lobby and US Foreign Policy,** London, Review of Books,2007, P:337. http://www.lrb.co.uk/v28/n06/john-mearsheimer/the-israel-lobby.

2. أدى الاحتلال لانبثاق ديناميكية مقاومة مسلحة وتأسيس حركات تحرر وطنية جعلت هدفها الأول تنمية الحس الوطني ضد العدو الخارجي[1] .

3. إن الاحتلال قد ساعد على قيام توازنات هشة ولدت مع وجوده وأسست لانبثاق تقاليد في هيكل الدولة الجديدة جرى اللجوء إليها ضمن الخصوصيات القومية والطائفية الضيقة التي ترشحت في التعبير عن نفسها في أشكال استبدادية مغلقة أوصلت الواقع الجديد إلى هيمنة بعض منها ودفعت البلاد إلى حافة الحرب الأهلية[2].

4. أدى الاحتلال إلى تفكيك بنية الدولة الاجتماعية وانهيار نظامها المؤسساتي والقضاء على البنية التحتية والارتكازية للاقتصاد العراقي[3].

5. إن استمرار الاحتلال أدى لتصاعد وتيرة العمليات القتالية بين القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها سواء كانت عراقية أو من دول تشارك في التحالف من جهة ، وفصائل المقاومة العراقية على اختلاف تنظيماتها وتوجهاتها الفكرية من جهة أخرى ، مما أدى لارتفاع ثمن الحرب في المستويين المادي والبشري التي توجب على الولايات المتحدة دفعها.

6. أن ثمن حرب العراق بعد ثمانية أعوام أصبحت كلفتها أعلى حرب خاضتها أمريكا في تأريخها باستثناء الحرب العالمية الثانية، حيث يقدر حجم

---

(1) محمد أبو رمان. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169، يوليو 2007، ص 161.

(2) صلاح النصراوي، صلاح. العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 169 يوليو 2007، ص 157.

(3) سامح راشد . **العراق المحتل..** تقويض الدولة والنظام، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 164 أبريل 2006، ص 137.

الإنفاق الشهري الأمريكي بحوالي 12 مليار دولار، فيما قالت اللجنة الاقتصادية للكونغرس أن فاتورة الحرب كلفت كل عائلة أمريكية 16900 دولار. ويقدر مكتب الموازنة التابع للكونغرس حجم الإنفاق الأمريكي على الحرب مع نهاية السنة المالية 2007 بنحو 413 مليار دولار، أما على مستوى الخسائر البشرية فهناك أكثر من خمسة آلاف جندي قتلوا في العراق وهناك 100 ألف جندي جرحوا جراحات معظمها خطيرة، ويقدر الباحثون أن 791 ألف جندي قاتلوا في العراق وأفغانستان سيحصلون على إعانات إعاقة، يضاف لهم ما نسبته 39% من عدد الجنود الأمريكان الذين قاتلوا في حرب الخليج الثانية 1991 يحصلون على معونات إعاقة، لذا تقدر كلفة الحرب بأنها ستصل إلى ما بين 371- 630 مليار دولار، فضلا" عن الأضرار الاقتصادية والاجتماعية مثل خسارة أو ضعف الإنتاج المقدم للذين أصيبوا بإعاقات مزمنة ، كما أثرت الحرب على الاقتصاد العالمي بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث كان سعر البرميل مع بدايتها 39 دولار ووصل في شهر أبريل 2008 إلى 110 دولار، ولا زال عند هذه الحدود في عام 2014 . أما عن عدد القتلى من العراقيين فالأرقام تتراوح ما بين 500 ألف إلى مليون عراقي[1].

وتأسيساً على ما سبق فقد حمل غزو العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية المتحالفة مع بريطانيا العديد من المتغيرات الجيوسياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وشكل منعطفاً حاسماً وخطيراً للتطور السياسي للعراق ولمجمل المنطقة العربية والعلاقات الدولية، فالغزو أطاح بالدولة العراقية وحل مؤسساتها ونشر الفوضى في البلاد، وهذا ما أرادته

(1) وكالة الإنباء العراقية،2008، الموقع الالكتروني:
www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198.

الولايات المتحدة الأمريكية من رفعها شعار الفوضى الخلافة، إذ إنها أطلقت يد جماعات النهب والتخريب لتعبث بالأمن الداخلي وتنهب المتاحف والممتلكات العامة، مما غير العديد من المفاهيم الحديثة والقديمة التي كانت سائدة في البلاد، فحول البنى الاجتماعية إلى صورة مفككه من التوجهات الدينية والطائفية والمذهبية والعشائرية، ووضع وحدة العراق وعروبته موضع بحث وإعادة نظر جراء الهجمة الشرسة القادمة من جهة الشرق التي تزامنت مع الغزو والاحتلال.

لقد كانت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الفوضى الخلاقة تنبع من افتقادها للقدرة على التأثير في البنية العراقية التي لا يوجد داخلها عوامل مساعدة ترتبط بشكل عضوي مع الولايات المتحدة التي تعاني من أزمة ثقة وعداء تأريخي بين أفراد الشعب العراقي، وحيث أن الحاجة الأمريكية كانت ماسة لتوفير المناخ المناسب من اجل تنفيذ مشروعها في العراق، فأنها قد افتقدت للفريق الذي يمكن أن تتدخل لصالحه دون الآخر، وذلك لان الاتهام بالعمالة لها كان جاهزا"، لذلك فأن دور الفوضى الخلاقة يأتي لإحداث التغيير الداخلي دون التدخل لصالح هذا الفريق أو ذاك .

المبحث الثاني

دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية

في النظام الدولي الجديد

شهد واقع العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد ، حالة تحكم تكاد تكون مطلقة بالشؤون الدولية جراء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها بقيادة للعالم، الأمر الذي أسهم بتحقيق إستراتيجيتها القائمة على التوسع والانتشار، وتحقيق المصالح بأقل ما يمكن من التكاليف، أو أن تجعل التكاليف مساوية ما لم تقل عن المنافع. وكذلك سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاطمئنان على مستقبل قدرتها التنافسية مع الخصوم المتوقعين سواء في أوربا أو آسيا، لضمان وحماية أوضاعها ومكانتها الدولية، من دون أن تقع في قبضة الآخرين، أي أنها لا تريد أن تترك للاحتمالية مجالا في هذا الموضوع، عبر تحقيق هدف استراتيجي عالمي هو التأكيد ولكل الإطراف في العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ دورها المهيمن الذي تنفرد به بعد انتهاء الحرب الباردة وإنها إذا كانت القوة الأكبر في القرن العشرين فأنها مصممة على أن تكون القوة العالمية الوحيدة في القرن الحادي والعشرين.

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلال تفوقها العسكري، من خلال عدم السماح لتنامي أي قوة يمكن أن تنافسها في إعادة تشكيل الخارطة العالمية، فعملت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) على إقامة النظام تادولي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة، بالتركيز على مسائل ذات تأثير في البنية العالمية (الانفراد والتفوق) الأمريكي، وكيفية العمل على تشكيل تحالف عالمي بقيادة الولايات المتحدة، وكذلك العمل وفق الآليات العديدة، على

تسخير المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، من أجل توفير مظلة شرعية لتحقيق إستراتيجيتها في الهيمنة.

يتناول المبحث الثاني دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في النظام الدولي الجديد من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في تسعينيات القرن العشرين.

المطلب الثاني: دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الأول: دور الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية في تسعينيات القرن العشرين

يمكن القول أن ما شهدته حقبة التسعينيات من القرن العشرين من تربع الولايات المتحدة الأمريكية في قمة النظام الدولي وتفردها المطلق بمقدراته والتحكم بإدارة أزماته وذلك بعد قيام النظام الدولي الجديد ، بأنه يناقض تماماً الوعود التي قدمتها الإدارة الأمريكية بعالم أكثر أمناً وسلاماً وديمقراطية، والاستثناء الوحيد تمثل بتدخلها الايجابي أحياناً في مشكلات القارة الأوروبية، التي استقبلت ذلك العقد وهي تعاني من حالات انقسام واضحة بفعل تجزئة العديد من دولها وتصاعد حدة الأزمات فيها[1].

لقد واجهت الولايات المتحدة الأمريكية الواقع الدولي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بما يغريها لاكتساب المزيد من النفوذ،عبر الاندفاع نحو مناطق الفراغ الجديدة الناشئة عن انهيار المعسكر الاشتراكي والدولة السوفيتية، وعبر تحييد القوى البازغة الجديدة (أوربا، الصين، اليابان) لمنعها من الحصول على مواطيء قدم في المناطق الجديدة، وكذلك كبح طموحات تلك القوى من الوصول إلى أن تصبح قوة مكافأة أو موازية للقوة الأمريكية ومنع أية حالة استقطاب دولية جديدة، يمكن أن تحد من النفوذ الأميركي[2].

وقد أصبح هدف الإستراتيجية الأمريكية في تلك المرحلة ليس ملء الفراغ الناشئ عن انهيار الاتحاد السوفيتي، بل خلق مناطق فراغ جديدة تتيح لها التدخل وصولا لاكتساب مناطق سيطرة جديدة.ومن ابرز الأساليب للوصول

(1) التقرير الاستراتيجي 1998، مصدر سابق، ص44

(2) ابراهيم ابو خزام، مصدر سابق، ص65.

إلى ذلك الهدف، الإفادة من بؤر التوتر القائمة وتفعيلها مستفيدة من وجود زعامات متناغمة مع السياسة الأمريكية أو تابعة لها أو جاهلة بخطورة التورط في الأعيب القوى العظمى[1].

لقد بدأ عقد التسعينات بصورة غائمة للبيئة الدولة ، حيث العنف والعنف المضاد في تصاعد مستمر، عبر إرهاب الجماعات وإرهاب الدول، وتصاعد الصراعات الأهلية والإقليمية وازديادها، مما يمكن أن يطلق عليه توصيف الفوضى الدولية الشاملة[2].

وقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال الأفكار التي وضعها الباحثون والمختصون في مجال العلاقات الدولية، والتي تحمل اعتقادات تتعلق بضرورة استخدام القوة العسكرية لردع الخصوم أثناء حصول تصعيد في الأزمات الدولية التي لها مساس بالمصالح الحيوية والأمن القومي الأمريكي ، مع تجنب العمليات التي يمكن أن يفسرها الخصوم بأنها استعداد لأعمال قتالية[3].

وقام منظرو السياسة الأمريكية بإعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن القومي الأمريكي من مخاطر، وقاموا بترتيب تلك المخاطر وفق المستويات الآتية[4]:

---

(1) المصدر السابق نفسه، ص 66.67.

(2) التقرير الاستراتيجي، مصدر سابق ، ص44.

(3) أحمد عباس عبد البديع. إدارة الأزمات الدولية ودبلوماسية القوة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد (111) يناير 1993، ص 126 .

(4) عبد القادر محمد فهمي. المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، 2011 ، ص 327 .

1. المستوى الذي يشتمل على المخاطر التي تهدد الوجود الأمريكي، والذي يتمثل في الصين وروسيا الاتحادية.
2. المستوى الذي يشتمل على المخاطر التي تهدد المصالح الأمريكية، والذي يتمثل في الدول التي تهدد الوجود الأمريكي ومجموعة الدول الأخرى التي تنتشر في مناطق مختلفة، مثل الدول في: شبه الجزيرة الكورية، ومنطقة آسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط.
3. المستوى الذي يشتمل على المخاطر التي تهدد والمصالح الوجود الأمريكية تهديداً مباشراً، والذي يتمثل في الدول التي يعد وجودها مقلقاً من الناحية الأمنية وينبغي التحسب لها، مثل دول: البلقان، والصومال، والسودان، وهاييتي، ورواندا.

ومن أجل تفادي تلك المخاطر سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتوظيف ميثاق الأمم المتحدة الذي حرم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، لكنه خول مجلس الأمن الدولي التدخل عسكرياً في إطار نظام الأمن الجماعي في حالة تطور الأزمات والمنازعات الدولية بشكل يهدد السلم والأمن الدوليين، وهذا ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عبر خلق ظروف تعجيزية لإستنفاذ إدارة عدد من الأزمات الدولية سلمياً الأمر الذي سمح للجانب الأمريكي بطرح فكرة ممارسة حق الدول في الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن النفس [1].

لذلك جاءت الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين لتفرض هيمنتها المطلقة على العالم وبدأت بالمنطقة العربية ومن العراق تحديداً عبر إبقائه تحت الحصار الاقتصادي والضغط العسكري الأمر

(1) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51 .

الذي جعل الوضع يزداد تعقيداً في هذا البلد أكثر مما توصي به خطابات الـرئيس بوش الأب، ومن بعده بيل كلينتـون اللـذين اسـتخدما مـا يسـمى بالدبلوماسـية التعسفية، حيث استخـدم كلينتون القـوة في قصــف يوغسـلافيا وغـزا الصـومال وهاييتي، واتبع سياسة الاحتواء المزدوج تجاه العراق منذ حزيـران (1991) التـي استمرت إلى ما بعد مغادرتـه البيت الأبيض، تخللها عمليات قصف بغداد بحجج مختلفة، ثم جاء استخدام القوة مـن قبل إدارة الرئيس الأمريكــي جـورج بـوش الأبن ضـد العراق لتـبرز هيمنـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى العـالم، عـبر استغلال هيئـة الأمم المتحـدة لتبرير تخليه عن الدبلوماسية، والتوجه نحو القـوة والحـروب التي يعتبرها مـن أجل الحفـاظ على السلم والأمـن الـدوليين، كـما أن تهميش دور الدبلوماسيـة واعتماد مبدأ القـوة كانت هـي الفكرة التي اسـتبدلها جـورج بـوش الابـن بسياسـة الحـروب الاسـتباقية مــن خـلال التعـاون المتعـدد الأطراف، إلا أن اختيار العراق هدفاً للتـدمير فــي سياسـة جـورج بـوش الابـن لم يكــن إلا هــدفاً مــن أهــداف الولايــات المتحــدة الأمريكيـــة ضــمن الســياق الإستراتيجــي كونهـا انطلقـت مـن مسـتويات سياسـية تتعلـق بأهـداف عالميـة وإقليمية ومحلية، تقوم مجتمعـه بتكوين الإستراتيجية الشاملة لها [1].

---

(1) سعد شاكر شبلي. التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمـي الخليجي، عمان، دار زهران، 2014 ، ص 43 .

المطلب الثاني: دور الإستراتيجية الأمريكيـة في إدارة الأزمـات الدوليـة في القـرن الحادي والعشرين

لقد وجدت الإدارات الأميركية في ما حدث خلال سنوات التسـعينيات مـن القرن العشرين، ومطلع القرن الحادي والعشرين من هجمات طالت مؤسسـات الأمن القومي الأمريكي، وأهمها هجمات 11 أيلول 2001 على برجي مبنـى مركـز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى وزارة الدفاع، حيث صورت حالـة الهلـع الـذي أصاب الشعب الأمريكي في تلك الهجمات ، على أنهـا الفرصـة الهائلـة والعظيمـة التي حصل عليهـا الـرئيس الأمـريكي جـورج ووكـر بـوش لينطلـق نحـو سياسـته الخارجية، لإعطاء مجال واسع للدور العالمي للولايات المتحـدة في القـرن الحـادي والعشرين.

وفي خضم هذا الحـدث والاخـتراق الواضـح للأمـن القـومي الأمـريكي فـان الجمهور الأمريكي المروع من شدة الصدمة لن يـتردد في الاسـتجابة لـدعوة بـوش الأبن للالتفاف حول (القائد العام) بلا سؤال ولا جواب ولا تحفظات حول حربـه المقدسة (الحرب على الإرهاب)، وعمليا يصبح نشر القـوة العسـكرية الأمريكيـة بديلاً من الدبلوماسية وفن إدارة الدولة، باعتبار أن الجمهور المصـدوم مـتعطش للانتقام وغير هياب للعواقب[1].

وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب أو منع انتشار أسلحة الدمار الشـامل، تقـوم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالتـدخل دفاعـا عـن (المصـالح القوميـة

(1) نصير عاروري ،"حروب جورج دبليو بوش الوقائية بين مركزية الخوف وعولمة الإرهـاب"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 297 لسنة 2003، ص11.

و لمزيد من التفاصيل انظر نص الإستراتيجية الشـاملة للأمـن القـومي الأمـريكي عـلى شـبكة الانترنت (Bush's National Security) www.common .Dre ams.com

الأمريكية) انطلاقا من الحديث عن منابع الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل لكي تبرر وتغطي تدخلها دوليا.

ووفقاً لشعار الحرب على الإرهاب فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية جملة من الأهداف الدفاعية تناولها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد عام 2001، حيث قال: "أننا نتمتع بسلام ينطوي على مفارقة فنحن في مأمن من خطر حرب نووية ساحقة أكثر مما كنا في أي وقت منذ بداية العصر الذري لكننا أكثر تعرضا لخطر انفجار حقيبة مفخخة أو لخطر إرهابيين أو خطر أعمال عنف عشوائية يقوم بها نظام خارج عن القانون"[1].

وقد ذكر رامسفيلد الأهداف الدفاعية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحادي والعشرين حيث قال:"اعتزم السعي لتحقيق خمسة أهداف أساسية هي[2]:

أولاً: قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء الردع المناسب للبيئة الأمنية المعاصرة والمحافظة عليها، وهي بيئة الأمن القومي الأمريكي الجديدة، وذلك بعد لأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها قد أصبح واقعاً متزايداً، ولا بد من الاعتراف بهذا الواقع ومن ثم معالجته، وقد تطلب ذلك المبادرة لإجراء تغيير حاسم في سياسة خفض قيمة الاستثمار في أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وذلك بهدف المحافظة على القدرات الأمريكية لحماية نفسها، ولتأمين حرية التصرف خلال الأزمات ولهذه الغاية لا بد من إنشاء نظام دفاع فعال مضاد للصواريخ لا في داخل الأراضي الأمريكية فحسب وإنما أيضا

---

(1) حديث وزير الدفاع الأمريكي السابق(دونالد رامسفيلد) في احتفال الترحيب به في وزارة الدفاع الأمريكية في 26 كانون الثاني 2001.

(2) المصدر السابق نفسه.

لتوفير قدرة الدفاع عن القوات المسلحة الأمريكية في الخارج وعن أصدقائها وحلفائها.

ثانياً: ضمان جاهزية القوات الأمريكية واستمرارية انتشارها، خاصة عندما تدعى لتأدية واجبها الأمر الذي يتطلب جعلها تكون جاهزة أمام كل طارئ يمكن أن تواجهه، وان تكون قادرة على مواصلة العلميات العسكرية لمدة طويلة إذا دعت الحاجة لذلك.

ثالثاً: تحديث وسائل الاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية للقيادة والتحكم والاستخبارات والقدرات الفضائية بغية تلبية احتياجات القرن الحادي والعشرين، والعمل على تغيير القدرات الدفاعية والتكييف مع التغيرات الطارئة التي تواجه تلك القدرات، لأن التطوير ونشر النظام العصري الفعال للاتصالات في القيادة والتحكم وكذلك الاستخبارات يعد أمر أساسي لتطوير القوات المسلحة الأمريكية وهو حيوي للقيام بجهود دبلوماسية فعالة.

رابعاً: قيام المؤسسة العسكرية الأمريكية بإجراء تغيرات للتعامل مع ظروف القرن الحادي والعشرين.لأن نظام التزود بالأسلحة الحالي قد تم تصميمه لحقبة سابقة، لذلك فإنه أصبح غير مناسب لتلبية المتطلبات التي يفرضها ازدياد الأخطار غير التقليدية وغيرها في حقبة من التقدم التكنولوجي السريع واتساع رقعة انتشار أسلحة الدمار الشامل في أيدي (الإرهابيين والدول المارقة).

خامساً: إصلاح هيكليات وعمليات وزارة الدفاع بالاعتماد على نهج شامل لتغيير الأسس القانونية والتنظيمية لأهم العقبات التي تعيق الإصلاح."

لقد جاءت هذه الأهداف متوافقة مع الإطار العام للإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الأمريكي في القرن الحادي والعشرين التي دعا إليها الرئيس

الأمريكي جورج بوش الأبن في خطاب وجهه إلى الكونغرس في 20 أيلول 2002، حيث قال :"كانت قضيتنا القومية دوما القتال من أجل السلام العادل المساند للحرية وسوف ندافع عن السلام ضد التهديدات الإرهابية وسوف نعمل على تحويل لحظة النفوذ والقوة الأمريكية إلى عقود من السلام والازدهار لكوننا نستند إلى إستراتيجية العالمية الأمريكية الميزة التي تعكس التوحد بيننا وبين قيمنا ومصالحنا القومية وهدف هذه الإستراتيجية هو ليس المساعدة في جعل العالم أكثر أمنا فقط بل وجعله الأفضل".[1]

ثم أصبح شعار محاربة الإرهاب يمثل المرتكز الاستراتيجي العسكري الأمريكي والموجه الأساسي للإستراتيجية الأمنية العسكرية الأمريكية، حيث أصبح مرتكز الحرب ضد الإرهاب ليست ضد عدو منظور، فهو ليس نظاماً سياسياً أو فرداً أو معتقداً أو أيديولوجية، وهذا ما جعل القوة العسكرية الأمريكية قادرة على التدخل في أي مكان وزمان تحت ذريعة محاربة الإرهاب، وأصبحت العسكرية الأمريكية أداة فاعلة في خلق أزمات إقليمية دولية وإدارتها والتعامل معها، نظرا لعناصر الجبروت العسكري الأمريكي والقدرات الهائلة على التدخل في كل بقاع العالم."فالحرب في الإستراتيجية الأميركية ليست غاية بل أنها معنية بانجاز وظيفة عينت لها وصولا إلى أهداف محددة.[2]

لذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام القوة العسكرية في إدارة الأزمات بمنطق الردع والتهديد واستعراض القوة، فقد وجد صناع

---

(1) وثيقة تقرير الرئيس جورج بوش الابن المتضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، والموجه إلى الكونغرس في 2002/9/20م شبكة المعلومات الدولية (Bush's National Security Strateg).

(2) عبد القادر فهمي،"الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة فرضيات أساسية لمظاهر التغيير"،مجلة العلوم السياسية، العدد31 لسنة2000.

القرار الأمـريكي أن هـذه الأداة (القـوة العسـكرية) قـد أسـهمت كثـيراً في حالـة التوازن التي شهدها العـالم أبـان الحـرب البـاردة، إلا أن مرحلـة النظـام العـالمي الجديد تتطلب إعادة تكييف هذه الأداة وأساليب استخدامها، وإعـادة الانتشـار وتحديد الأولويـات والتحالفـات العسـكرية وصـولا إلى هـدف إدارة العـالم كلـه، وليس فقط إدارة التفاعلات الإقليمية، خاصة بعـد زوال المعسـكر المنـافس، مـن هنا أصبحت إدارة الأزمات تستدعي وجود قـوة عسـكرية تعـزز محـاولات إدارة الاقتصـاد العـالمي، والهيمنـة الاقتصـادية الأمريكيـة، وأصـبحت الحـروب فرصـة لاسـتعراض القـوة العسـكرية ودعـم الدبلوماسـية والحصـول عـلى مـوطئ قـدم اقتصادية، كما كانت في الوقت نفسه، صفقة تجارية وأعلانـاً عمليـاً عـن السـلاح الأميركي المتطور[1].

ولابـد مـن توضـيح بعـد مهـم في الإسـتراتيجية الأمريكيـة، فـرغم الإعـلان الظاهري عن أن الهدف من هذه الإستراتيجية هو إعلان مواجهة الإرهاب، إلا إن العامل الاقتصادي يقف بقـوة وراء التحـرك الاسـتراتيجي الأمـريكي، فقـد كشـف تقرير أعده " معهد جـيمس بيكـر الثالـث للسياسـة العامـة" في جامعـة رايـس، ويتناول موضوع أزمة الطاقة، إن "الآليات والإجراءات والمبادرات السياسية التـي كانت تلجأ إليها الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الـعشر الماضـية لسـد النقص المتزايد في الطاقة، لم تعد فاعلة ولا كافيـة بسـبب تزايـد الطلـب العـالمي على النفط وسائر مصادر الطاقة لدرجة فاق معها كثيرا قدرات الإنتـاج الإضـافية لمصدري النفط"[2].

(1) كوثر عباس،(الأمن القومي الأميركي..)، مصدر سابق ، ص96.
(2) عصام نعمان وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر ص66.

ولا بد من الإشارة إلى إن الإعلان عن أكثر من إستراتيجية خلال المرحلتين السابقتين أي قبل وما بعد أيلول 2001، لا يعني أن هناك اختلافات جذرية بين تلك الاستراتيجيات، بل إن واقع الأمر يؤكد التكامل بين هذه الخطط والاستراتيجيات، انطلاقاً من تكامل الأهداف المراد الوصول إليها، فقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من منتصف عقد تسعينيات القرن العشرين خطة تهدف إلى إخضاع منافسيها عبر ثلاث مراحل لإدارة الأزمات وكانت في كل مرة تنتهي بالأزمة إلى الحل العسكري، وأبرز تلك الأزمات هي أزمة البلقان 1996، وحرب افغانستان2001 وحرب العراق2003، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحروب الثلاثة سيطرتها المطلقة على المواقع الإستراتيجية الأخطر في العالم، فأوجدت حزاماً امنياً من الدول المتعاونة والحليفة معها من أجل إحكام سيطرتها على المناطق المحيطة بالاتحاد الروسي عبر أفغانستان وباكستان، إلى جانب أنها قد جاورت إيران[1].

لقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سعيها لإدارة شؤون العالم إلى تقديم المبررات لتحركاتها، وتدخلها في شؤونه الداخلية وقد سمح الخلل في البيئة الدولية والإختلالات التي رافقت انهيار المنظومة الاشتراكية، بتحرك أمريكي واسع للإفادة من الأزمات التي كانت موجودة أصلا ومن مخلفات الحرب الباردة ، كما سعت إلى تفعيل بعض المشكلات وخاصة في أوربا وأفريقيا من أجل فتح منافذ إضافية للتدخل وصولا إلى تحقيق مصالحها، وتحقيق

---

(1) مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، الكتاب الذي يجيب على التساؤل الأمريكي: لماذا يكرهوننا؟، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1، بيروت 2004، ص128.

هدف الهيمنة ومنع ظهور منافسين، إلا أن ما شـهده القـرن الحـادي والعشريـن من أحداث هيأ للإدارة الأمريكيـة فرصـة إضـافية لتتحـرك بسرعـة وقـوة لفـرض رؤاها على العالم عـبر مـا سـمي بـالحرب عـلى الإرهـاب، وفي عمليـة إدارة أزمـة الإرهاب الدولي.

الخاتمة

يحوي موضوع إدارة الأزمات الدولية الكثير من الموضوعات الشائكة، التي يصعب الفصل فيما بينها، إلا إن بروز خلافات وصراعات ومواجهات بين الدول يعد أمرا طبيعيا نظرا لتضارب المصالح في المجتمع الدولي، ولكنه في الوقت نفسه يشكل تحديا حقيقيا لأية دولة، مهما كان حجمها أو إمكاناتها، فكيف الحال مع دولة مثل الولايات المتحدة، وجدت نفسها في موقع متقدم يغريها بالبحث عن منافذ للبقاء في القمة، بينما الكثير من دول العالم لم تخف رغبتها في أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية هذا العب، ولكن بمسؤولية.

وحسب ما تعارفت عليه الأدبيات السياسية، فان إدارة الأزمات تعد وسيلة لتلافي المواجهات العسكرية الوخيمة العواقب، وإبعاد خطر الصراعات المسلحة عبر الاحتكام إلى المفاوضات، وباستخدام أساليب الدبلوماسية التي تطورت مع الزمن وباتت تستفيد من تطور العلم والتكنولوجيا ومراكز البحث العلمي والإعلام، لزيادة فعاليتها. وتعتمد إدارة الأزمات في جانبها العلمي على قواعد وضوابط، أما تطبيق تلك القواعد بما يتواءم والظروف الضاغطة والمتقلبة والمواقف المفاجئة و المتسارعة التي تفرضها تفاعلات الأزمة والأطراف المشاركة فيها، فهو أمر يعتمد كثيرا على قدرة صاحب القرار أو مدير الأزمة، وما يمتلكه من إمكانات ووسائل وما يعتمد عليه من أدوات ووسائل.

ورغم الحديث المتكرر عن استراتيجيات أميركية جديدة، فان واقع الأمر يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بإداراتها المتعاقبة، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حددت اتجاهات رئيسية تمحورت حولها كل الخطط الإستراتيجية للمراحل اللاحقة، وان الاستمرارية كانت السمة الأساسية للسياسات التي تبنتها الدولة الأمريكية، والخطط المعدة لكل مرحلة تكمل ما بعدها ويبقى

الاختلاف في بعض الأمور التفصيلية، وهذه الأمور الرئيسة يمكن اختصارها بالبحث عن كل ما يقوي الهيمنة الأمريكية، فكان احتواء النفوذ السوفيتي يمثل أبان الحرب الباردة جزءا من هذه الإستراتيجية التي تستكمل حلقاتها بالسيطرة على مراكز القوى الأخرى من أجل إبقائها في دائرة النفوذ الأمريكي، ضمن صيغ التحالف والتعاون، عبر مؤسسات دولية اقتصادية وعسكرية، لكي تبقى الولايات المتحدة الأمريكية فاعلا دوليا رئيسيا لا ينافسه احد على الريادة.

وهذه الأسس كانت هي المهيمنة على التفكير الأمريكي لفترة ما بعد الحرب الباردة، بل أنها أصبحت معلنة بوضوح عبر تأكيد المسؤولين الأمريكيين على بناء نظام دولي جديد، ومحاولة استقطاب الطرف المنافس الرئيس للمرحلة السابقة، أي الاتحاد السوفيتي، عبر اتفاقيات للتعاون والتقارب والمساعدات العسكرية والاقتصادية، سواء للدول التي كانت تدور في فلكه(المعسكر الاشتراكي) أم للدول المنسلخة عنه وفي مقدمتها روسيا لاتحادية، كما عبرت عن هذه السياسة بالإبقاء على حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتعزيزه وتعديل بعض هياكله وتوسيع حجمه ومهماته، بحيث يضم العديد من خصوم الأمس.

لقد استهلت الولايات المتحدة الأمريكية عقد التسعينات من القرن الماضي، الذي شهد انتهاء الحرب الباردة بالإعلان عن نظام عالمي جديد يحمل الكثير من الآمال للبشرية، ورددت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدءا بجورج بوش ومرورا بيل كلنتون وصولا إلى جورج ووكر بوش شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والعولمة، إلا أن العالم استقبل القرن الجديد وهو مليء بالاضطرابات والمشاكل، فقد كانت الدولة التي حاولت قيادة العالم تعاني من خلل وأزمة إستراتيجية حقيقة، قادتها إلى التخبط والإخفاق في معالجة أكثر الأزمات التي تصدت لإدارتها.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، تواصلت الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة ولكن مع اعتقاد من المسؤولين الأمريكيين بان عدم ظهور قوة مكافئة خلال أعوام التسعينات من القرن الماضي، يعني انتصارا لسياستهم أو للنموذج الذي تطرحه الدولة الأمريكية، مما يغريهم بمواصلة إعادة ترتيب العالم، للإبقاء على هيمنتهم، وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة الفرصة التاريخية ، التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلالها بسرعة، واستغلال حالة الصدمة العالمية لإعادة بناء التحالفات على أسس جديدة وبتقسيم العالم إلى محورين، احدهما للأخيار تقوده الولايات المتحدة، وأخر للأشرار ينضوي تحته مناهضو سياستها، وتحت شعارات الحرب على الإرهاب كان المسعى الأمريكي لإدارة شؤون العالم عبر التأزيم ومحاولة الانفراد في معالجة الأزمات، بينما تكون ادوار الآخرين في عملية الإدارة محددة ضمن هوامش تسمح بها السياسة الأمريكية.

إن إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات الدولية اتسمت عموما بكونها تتم وفقا لسياسة واقعية تستحضر عناصر الربح والخسارة، وتتوخى اختيار الممكن من بين عدة بدائل ولو كان سيئا، وكثيرا ما استبعدت هذه الإدارة الضوابط القانونية في إدارة الأزمات، أو أنها أخضعت تلك الضوابط لتفسيراتها وكان من العناصر المؤثرة في كيفية إدارة الولايات المتحدة الأمريكية للأزمات الدولية، تتمثل في مدى قوة أو ضعف الطرف المستهدف، ومدى ارتباط الأزمة بمصالح حيوية أمريكية وتأثيرها الآني أو المستقبلي على زعامتها. **حيث كانت السمة المميزة للإدارات الأمريكية في هذه المرحلة أنها تعكس قانون القوة بدل قوة القانون.**

وقد كانت الحملة العالمية ضد الإرهاب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة تمثل أضخم عملية إدارة للأزمات ، حيث اتسع نطاقها ليشمل اغلب دول العالم، وأعطت الولايات المتحدة الأمريكية فيها نفسها حق تقسيم العالم إلى أخيار وأشرار، ليعلن الرئيس الأمريكي أن قيادة معسكر الخير محسومة للولايات المتحدة دون غيرها، وان على العالم أن يكون مع الحل الأمريكي، وأعطت الإدارة الأمريكية لنفسها حق بناء أركان الأزمة وتوزيع الأدوار بل ووضع قواعد اللعبة والتفاوض بدلا عن الآخرين.

ومع أن قواعد إدارة الأزمات كما تعارف عليها العالم تعنى بالوصول إلى أفضل سبل التهدئة أو الحلول المقبولة، وان إدارة الأزمة تنتهي في حال الوصول إلى الحرب، مما يعني إخفاق العملية.إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية طرحت في إطار إدارة أزمة الإرهاب الدولي، فكرة استخدام قوتها العسكرية الهائلة في تقليص المخاطر، وقامت بعسكرة السياسة الدولية، وإدارة الأزمات وصولا إلى الحرب، بدلا من التهدئة. وشهد العالم في ظل ما اصطلحت عليه الإدارة الأمريكية (الضربات الاستباقية) وقوع حربين مدمرتين مع مطلع العقد الجديد، أدتا إلى إنهاء استقلال دولتين هما أفغانستان والعراق وإخضاعهما للاحتلال الأجنبي، عبر إدارة أمريكية للأزمات ، تم فيها افتعال المبررات، وإنشاء التحالفات، وتزوير الوقائع، وتجاوز نظام الأمن الجماعي الذي يفترض أن تكون إدارة أزمة بهذه السعة والتشعب، عبر قنوات المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة.

وعلى الطرف المقابل أدى الخلل في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، إلى طرح معادل مناقض لعسكرة إدارة الأزمات، عبر ما يسمى نشر الديمقراطية وصولا إلى إنهاء أسباب العنف المفضي إلى الإرهاب، فكانت إدارة أزمة

الديمقراطية عبر التدخل في الشأن الداخلي للعديد من دول العالم التي رأت الإدارة الأمريكية، أنها لا تطبق المعايير الديمقراطية في سياستها الداخلية.

وكانت حصة المنطقة العربية ضمن عملية إدارة أزمة الديمقراطية لا تقل عن حصتها في الأسلوب الأول للإدارة عبر الحرب، وبدلا من أن تسعى الإدارة الأمريكية للوصول إلى حل لأكثر أزمات المنطقة تعقيدا، وهي قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، فأنها فتحت الطريق أمام اضطرابات وفوضى، شملت العديد من الدول العربية، تحت ذريعة تشجيع الإصلاحات الديمقراطية، لتصطدم إدارتها لهذه الأزمة بثوابت الإستراتيجية الأمريكية التي تفترض: أن الوصول إلى الهدف يعني تحقيق المصلحة الأمريكية في المقام الأول، وهو أمر لا يتفق مع ما أسفرت عنه حملة الديمقراطية من وصول أحزاب وأشخاص للسلطة في العديد من الدول بما لا يؤمن ضمان تلك المصالح.

إن الإدارة الأمريكية لأزمات العالم خلال الفترة التالية لنهاية الحرب الباردة، ربما حققت بعض المكاسب للولايات المتحدة، واستطاعت من خلالها إن تثبت أنها القوة التي لا تنافس على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي، إلا أن هذه النجاحات لا يمكن حسابها بالأسلوب نفسه، إذا قيست على أساس مدى ما تخدم الهدف الرئيس للإستراتيجية الأمريكية، وهو أن يكون القرن الجديد أمريكيا، وان تبقى متربعة وحدها على القمة، حيث تشير الدلائل إلى أن سوء إدارة الأزمة، جعل العالم اقل أمنا، وزادت المخاطر التي تحيق به، بينما الخصوم والحلفاء، استغل كل منهم سوء الإدارة ليبني لبنة جديدة في تطور دولته وتقوية أركانها، ونشأت تحالفات جديدة بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، وبعد أن كانت الخطة الأمريكية تقضي بأضعاف الخصوم والمنافسين، فان أعدادهم قد ازدادت وكذلك إمكاناتهم، وبات على الإدارة الأمريكية المقبلة وحسب نصيحة زبيغتيو بريجنسكي، أن تدرك إخفاقات أكثر من عقد ونصف من الزمن، لاستعادة الفرصة التي أضاعتها بسوء قيادتها وإدارتها لشؤون العالم.

المراجع

الوثائق

- وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جورج بـوش الأبـن في مقـر الكليـة العسـكرية الأمريكية (ويست بوينت)، بتاريخ 1 حزيـران 2002، موقـع وزارة الخارجيـة الأمريكية على الانترنت.www.usinfo.stete.gov .
- وثيقة خطاب الـرئيس الأمـريكي جـورج بـوش الأبـن في الكاتدرائيـة الوطنيـة (واشنطن) – بتاريخ 14 أيلول 2001، موقـع وزارة الخارجيـة الأمريكيـة عـلى الانترنت. www.usinfo.stete.gov.
- وثيقة تقرير الرئيس جورج بوش الأبـن المتضـمن إسـتراتيجية الأمـن القـومي الأمريكي، والموجه إلى الكونغرس في 2002/9/20 .

الكتب العربية

- احمد قاسم، النظام الدولي الجديـد لبـوش أو(الـعصر الأمـريكي) ط1 ترجمـة بشير العلاق، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد 1992.
- ادونـيس العكـرة، مـن الدبلوماسـية إلى الإسـتراتيجية امثـولات مـن الحـرب الباردة، دار الطليعة، بيروت، 1981م.
- إسـماعيل صـبري مقلـد، العلاقـات السياسـية الدوليـة دراسـة في الأصـول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الخامسة، 1987
- أميمة الـدهان، إدارة الأزمـة في المـنظمات، الأهليـة للـنشر والتوزيـع، عـمان، 1993.
- ايان انطوني واليسون ج.ك.بايلز وشانون كيل وزدزسـلو لاتشوفسـكي،" النظـام الأطلس-أوربي والأمن العالمي" من بحوث كتاب:التسلح ونزع السـلاح والأمـن الدولي، الكتاب السنوي 2003، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمـة مركـز دراسات الوحدة العربية.

- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت 2006).
- جورج تنيت، في قلب العاصفة،ص162، عرض موقع المعرفة على الانترنت 2007.
- جوزيف تكلتر، العولمة وما وراءها، ترجمة فالح عبد القادر، بيت الحكمة، بغداد، سنة 2003م.
- جيهان احمد رشتي، الدعاية واستخدام الراديو في الحرب النفسية، دار الفكر العربي، القاهرة 1985.
- حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1988.
- سعد شاكر شبلي . التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، دار زهران، عمان، 2014.
- سيمور هيرش، ثمن القوة سنوات كيسنجر في البيت الأبيض، ترجمة خالد إسماعيل، بيت الحكمة، المطبعة العربية، بغداد سنة 2000م.
- صبري فالح الحمدي، دراسة في تاريخ أمريكا وعلاقاتها الدولية، المكتبة الوطنية، بغداد سنة 2002م.
- صموئيل هنتنغتون، تأكل المصالح الأمريكية، ترجمة سهيل احمد حسين، مجلة أم المعارك، العدد124 لسنة 1998.
- طه المجدوب. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال القرن العشرين" في: الإمبراطورية الأمريكية، ج1 ـ القاهرة، مكتبة الشروق، 2001
- عبد القادر محمد فهمي. المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي، عمان، 2011.
- عاصم محمد حسين، " سرية وعلانية المعلومات في ظروف الأزمات "، معهد الإدارة العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، 1993.

- عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة، الكويت سنة 1989.
- عبد الكريم بكار. العولمة طبيعتها – وسائلها – تحدياتها التعامل معها، عمان، دار الأعلام للنشر والتوزيع، 2013.
- عصام نعمان ." العرب والعالم بعد 11ايلول/سبتمبر (ضمن حلقة نقاشية تحت عنوان: التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساتها العربية)"، بيروت، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- عصام فاهم العامري، الدعاية الإيرانية والدعاية الإسرائيلية، دار الحرية للطباعة، بغداد 1987.
- فواز جرجس، السياسية الأمريكية تجاه العرب من يصنعها وكيف تصنع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2000.
- فيليب ويليامز، إدارة الأزمات والمجابهة الدبلوماسية في العصر النووي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد 1986.
- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في تاريخ العلاقات الدولية، جامعة بغداد، 1991.
- كاظم هاشم نعمة، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1994.
- لهيب عبد الخالق (بين انهيارين) الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- محسن الخضيري إدارة الأزمات، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993
- محمد الأطرش، وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر،مركز دراسات الوحدة العربية ط2، بيروت 2004.
- محمد سعد أبو عامود. النظم السياسية في ظل العولمة، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2008.

- محمـد السـيد سـليم، تحليـل السياسـة الخارجيـة، مكتبـة النهضـة العربيـة، السنة 1998.
- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، بـيروت، دار الكتـاب العـربي، ط3، 1983.
- محمد عبد العزيـز، صـنع السياسـية الأمريكيـة والعـرب، دار الكرمـل للـنشر والتوزيع، الأردن، سنة 1990.
- محمـد عزيـز شـكري، الأحـلاف والتكـتلات في السياسـية العالميـة ، دار عـالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى 1978.
- محمود خالد المسفر، العولمـة الاقتصـادية هيمنـة الشـمال والتـداعيات عـلى الجنوب، بيت الحكمة، بغداد 2002م.
- مصطفى الدباغ، إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، الكتاب الـذي يجيـب على التساؤل الأمريكي: لماذا يكرهوننا؟، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والـنشر ط1، بيروت 2004.
- موسى محمد ال طويرش، تاريخ العلاقات الدولية من كنـدي إلى غورباتشـوف 1961-1991م، دار الحوراء، بغداد، 2005م.
- نورتن فريش وريتشارد ستيفنز، الفكر السـياسي الأمـريكي البعـد الفلسـفي في إدارة شؤون الدولة الأمريكية، ترجمة هشام عبـد اللــه ، المؤسسـة العربيـة، بيروت، 1989م، ص39.
- هادي قبيسي. السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديـدة والواقعية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008
- والتر ماكدونالد، ارض الميعاد والدولة الصليبية، أمريكا في مواجهة العـالم منـذ 1776، ترجمة رضا هلال، الطبعة الثانية، 2001م، دار الشروق، القاهرة.
- يفجيني بريماكوف، العالم بعد سبتمبر واحـتلال العـراق، تعريـب عبـد اللــه حسن، مكتبة العبيكان، ط1 2004.

الدوريات

- سامح راشد . العراق المحتل.. تقويض الدولة والنظام، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل 2006.
- صلاح النصراوي. العراق .. تحولات سياسية وتوازنات هشة، مجلة السياسة الدولية، العدد 169 يوليو 2007.
- عبير بسيوني. " الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية العدد (127)، (1997)، ص(115).
- رياض قهوجي (2007). الخيارات العسكرية للمواجهة الأمريكية – الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 168، نيسان، ص 123.
- محمد أبو رمان. جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 2007.
- مغاوري شلبي علي (2007) . الاقتصاد الإيراني بين العقوبات الدولية واحتمالات الحرب ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 168، نيسان ص 127.
- نبيه الأصفهاني (2001). مستقبل التعاون الروسي الإيراني، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في مؤسسة الأهرام، العدد (144)، أبريل، ص 160.
- اليسون ج.ك. بيلز، العراق: الميراث، من بحوث كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، الكتاب السنوي 2004.
- إبراهيم ابو خزام ،" الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 31، لسنة 2000م.

- أبو بكر الدسوقي، أمريكا والإرهاب: الحدث والتداعيات، مجلة السياسة الدولية، العدد146 لسنة 2001،
- احمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الدولي الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد147، السنة 2001.
- احمد عبد الرحيم الخلايلة، العرب والتأثير في النظام العالمي، مجلة دراسات دولية، العدد 11 لسنة 2001م.
- احمد مختار، "المفاوضات وإدارة الأزمات"، مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 107 لسنة 1992.
- احمد نوري النعيمي، "وزارة الخارجية بين وظيفة التنفيذ وعملية صنع القرار"، نموذج وزارة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد 21 لسنة 2003م، مركز الدراسات الدولية، بغداد.
- إدريس لكريني،" مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية " من بحوث سلسلة المستقبل العربي (23) :العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر.
- أسامة الغزالي حرب ،"هل استوعب الأمريكان درس 11سبتمبر 2001 "، مجلة السياسة الدولية، العدد147، لسنة 2003.
- إسماعيل الشطي، "تحديات إستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ايلول2001" من بحوث كتاب العرب والعالم بعد 11سبتمبر/أيلول.
- ام.دي. موزاكيس،"الولايات المتحدة الأمريكية والانفراج"، ترجمة خليفة طه العزاوي، مجلة الشؤون الخارجية،معهد الخدمة الخارجية، ببغداد 1982.
- أمين هويدي"إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المراوغ" مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد112/ ابريل 1993.

- ايان انطوان واليسون جي كي بيلز وشانون ن.كايل، زدزسلو لاتشوفسكي" النظام الأطلس أوربي والأمن العالمي "، نزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام 2003، ترجمة مركز الوحدة العربية، بيروت 2004.
- برادلي تيلر، القواعد الأمريكية في العالم، ترجمة عماد فوزي الشعيبي، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق 2004.
- بروس بيركويتز،"عصر المعلومات،جهاز المخابرات"،مجلة شؤون خارجية العدد13 لسنة1996، ترجمة مجلة السياسة الدولية، العدد126 لسنة 1996.
- التقرير الاستراتيجي العربي 1998، تفاقم أزمة الإستراتيجية الأمريكية يربك النظام العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 1999.
- توماس كاروتيرز، دعم الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، مقالة منشورة في مجلة شؤون خارجية، العدد الصادر في يناير/فبراير2003، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، مجلة دراسات دولية، العدد 20، حزيران 2003.
- ج جون اكنبري ، أوهام الإمبراطورية تعريف النظام الأمريكي الحديث، عرض وتحليل مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق، 2004.
- جايمز كاري، جون اف ديكرسون ،" الإستراتيجية حرب على كافة الجبهات "صحيفة التايمز، في 15اكتوبر 2001، ترجمة مركز الدراسات الدولية ضمن سلسلة متابعات دولية العدد71، جامعة بغداد، لسنة 2001.
- جوزيف ناي، "المعلوماتية الأمريكية موارد قوة للمستقبل"، ترجمة شامل سرسم، مجلة شؤون سياسية، العدد7/6 لسنة 1996، دار الجماهير للطباعة، بغداد.
- حسن الرفاعي، " الولايات المتحدة الأمريكية ودورها في صنع الأزمات الخارجية"، مجلة التقوى، العدد 129 نقلا عن: الياس حنا، "هل تساهم أحداث المنطقة في افول الحلم الإمبراطوري الأمريكي"، مجلة شؤون عربية، العدد126، جامعة الدول العربية، القاهرة، صيف 2006، الرياض، السنة 2003 .

- حسن نافعة ،" الأمم المتحدة والنظام الدولي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 84 لسنة 1986.
- حسين الحاج علي احمد، "حرب أفغانســتان التحول من الجيو إستراتيجي إلى الجيوبولوتيكي "، من بحوث كتاب العرب والعالم بعد 11 سبتمبر،2002.
- حنان البـيلى، الفسـاد المؤسـسي (سـلبيات الأداء ومحـاولات الإصـلاح)، مجلـة السياسة الدولية، العدد 143 لسنة 2001.
- حنان دويدار، الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الماليـة الدوليـة، مجلـة السياسة الدولية، العدد 127، لسنة 1997م.
- دسيار الجميل، "المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظـام الـدولي القـادم – من مثلث الأزمات إلى مربع الأزمات: تحديات مستقبلية"، من بحوث كتـاب: العرب وتحـديات النظـام العـالمي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت (1999
- ري اس كلاين، وكالة المخابرات المركزية بين الحقيقة والخيال، عـرض ابـراهيم عليان، مجلة الأمن القومي، العدد الثالث 1985، بغداد.
- زياد حافظ ،"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياته عـلى سياساتها الخارجية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 306 لسنة 2004.
- سرمد أمين عبد السـتار، الحملـة الدوليـة لمكافحـة الإرهـاب أهـداف المعلنـة والمصالح الحقيقية، مجلـة دراسـات دوليـة،مركز الدراسـات الدوليـة، جامعـة بغداد، العدد20 لسنة 2003.
- سعد حقـي توفيـق،"إشـكالية فهـم النظـام الـدولي الجديـد"، مجلـة العلـوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد 14، لسنة 1995.
- سعيد رشيد الطائي، "الناتو وقـوس الأزمـات الباسـفيكي"، نشرة قضـايا دوليـة، العدد 41، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، سنة 2000.
- شانون ن.كايل، "الحـد مـن الأسـلحة النوويـة وحظـر انتشـارها" مـن بحـوث كتاب، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2004.

- صموئيل هنتنغتون، تأكل المصالح الأمريكية، ترجمة سهيل احمد حسين، مجلة أم المعارك، العدد124 لسنة 1998.
- ضاري رشيد الياسين، "الاستباق في مكافحة الإرهاب"، الجزء الثاني من أوراق قارية، مركز الدراسات الدولية ، العدد 138 لسنة 2004.
- ضاري رشيد الياسين، الإرهاب الدولي: "الدوافع والأسباب"، سلسلة متابعات دولية، العدد 94، لسنة 2002 مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- عبد القادر فهمي،"الإستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة فرضيات أساسية لمظاهر التغيير"،مجلة العلوم السياسية، العدد31 لسنة2000.
- عبير بسيوني،" الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 127 لسنة 1997
- عصام صادق نعمان، "الأبعاد القانونية للإرهاب الدولي"، مجلة السياسة الدولية العدد 85 لسنة 1986.
- علاء الدين كمال قنديل. الجات واقتصاديات الدول العربية، القاهرة ، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية، القاهرة، للفترة 21- 23 مايو 1996م ، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.
- علي البلاونة، "الهجوم على أمريكا وتداعياته"مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد17،مركز دراسات الشرق الأوسط، ،عمان ، خريف 2001
- عمرو حمزاوي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، بعد الانتخابات الأمريكية والحرب الإسرائيلية على لبنان" مجلة المستقبل العربي، العدد 334 لسنة 2006.
- غاري غمبل (نشر الديمقراطية عملية السلام والتطرف الإسلامي) أبحاث إستراتيجية إسرائيلية، ترجمة مركز المعطيات الإستراتيجية، دمشق 2004.
- فاضل زكي محمد، "الأزمة الدولية دراسة في التفاعلات الإستراتيجية التكتيكية"، مجلة أم المعارك، العدد الثالث، السنة الأولى، 1995.

- فاضل زكي محمد، " الأزمة الدولية بين مقتربات ومفترقات المصطلحات" مجلة أم المعارك، العدد 9/8، 1996.
- فاضل زكي محمد، "الأزمة الدولية دراسة في التفاعلات"، مجلة أم المعارك العدد 3، لسنة 1995م، وزارة الإعلام، بغداد.
- فكرت نامق العاني ،" الإرهاب في السلوك السياسي الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة أم المعارك العدد 2 لسنة 1995.
- فكرت نامق عبد الفتاح، "النظرية التفاوضية وحل الصراعات الدولية" مجلة دراسات دولية العدد11 لسنة 2001، مركز الدراسات الدولية، بغداد.
- قيس محمد نوري ، "الناتو الجديد التوسع في مديات العمل"، بيت الحكمة، بغداد 2001، من بحوث ندوة بيت الحكمة حول حلف شمال الأطلسي وآفاق تطوره، بغداد.
- كينيث نيل كوكيير، إدارة الانترنت صراع دولي جديد، مجلة شؤون خارجية عدد ديسمبر 2005عرض شيرين حامد فهمي،على موقع إسلام أون لاين.
- مارك هيلر، "النظام الدولي بعد الحرب على العراق"، ترجمة مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية، دمشق (D.A.S.C).
- مالك عوني، "الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، العدد127، لسنة 1997م.
- مجلة الايكونومست الأمريكية ، العدد أكتوبر 2001، ترجمة أمير جبار لفتة، سلسلة متابعات دولية، العدد82، مركز الدراسات الدولية، بغداد 2002.
- محمد الأطرش، وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر،مركز دراسات الوحدة العربية ط2، بيروت 2004.
- محمد زكي إسماعيل،" النظام الدولي الجديد بين الوهم والحقيقة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 143 لسنة1991.

- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى انسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006
- محمد سعيد الصحاف،الغطاء التبريري لمغالطة الحرب العادلة، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد15، لسنة 2002.
- محمد صدام جبر "إدارة الأزمات استراتيج وتكتيك"، مجلة آفاق اقتصادية، العدد83 لسنة 2000م، (اتحاد الصناعة والتجارة في الإمارات العربية المتحدة
- محمد عمورة ، "الإرهاب الدولي والمقاومة كحق مشروع "، سلسلة أوراق قارية، العدد119، لسنة 2003 مركز الدراسات الدولية .
- محمد مصطفى كمال "أحداث 11 سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مراجعة في الأجهزة والسياسات"، مجلة السياسية الدولية، العدد 147، لسنة 2001.
- ممدوح انيس فتحي ،"الإستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن القادم"، مجلة السياسة الدولية، العدد 130، لسنة 1997، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
- معتصم راشد. اتفاقية الجات وأثرها على اقتصاديات المجموعة الإسلامية، القاهرة، بحث مقدم إلى مؤتمر أثر اتفاقية الجات على اقتصاديات الدول الإسلامية للفترة 21- 23 مايو 1996م، المحور الثالث، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للإقتصاد الإسلامي.
- ميل جودمان، عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، معهد دراسات السياسة: السياسة الخارجية تحت المجهر، المجلّد (9) العدد (1) شباط 2004، ترجمة مركز المعطيات الإستراتيجية، دمشق 2004 .
- نادية فاضل عباس، "ملامح الانهيار الأمريكي" ، سلسلة متابعات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الدولية، 2001.
- نبيل عبد المعطي، "إستراتيجية أمريكية دولية جديدة "، مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية

www.dascsyria.com .

- نزار إسماعيل الحيالي، المهمات الجديدة للناتو والتطبيقات التكميلية، ، ، ندوة خاصة عن حلف شمال الأطلسي، آفاق وتطورات. بيت الحكمة، بغداد 2001
- نصير عاروري، "حروب جورج دبليو بوش بين مركزية الخوف وعولمة الإرهاب"، مجلة المستقبل العربي ،العدد 297 -لسنة2003.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي،" المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير"، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، آذار 2006، السنة الثالثة، على موقع www.uluminsan ia.net.
- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أيلول/سبتمبر 2001 من بحوث كتاب صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، بيروت2003.
- هل دبرت المخابرات الأمريكية تفجير الأبراج"، ترجمة عزة كبة، مجلة الحكمة، العدد26/مايس 2002، بيت الحكمة، بغداد.
- وائل محمد إسماعيل، "وكالة الأمن القومي الأمريكي"، نشرة محطات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، لسنة 2000م.
- وليد محمد سعيد، "الأزمة الدولية:دراسة نظرية"مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 1988.

الدراسات الجامعية

- داود مراد حسين، (سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي للفترة من 1963-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، إبراهيم ابو خزام ،" الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة مفاتيح التدخل"، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 31، لسنة 2000م.

- كوثر عباس الربيعي (الأمن القومي الأمـريكي والصراع العـربي - الإسرائـيلي في التسعينات)، رسالة دكتوراه غير منشورة ،معهد الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد،1999م.
- نادية ضياء شكارة، (إستراتيجية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإدارة الأزمـات الدولية)،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 2001م.
- نزهـت محمـود نفـل، (اتجاهـات الدعايـة الأمريكيـة إزاء الإرهـاب الـدولي)، أطروحة دكتـوراه غـير منشـورة، قسـم الإعـلام، كليـة الآداب، جامعـة بغـداد 2002.
- هشام مناف عبد الحسن، (اثر الأزمة السياسة في التنمية الاقتصـادية)، رسـالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين، 2002.

الصحف العربية

- العسلي، سيف (2005). جريدة 26 سبتمبر اليمنية، العدد 1227 - الخميس 20 تشرين الأول، رقم الصفحة 13.
- جريدة الدستور الأردنية في 14 أيلول 2012 .

المواقع الإلكترونية

- (التغيير في إستراتيجية الأمن القومي) دراسـة لمؤسسـة الأهـرام منشـورة عـلى الانترنت

www.ahram.net

- إستراتيجية الأمـن القـومي الأمـريكي، نـص التقريـر الـذي وجهـه الـرئيس إلى الكـونغرس في 2002/9/20م شـبكة المعلومـات الدوليـة (Bush's National Security Strateg).
- الإعلان الإمبراطوري الأمريكي، على موقع

www. Islam on line.net

- أهداف الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في القرن الجديد، دراسة منشورة على موقع

www.fateh. Net

- بدر سلمان العامر، "الإستراتيجية الأمريكية وأهداف الخفية"، دراسة منشـورة بتاريخ 2003/2/19 على موقع www.islamtoday.net لمزيد مـن التفاصـيل حول (التقارير الصحفية والاستخباراتية الكاذبة) حول امتلاك العراق لأسـلحة الدمار الشامل انظر للموقع التالي

www.hindusstantimes.

- بوش يواصل حربه ضـد دول محـور الشر، مقالـة منشـورة عـلى موقـع وزارة الخارجية الأمريكية

www.usinfo.state.gov

- التقرير الاستراتيجي العربي 2005، الشرق الأوسط في إسـتراتيجية إدارة جـورج بوش، الموقع على الانترنت.
- التقرير السنوي لوزارة الخارجيـة الأميركيـة حـول الحريـات المدنيـة في العـام 2004،

www.usinfo.sterte.com

- ثمن الحرية، تقييم برامج أمريكـا لـدعم الديمقراطيـة العربيـة عـلى موقـع تقريـر واشنطن، على الانترنـت في2007/5/26، (*) تقريـر واشـنطن هـو خدمـة إخباريـة ومعلوماتية دولية مجانية باللغة العربية، يقـدمها معهـد الأمـن العـالمي World Security Institute وهو مؤسسة أمريكية غير حكوميـة) (أنظـر الـنص الكامـل لمشروع الشرق الأوسـط الكبـير) – WWW.CNNARABIC0NET. "(كيشـور محبوباتي، ما بعد عصر البراءة، عرض موقع الجزيرة نت 2007)
- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، وكالة ايتار تاس الروسية في 6 تشرين الأول 2012.
- تقرير بعنوان بدء تنفيذ الحظر النفطي عـلى إيـران ، موقـع الجزيـرة نـت في 2012/7/1
- جانيت هابل، هندسة أمنية جديدة في الأميركيتين، دراسة منشورة عـلى الانترنـت، عـلى موقـع(Mond diplomati) روبـرت غليبـث، الاقتصـاد السـياسي للعلاقـات الدولية، ترجمة ونشر م الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي الأمـريكي عـلى شـبكة الانترنت (Bush's National Security)

www.common .Dre ams.com

- جورج تنيت، في قلب العاصفة، عرض موقع المعرفة على الانترنت 2007
- جوندريم زمان (2010). حقيقة البرنامج النووي الإيراني، الموقع الالكتروني:
http://www.onlinearabic.net/forum/forum_posts.asp?TID=9370
- خطاب القاه الرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش) في جامعة ويست بوينت بتاريخ 1/يونيو 2002 على موقع
www.usinfo.stete.gov
- راغب السرجاني. الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي، قصة الإسلام، 3 كانون الأول 2007 .
- روبرت جي ليبر: (عهد جديد في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية)، مقالة صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية (مكتب برامج الإعلام الخارجي على الموقع:
www.usinfo.state.Gov
- زبيغنيو بريجنسكي الفرصة الثانية، على موقع المعرفة على الانترنت
- سهيلة عبد الأنيس (2010) . ملف إيران النووي (دراسة في الموقف الدولي من التطورات الأخيرة)، الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204137
- سياسة بيع السلاح الأمريكي بعد 11 سبتمبر" موقع (المؤتمر نت) بتاريخ 2007/2.
- شيرين حامد فهمي (2007). كيف نواجه إيران؟...رؤية أمريكية، الموقع الالكتروني:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/381.htm
- الصين تخفض توقعات النمو في عام 2006، موقع سي ان ان على الانترنت في 2006/3/14.
- علي هبة باكير، " الجدل حول بولتن لمنصب الأمم المتحدة "، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية على موقع:
www.alasr.ws.net
- غراهام فولر، "سياسة أمريكا الداخلية بشأن لحرب على الإرهاب"، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ،موقع الجزيرة نت بتاريخ 2002/5/21م.

- كتاب بعنوان (العقيدة العسكرية الأمريكية) - منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.موقع المعرفة.
- كينيث نيل كوكيير، إدارة الانترنت صراع دولي جديد، مجلة شؤون خارجية عدد ديسمبر 2005عرض شيرين حامد فهمي،على موقع إسلام أون لاين.
- لماذا تضعف الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع كوريا الشمالية؟ دراسة منشورة على موقع واعرباه على الانترنت.
- ماكس بوت، نحو تطوير العمل في الخارجية الأميركية، مقالة نشرت في صحيفتي لوس أنجلوس تايمز وواشنطن بوست. نقلا عن:موقع المركز الدولي للدراسات أمريكا والغرب على الانترنت.
- مبادئ الرؤساء الأمريكان من ترومان إلى ريغان) تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع(Islam today.com).
- محمد احمد النابلسي،" الإستراتيجية القادمة للولايات المتحدة الأمريكية"، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، موقع المستقبليات.
- مركز الخليج للأبحاث، دبي 2004، ص288. كلمة القاها دونالد رامسفيلد في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في حفل الترحيب به كوزير للدفاع في ظل إدارة الرئيس جورج ووكر بوش (وضح فيها أهداف الثابتة للآلة العسكرية الأمريكية في القرن الحادي والعشرون)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت.موقع المستقبليات .
- معجم المحيط، الفيروز ابادي، على موقع صخر(المعاجم العربية) على شبكة الانترنت.
- مصطفى اللباد (2012). العقوبات المفروضة على إيران، الموقع الالكتروني :http://www.marefa.org/index.php.
- محمد سليمان الزواوي (2011). اجتثاث النووي الإيراني..ضرورة أمريكية، الموقع الالكتروني:

http://albayan.co.uk/article.aspx?ID=1739

- محمد صوان(2012). المفاوضـات الإيرانيـة – الغربيـة.. والقضـايا الإقليميـة الخلافية، الموقع الالكتروني:

http://www.alhadafmagazine.com/details/page_i1.asp?idopject=19

- نبيل عبد المعطي، "إسـتراتيجية أمريكيـة دوليـة جديـدة "، مركـز المعطيـات والدراسات الإستراتيجية .

www.dascsyria.com

- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "المساعدات الإنمائية الدولية في عالم متغير"، مجلة علوم إنسانية، العدد 27، آذار 2006، السنة الثالثة، على موقع

www.uluminsan ia.net

- هوارد مندلسون (2011) . الإجراءات التي يتخذها حلفـاء الولايـات المتحـدة الأمريكية حاسمة لتعزيز تأثير العقوبات على إيران، معهـد واشـنطن، الموقـع الالكتروني:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis.

- واشـنطن توسـع محـور الشر: الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تعتمـد أسـلوب بطاقات الائتمان في تنفيذ سياستها الخارجية"، بحث منشور على موقع

www.bbc.co.nil/abbc

- وزارة الخارجية الأمريكية، شؤون الأمن الدولي (الـرد عـلى الإرهـاب)، تقريـر عن الإستراتيجية الأمريكية منشورة على موقع وزارة الخارجية الأمريكية عـلى الانترنت

wwww.usinfo.state.org

- وكالة الطاقة الذرية تفشل في التوصـل إلى اتفـاق مـع طهـران حـول مواصـلة المحادثات، وكالة فرنس 24، ووكالة مونت كارلو الدولية، باريس، في 22 / 2 / 2012 .

المقالات والمؤتمرات الصحفية والإعلامية

- تقريـر: " 3000 اغتيـال واعتقـال نفـذتها مراكـز اسـتخباراتية أمريكيـة حـول العالم"، وكالة أنباء الخليج في 2005/11/10.
- سحر بعاصيري،" خطة بوش للطاقة"، صحيفة النهار،بيروت في 2002/3/31

- خطـاب الـرئيس جـورج بـوش في 2001/9/20 ، منشـور عـلى موقـع وزارة الخارجية الأمريكية، على الانترنت.
- كلمة ألقاها الـرئيس (جـورج ووكـر بـوش) عنـد زيارتـه إلى ألمانيـا (بـرلين)- بتـاريخ 23 أيـار/مايــس 2002 عـلى موقـع وزارة الخارجيـة الأمريكيـة عـلى الانترنت.

www.usinfo.stete.gov

- مالك منصور" الهزائم الأمريكية في أفريقيا"، صحيفة الثورة، بغداد 1998
- وكالة الإنباء العراقية،2008،الموقع الالكتروني:

www.iraq-ina.com/showthis.php?tnid=26198

- وكالة رويتر للأنباء كولن بأول في لقاء مع قناة ABC في 2005/1/9.
- وكالة رويترز للأخبار، حديث للرئيس كلنتون في الجامعـة الفيتناميـة الوطنيـة في 2000/10/17م.

المؤلفات الأجنبية

- Anthony Lake , "Confronting Backlash States" ,Foreign Affairs, Vol.73,No.2 , March - April, 1994. PP. 45-55.
- Carsten Holbrad,The Super Power and International Conflict- The Macmillan press, ltd- 1979.
- Charles M. Mcleland, "The Beginning Duration and A. Batement of International Crisis: Comparison two conflict. (Newyork, Freepress, 1972).
- Clean H-Snyder: Conflict and Crisis in International System, In Resenan Thompson, Boyd wrld Politics (Newyork Free Press, 1976).
- David H.SALTIEL & Jason S.PURSLLl ," Moving Past Dual Containment : Iran ,Iraq and the future of U.S. Policy in the Gulf " ، Bulletin the Stanley Foundation , TheAtlantic Council of the United States , Vol.XIII, No.1 , January2002 . P. 1 .
- Kenneth F.BaildingConflict and Defense, (Newyork: Harperanq. Row torch book edition. 1963).

- Khemani, Stuti, Decentralization and Accountability: Areboters bigilant in local than in notional Elections. (world bank, washington, Dc. 2001).
- Klaus von Raussendorf (2006). Nouvelles du « Nouveau Moyen-Orient » : Condoleezza Rice et le « chaos créatif » sur plusieurs fronts, http://www.tlaxcala.es/pp.asp?reference=1457&lg=fr.
- Packer. George (2005). The Assassins Gate: America in Iraq , New York: Farrar , Straus and GirouxK p:46.
- Rand Monograph Report Rand, Sanga Monica, California, 1999.
- Meyssan, Thierry (2006) .The Neo Conservatives and the Policies of Constructive Chaos, Paris, Voltire Network Organization http://www.voltairenet.org/article142429.html.
- Steven, Wright.(2007) . The United States and Persian Gulf Security: The Foundations of the War on Terror, Ithaca Press, ISBN 978-0-86372-321-6 .
- The emergence of Noopoli-tik Toward of American Strategy.
- The International Crisis Group (Crisis Group) is an independent, non-profit, non-governmental organisation covering over 50 crisis-affected countries and territories across four continents, working through field-based analysis and high-level advocacy to prevent and resolve deadly conflict.

المحتويات





شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
Email:academpub@yahoo.com



الرّمال للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E.mail: alremalpub@live.com

